الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

ابو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة قسنطينة 2

نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي

إعداد الطالب :

بلوم جمال الدين

تحت إشراف :

أ.د شريف زهرة

2019/2018

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام .

أما بعد:

أتوجه بخالص شكري أ.د شريف زهرة الذي دأب على توجيهي بأثمن النصائح والذي أفادني من تجربته العميقة سيما في الجانب المنهجي، و احيي فيه روح المعذرة والصبر خاصة في الأوقات التي انشغلت فيها بفعل ظروفي الخاصة .

الإهداء

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الزملاء

إلى كل طلبة علم الاجتماع خاصة

إلى كل الطلبة عامة

فهرس المحتويات

- **مقدمة**.....**1**
- **الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة**
- أولا: أسباب أختار الموضوع 3
- ثانيا: أهمية الدراسة 5
- ثالثا: أهداف الدراسة 7
- رابعا: إشكالية الدراسة 9
-خامسا: فرضيات الدراسة 11
- سادسا: المنهج المتبع و تقنيات البحث 12
- سابعا مفاهيم الدراسة 14
-ثامنا: الدراسات السابقة 32

*** <u>الفصل الثاني</u>: الوعي السياسي و إرتباطاته المضامنية**

-**<u>المبحث الأول</u> : الوعي السياسي وأهميته**

1- مفهوم الوعي السياسي 36

2- المسار التاريخي للوعي السياسي 42

3- مصادر الوعي السياسي 49

4- أهمية الوعي السياسي 54

- **<u>المبحث الثاني</u>: الوعي السياسي وارتباطه بمضامين الثقافة السياسية**

1- الثقافة السياسية وأهميتها 56

2- مفهوم التنشئة السياسية 63

3- المشاركة السياسية وأهميتها 70

4- مستويات المشاركة السياسية 74

*** الفصل الثالث: اتجاهات الوعي السياسي ومحدداته في المجتمع الجزائري**

- المبحث الأول: اتجاهات الوعي السياسي

1- محتويات الوعي السياسي 83

2- انماط الوعي السياسي.....93

3- المنظورات المفسرة للوعي السياسي.....99

4- **المبحث الثاني : محددات الوعي السياسي في المجتمع الجزائري**

5- المحددات السياسية للوعي السياسي الجزائري 111

6- المحددات الثقافية للوعي الساسي الجزائري 123

7- المحددات الاقتصادية للوعي السياسي الجزائري 131

الجانب الميداني للدراسة

*** الفصل الرابع : الاطار الميداني للدراسة**

المبحث الأول: عرض نتائج الدراسة.....138

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة.....167

الخاتمة 176

الملاحق:

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة

يعد تحقيق فهم الواقع أي كان نوعه سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا مقدمة ضرورية لإصلاحه، وهيكلته وفق الأطر الملائمة والتي لا تتعدى حيزه الوجودي.

ومن ثم فإن مقدمة هذا الفهم تتمثل في بلورة مفهوم الوعي، الذي يعني حالة معرفية تتعدى جمع المعلومات أو تبويبها، وإنما إدراك لكافة الجوانب المتعلقة به.

وهذا يعني أن الوعي نمط من التفكير المجرد يتخذ مصطلحات تعد بمثابة مفاتيح لفهم كينونته ومحدداته، لينتقل بعد ذلك إلى واقع امبريقي يطال الجانب الحياتي المشاهد والملاحظ في واقعنا اليوم . وبناء على هذا فقد تم صياغة المذكرة وفقا لهذه التراتبية، وعليه قسمت الفصول على النحو التالي :

- **الفصل الأول: وهو يندرج كما هو معلوم في إطار العمل المنهجي كما هو معمول به في مختلف الأبحاث العلمية، ويتضمن عناصر عديدة أهمها: اسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، مفاهيم الدراسة وفيها يذكر الباحث أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الوعي السياسي، مع التأكيد على إشكالية الدراسة والمتمحورة حول مدى المعرفة السياسية في الجوانب المعروضة وهي الجانب المؤسساتي، جانب الشخصيات الوطنية والعالمية، الجانب الاصطلاحي، الجانب التحليلي.**
- **الفصل الثاني : وعنون الباحث هذا الفصل بالوعي السياسي وارتباطاته المضامينة إذ لا يمكن عزل هذا المفهوم المجرد عن المضامين المرتبطة به والمتعددة خصوصا مفهوما التنشئة السياسية والمشاركة السياسية.**

وقسم هذا الفصل إلى مبحثين تمحور الأول حول الوعي السياسي وأهميته، وذلك من خلال توضيح هذا المفهوم ومساره التاريخي وأهم مصادره، أما المبحث الثاني فقد طال المضامين

المرتبطة به وهما مفهوم التنشئة حيث عرض هذا المفهوم باستفاضة، اضافة لمفهوم المشاركة.

- **الفصل الثالث،: وعنون الباحث هذا الفصل باتجاهات الوعي السياسي ومحدداته في المجتمع الجزائري، حيث عرض المبحث الأول لاتجاهات الوعي السياسي ومختلف المنظورات المفسرة له، أما المبحث الثاني فقد عرض لمحددات الوعي السياسي وذلك من خلال عرض المحددات السياسية، أي تأثيرات التاريخ السياسي، الجزائري الحديث على واقع الوعي السياسي، إضافة إلى المحددات الثقافية والتي تعرضت لجزئية الشق التاريخي من جهة والشق الديني من جهة أخر،أما المحددات الاقتصادية فكانت عبارة عن عرض مقارنة بسيطة بين أنماط الإنتاج والتسيير قبل الاستعمار الفرنسي وتناقضها مع آليات التسيير الحديث.**

وفي النهاية كان هناك الفصل الميداني وتضمن مبحثين :

- **أما المبحث الأول: فهو عرض لنتائج الدراسة مع التعليق على المؤشرات المعروضة والتي عبرت عن فرضيات الدراسة المطروح، والمؤكدة لمحدودية المعارف كما هو معروض في الفصل الأول.**

- **أما المبحث الثاني فهو عبارة عن تحليل نتائج الدراسة بما يتوافق مع افتراضات الباحث، والذي أكد بالفعل تحقق الفرضيات المطروحة**

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولا /أسباب اختيار الموضوع :

من المعلوم أن اهتمام الطالب بموضوع معين هو نتيجة لجملة من المطالعات والمقارنات النابعة من ميله تجاه هذا الموضوع ،والذي يمكن التعبير عنه بالتعاطي العاطفي للموضوع والمنطبق على أكثر الدراسات الإنسانية والاجتماعية ،وفي مقدمتها الدراسات السوسيوسياسية .

فمثلا موضوعنا هذا وهو "الوعي السياسي " يعد من أهم المواضيع التي تفرض نفسها على أي مهتم بالحقل الاجتماعي، باعتباره التجلي الأوضح لأبعاد الظاهرة الاجتماعية تاريخيا ثقافيا و سياسيا وحتى إعلاميا.

ولعل أهم الأسباب التي جعلت الباحث يهتم بدراسة هذا الموضوع تندرج ضمن الأسباب التالية :

***السبب الأول:**أهمية الوعي السياسي ومحوريته ضمن الفكر السياسي :بل لعله العامل الأبرز من حيث تأثيره على الأحداث السياسية ومعطياتها كما أن الوعي السياسي يعد انعكاسا لألوان معينة من الإدراكات والتراكمات الثقافية والتي بدورها تنعكس ايجابيا أو سلبيا على نمط الحياة السياسية .

***السبب الثاني:**يرجع إلى اهتمام الباحث بالمطالعات التاريخية التي تطال منطقة شمال إفريقيا والمنطقة العربية بشكل عام ،والجزائر بشكل خاص ،والتي تعنى في غالب مؤلفاتها بتغطية الجانب السياسي وشرح أبعاده ونذكر على سبيل المثال مؤلفات أبي القاسم سعد الله.

***السبب الثالث** :ملاحظة الفروق الجوهرية بين شرائح المجتمع المختلفة في التعاطي إزاء الأحداث السياسية ،وهو ما يعبر عنه بالتمثلات الاجتماعية سواء ما تعلق منها بالسلطة أو غيرها

من المجالات السياسية، ويشمل هذا السبب الحضور الواضح لمسألة الهوية في تبلور الوعي

السياسي ،سواء ما كان مرتبطا بالإيديولوجية أو المناطقية أو الجهوية ،والتي بدورها تعكس الضمير الجمعي لفئة معينة، ولربما يعد هذا عائقا من أهم العوائق في تبلور الوعي السياسي الوطني وهو ما يصطلح عليه أزمة الهوية .

*السبب الرابع :رصد درجة الوعي السياسي في المجتمع الطلابي من خلال إبراز قيمة الترادف كقيمة مرجعية تقيم من خلالها كافة المصطلحات السياسية ،حيث أن الباحث يلاحظ ترادفا واضحا بين مصطلحات مختلفة لدرجة تكاد تكون منطبقة ولعل من أسباب هذا الخلط عدم التثبت في مضمون هذه المصطلحات ،إضافة إلى بعض التشابه اللفظي الذي تتسم بها رغم بونها الشاسع عما هو متصور عند الطالب .

ثانيا /أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى توصيف حالة الوعي السياسي عند الطلبة توصيفا أكاديميا ،هذا بشكل عام أما لو أردنا تفصيل هذه الأهمية فبإمكاننا إدراجها ضمن النقاط التالية :

1/اختيار موضوع الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين يرجع إلى إدراك طبيعة عصرنا الذي تعددت فيه الهويات وزاد صراعها على مختلف الأصعدة الثقافية والتاريخية .

فالمشهد السياسي الذي تبثه وسائل الإعلام على اختلاف وسائلها وتقنياتها من جهة وانتماءاتها ومصلحيتها من جهة أخرى من شأنه أن يستغل ثغرات معينة لتمرير رسائل معينة سواء ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي أو التاريخي أو المناطقي، ومن ثم فالتحصن الحقيقي من مواجهة هكذا تدفق هو الوعي السليم للفرد والمجتمع .

2/النقطة الثانية تتجلى أن موضوع الوعي السياسي يتناول بعدا مهما جدا ،ألا وهو الثقافة السياسية ،وهي عدا أنها تعكس كما معرفيا معينا كذلك تعكس معالم معينة في شخصية الطالب، والتي غالبا ما تكون وليدة مشاكل عديدة مثل :تزعزع الهوية ،التذمر من الواقع السياسي والثقافي.

3/تكمن أهمية الدراسة كذلك أنها تتطرق لموضوع لا يقل أهمية عن موضوع الثقافة السياسية ،ألا وهو موضوع التنشئة السياسية والذي بدوره يعد اللبنة الأساسية في اكتساب الثقافة السياسية ومن ثم بلورة الوعي السياسي ،ومما تدر الإشارة له أن هناك كثيرا من الدراسات العربية توصلت إلى وجود خلل في التنشئة بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة .[1]

4/النقطة الرابعة تكمن أن أهمية الوعي السياسي في أنها تساعد الأفراد بشكل عام والطلبة بشكل خاص على تحليل الواقع السياسي المحلي والدولي تحليلا أكاديميا بعيدا عن الشعارات والنظرة

[1] عبد المنعم الشماط ،التربية والسياسة ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ،1992،ص14

العاطفية ما يعني بالحقيقة الترفع عن أشكال العبثية والشعوبية في التحليل أو التوجه السياسي ،فالواقع السياسي محكوم بقدر كبير من تشابك المصالح وجملة التحالفات والحيل السياسية .

5/الوعي السياسي بالمحصلة هو نتاج علاقة متبادلة بين الوعي الاجتماعي بشكله العام والواقع الاجتماعي ومدى سعة الحريات فيه ،ويتجلى هذا واضحا في انه بفضي إلى تعميق الاندماج الاجتماعي بمعنى آخر يمكن القول أن تمثل أفراد المجتمع للقضايا السياسة يعكس حالة خروج الإنسان من مرحلة العجز إلى مرحلة التمكن الحر من مناقشة هذه القضايا .

6/الشباب الجامعي يعد من أهم شرائح المجتمع التي تؤثر وتتأثر بالواقع الاجتماعي ،فمن جهة هي امتداد لثقافة وتنشئة و بنى اجتماعية وثقافية، ومن جهة أخرى هي فئة منفتحة على عالم ذو فضاء مختلف يشتمل على مجالات التعليم والفرص المتاحة له وكذلك مختلف وسائل التواصل التي تعد بمثابة نافذة حقيقية لما يدور ويجري حول العالم.

ثالثا /أهداف الدراسة

لا تخلو أي دراسة سوسيوسياسية من أهداف تصبو لها ،وهي إما أن تكون أهدافا نظرية متعلقة بإثراء الدراسات من الناحية المفاهيمية ،وتجلية مصداقيتها في المجتمعات سيما ما يتعلق منها بمفاهيم مثل :الوعي السياسي، المشاركة السياسية، المجتمع المدني ....، وإما أن تكون أيضا ميدانية تهدف إلى الأخذ بعين الاعتبار لنتائج الدراسات النظرية وتفعيلها من خلال إجراءات معينة وهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى تحديد العلاقة بين الوعي السياسي والواقع الاجتماعي وذلك من خلال عرض مدى تأثير كافة المحددات الاجتماعية والثقافية والتاريخية على عملية الإدراك الفردي والجماعي .

كما تهدف الدراسة في جانب آخر إلى رصد استيعاب مختلف المصطلحات السياسية ومدى تأثيرها على تكون وجهة نظر سياسية معينة ،وعلاقة ذلك كله على متغيرات مثل :التخصص والجنس ويتجلى الهدف من هذه الدراسة كذلك، في معرفة مدى فاعلية وإقبال الشباب الجامعي بتعاطي مختلف القضايا السياسية وعلاقة هذا كله بعوامل لعل أهمها التنشئة السياسية .

ومن الأهداف الرئيسية للدراسة كذلك التأكيد على عدم التلازم الضروري بين مستوى المعارف العلمية بمختلف أشكالها ونضوج درجة الوعي السياسي، وذلك لأن الوعي حالة من الإدراك تتعدى المعارف الدارجة إلى درجة تحليلية عميقة ،أي أن الوعي بشكل عام حالة من الاستقلالية الفكرية التي تعتمد على بديهيات ومسلمات دون الخوض العميق في المصطلحات والنظريات ،وأن العامل العاطفي المتمثل بعوامل متعددة مثل :الانتماء والعقل الجمعي تلعب الدور الأهم في مدى استقلالية الوعي السياسي أو تبعيته.

ولعل أهم أهداف هذه الدراسة توضيح أثر البني الثقافية على تشكل الوعي السياسي ،وهذا يتمثل في الموروث الفقهي من جهة ،والموروث الاجتماعي بما يحمله من عادات وتقاليد "حيث أن أزمة الوعي السياسي قبل كل شيء ترجع إلى عمق الموروث الثقافي بعد أن ترسخ في الثقافة العربية في عدم اندماجها في السيرورة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث تكون محرضا لها على التقدم "[1]

وهذا الحضور الحي لهذه الثقافة يتجلى في حضور قيمة الترادف بين القضائي والسياسي ضمن نطاقنا المعرفي ،فالأول يعد في جزء منه نابعا من ثوابت مسلم بها اجتماعيا ،بينما الثاني خاضع لعوامل التغير والتأقلم مع الأوضاع المستجدة.

ويتجلى هذا الحضور كذلك في حضور بعض القيم الاجتماعية "قيم الذكورة التي لا تزال تؤثر في أساليب التنشئة الاجتماعية ،مما يترتب عليه خلل في تعليم الأدوار للجنسين ،وتؤدي الثقافة دورا كبيرا في التأثير على أساليب التنشئة الاجتماعية، والثقافة العربية ما زالت متأثرة بكثير من العناصر التي تمجد الذكورية " [2]

[1] -سمير ابراهيم حسن ،دور الثقافة العربية في الحفاظ على الهوية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة -تونس ،ص 24-25

[2] -علي أحمد الطراح ،التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي ،مجاة العلوم الاجتماعية ،الكويت ،سنة 2000ا،لعدد2 ،ص 71

رابعا / إشكالية الدراسة :

كثيرا ما يتردد على أذهاننا عبارات توحي بنقص الوعي السياسي سواء في الأوساط العلمية والأكاديمية ،أو على مستوى التمثيلات الاجتماعية المختلفة ،وهذا فعلا ما نلمسه من خلال كثير من التعليقات المترددة بين الآن والآخر ،والتي يغلب عليها الطابع العاطفي أو الانفعالي والذي ينطلق من مقدمات إنتمائية أو ربما مصلحية.

كما أن كثيرا من الدراسات السوسيوسياسية تؤكد على وجود خلل في الثقافة السياسية القائمة سواء ضمن الوسط الشعبي العام أو حتى ضمن الأوساط العلمية حيث "أن ثقافة الطلبة من ذلك النوع المحدود حيث لا يجدون أية علاقة بينهم وبين النسق الثقافي القائم ،وهذا ما يجعلنا نصف هذه الحالة بالاغتراب "[1]

فضلا عما نلمسه من حالة العزوف عن المشاركة السياسية في مختلف الأوساط الطلابية ولعل هذا أبرز نتائج هذا الاغتراب ،فنلاحظ مثلا تجاهلا واضحا لهذه الفئة من المجتمع عن المشاركة في التصويت أو الاندماج في العمل السياسي ضمن المؤسسات الرسمية المعهودة .

من جهة أخرى فان الملاحظات التي يتم استقصاؤها من الواقع الطلابي ان بطريقة المعايشة ورصد التعليقات المختلفة وردود الأفعال ،أو من خلال كثير من النتائج التي أشارت لها جملة من الدراسات تؤكد على وجود الرؤية السطحية لكثير من القضايا السياسية

وهذا ما دفع الباحث إلى دراسة واقع هذا الوعي لدى عينة من طلبة جامعة قسنطينة 02 وبالضبط

[1] احمد شاطرباش ،الوعي السياسي للطلبة الجامعيين ،مجلة فكر ومجتمع ،العدد السابع ،يناير 2011،ص 143

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك للوقوف على جوانب القصور فيه وعليه تتحدد المشكلة المطروحة ضمن التساؤل التالي :

ماهي ملامح الوعي السياسي لدى طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قسنطينة ؟

ونتناول من خلال هذا التساؤل واقع المستوى المعرفي والتحليلي الخاص بالوعي السياسي لدى طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك من خلال أربع تساؤلات رئيسية ألا وهي :

*ما مدى المعرفة المتعلقة بمختلف المؤسسات السياسية مثل مؤسسات الحكومة ؟

*ما مدى المعرفة المتعلقة بالقيادات السياسية العالمية و بعض الشخصيات السياسية الوطنية ؟

*ما مدى استيعاب الطالب للمصطلحات السياسية مثل :الديمقراطية ،الدولة المدنية ....الخ ؟

*ما مدى سعة الرؤية التحليلية للطالب إزاء القضايا الوطنية والعالمية ؟

خامسا /فرضيات الدراسة :

تحدثنا في العنصر السابق عن إشكالية الدراسة والمتمثلة في واقع الوعي السياسي لدى طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قسنطينة 02 ،ومن ثم إن طبيعة الإشكالية المطروحة تجعل فرضية الدراسة تندرج ضمن نوع من الفرضيات ألا وهو الفرضية أحادية المتغير.

وهي التي تركز على ظاهرة واحدة بهدف دراستها والتنبؤ بها ،وبذلك يسعى الباحث إلى حصرها والوقوف على أشكالها وخلفياتها وآثارها ،خلاف للفرضيات ثنائية المتغير والتي تقوم على أساس إدراك العلاقة القائمة بين عنصرين متغيرين ،وكذلك خلافا للفرضية المتعددة المتغيرات والمرتبطة ضمن أبعاد نسبية واستكمالا لهذه الإشكالية التي تتمظهر من خلال أربع تساؤلات رئيسية ألا وهي :

*ما مدى المعرفة المتعلقة بمختلف المؤسسات السياسية مثل مؤسسة الحكومة ؟

*ما مدى المعرفة المتعلقة بالقيادات السياسية العالمية وبعض الشخصيات السياسية الوطنية ؟

*ما مدى استيعاب الطالب للمصطلحات السياسية مثل الديمقراطية، الدولة المدنية ؟

*ما مدى سعة الرؤية التحليلية للطالب إزاء القضايا الوطنية والعالمية ؟

لنصل بعد هذا التساؤلات إلى الفرضيات الأربع التالية :

*مدى المعرفة المرتبط بالمؤسسة السياسية متدني ولا يتعدى حدود الشائع

*مدى المعرفة المرتبط بالقيادة السياسية منخفض ومنحصر في إدراك الشخصية الشائعة

*مدى استيعاب الطالب للمصطلحات السياسية سطحي ويفتقر للروح العلمية

*الرؤية التحليلية إزاء القضايا الوطنية والعالمية محكومة بنظرة عشوائية.

سادسا/المنهج المتبع وتقنيات البحث :

يعد البعد المنهجي بعدا مهما جدا في الدراسات السوسيوسياسية بمختلف أنواعها ،إذ من خلاله

تكتسب الدراسة طابعها العلمي والأكاديمي، وعليه فان ملامح البعد المنهجي لهذا الموضوع وهو "الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين " تطال ثلاث مستويات **(على مستوى المنهج ،على مستوى الأدوات ،على مستوى العينة).**[1]

وذلك بغية تغطية كل أبعاد الموضوع ،وعلى رأس هذه المناهج نجد المنهج **الوصفي** والذي يقوم كما هو معلوم على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها والعلاقات القائمة بينها[1]،ولذلك فان المنهج الوصفي يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة كأن يعتمد على دراسة الحالة أو الدراسة الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية [2]

إضافة إلى أن الدراسة في جزء مهم منها لجأت إلى طريقة المعايشة كإطار مرجعي ،وهذا يتطلب توظيف استبيانات مصممة لهذا الغرض ،بالإضافة إلى المنهج **التاريخي** ،وهذا المنهج لا يستخدم فقط في الدراسات التاريخية ،وإنما في كافة العلوم الاجتماعية [3]،لأن المعرفة المتكاملة لجميع النظم وما تؤديه من وظائف أساسية لا يتحقق إلا بعد معرفة نشأتها وتطورها.

وعليه فان إدراك الواقع الطلابي هو بشكل أو بآخر امتداد لواقع تاريخي وثقافي لا يمكن ومن ثم

فالباحث يرى ضرورة حضور المنهج التاريخي في هذه الدراسة

[1] –خالد حامد،منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية ،جسور للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2008،ص 44

[2] –محمد علي محمد،علم الاجتماع والمنهج العلمي ،دار المعارف الجامعية ،الاسكندرية ،1986،ص181

[3] –خالد حامد ،مرجع سابق ،ص50

أما بالنسبة للمنهج المقارن المرتبطة به كافة الدراسات السوسيولوجية الكبرى والتي تعرف بالماكروسوسيولوجية ،أو الصغرى والتي تعرف بالميكروسوسيولوجية فهو يساعدنا في هذه الدراسة من حيث أنه يتيح للباحث التعمق في الدراسة والحكم فيها من خلال مقارنة المؤشرات عضها ببعض كالجنس والتخصص .....الخ .

***على مستوى الأدوات :**

الأداة الأساسية ضمن بحثنا هذا هي الاستمارة، وكما هو معلوم فان

الاستمارة بشكل عام تنطوي على مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى المبحوثين من أجل الحصول

على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف يتم ملؤها مباشرة وتسمى **الاستبيان** .[1]

وضمن بحثنا هذا فان الاستمارة تتضمن –عدا البيانات الشخصية المتعلقة بالمبحوثين – حوالي 28سؤالا بمجموع عنصرا تتعلق بالمحاور المرتبطة بموضوع الدراسة ،بالإضافة إلى تحديد جملة

من المؤشرات به كتصنيف التخصص الدراسي ،الجنس ... .

***على مستوى العينة:** يتم جمع البيانات بتطبيق الاختبار على عينة تضم حوالي 110 مبحوث من طلبة المستويات النهائية من كافة أقسام كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،حيث يشرف الباحث على جمع المعطيات معتمدا على أسلوب إدارة الاستمارة ذاتيا ،إضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية كحساب التكرارات والنسب المئوية لتقدير ايجابية أو سلبية التكرارات لاستمارة

الاستبيان وفقا لمؤشرين أساسيين وهما الجنس والتخصص لمعرفة الفروق الجوهرية ضمنهما

[1] –خالد حامد ،مرجع سابق ،ص 136

سابعا / مفاهيم الدراسة :

يمكن القول أن الوعي السياسي كمفهوم ليس مفهوما مستقلا عن كثير من المفاهيم الدارجة في البحث السياسي ، فهو خلاصة تقاطع كثير من المفاهيم السياسية والاجتماعية ،ومن الواضح أنه نتاج مركب ساهمت فيه وحددت معالمه مختلف العوامل الاجتماعية عبر التاريخ ومن ثم فهو مرتبط بشكل أو بآخر بمفاهيم موازية مثل :الثقافة السياسية ،المشاركة السياسية ،النظام السياسي .....والمفاهيم المعنى بها ضمن هذه الدراسة هي كالتالي :

***الوعي السياسي** :من الصعب إيجاد تعريف محدد ودقيق للوعي السياسي ،وذلك لجملة الارتباطات الضمنية والوظيفية لهذا المفهوم سواء بالجانب التاريخي بما يحمله من تطور ايتيمولوجي للمصطلح ،أو من خلال كافة المنظورات السوسيوسياسية المفسرة له وعلاقتها بالأطراف المعرفية سواء كانت فلسفية أم ايديولوجية أم نفسانية ،أم اجتماعية "فهو من وجهة النظر الفلسفية يقتصر على الجانب المعرفي ،ويعتبر من منظور علم النفس مسألة وجدانية ترتبط بدوافع السلوك ،ويشير من وجهة النظر الاجتماعية إلى تفاعل الإنسان مع الوسط الاجتماعي المحيط به "[1]

بداية فالوعي بشكل عام هو عبارة "عن شحنة عاطفية وجدانية قوية تتمكن في كثير من مظاهر السلوك لدى الفرد ،وكلما كان الوعي أكثر نضوجا وثباتا كان ذلك أكثر قابلية لدعم وتوجيه السلوك في الاتجاه المرغوب"[2]

[1]–أحمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،بيروت ،مكتبة لبنان ،1986،ص 68

[2]–أحمد البغدادي وفلاح المديريس ،دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي ،المستقبل العربي ،العدد169 ،مارس 1963 ،ص107

كما يمكن تعريفه أنه "الإدراك والتنبه والفهم للنفس وللعالم الخارجي وللانتماء الجماعي، وينتج عن التأمل الموضوعي والعمل والفعل الاجتماعي بكل أوجهه ".[1]

أو يمكن اعتباره كذلك "حالة ذهنية تستند إلى قاعدة معرفية عريضة تمكن الفرد من التفاعل مع محيطه الاجتماعي والقدرة على تغييره "[2]

وبشكل أكثر تحديدا يمكن تعريف الوعي السياسي بأنه "ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات على المستوى المحلي والقومي والدولي "[3]

والوعي السياسي إذا ما اقترن بالعينة الطلابية فهو يعني حسب رأي الباحث "رؤية الطلبة الجامعيين للقضايا والمفاهيم السياسية على مختلف المستويات، والتي تتشكل بما لديهم من معارف سياسية مترابطة ومتكاملة ،والتي تمكنهم من إدراك هذه القضايا والمفاهيم وتحليلها والقدرة على تكوين موقف بشأنها ،بغض النظر عن طبيعة هذا الموقف وعمق تحليله ".

وهو إذن بهذا الوضع يعد حالة من التحرر من جملة المعوقات الاجتماعية التي تحول دون السيرورة الطبيعية لبناء المجتمع المدني السياسي بكل حيثياته وتفاصيله ولذلك نجد في هذا الصدد " أن أصحاب العقد الاجتماعي يفترضون أن الإنسان بعد أن يتحرر من كل المضاف الاجتماعي الذي رسخ بالعادة

[1]–أحمد البغدادي وفلاح المديريس ،دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي ،المستقبل العربي ،العدد169،مارس 1963،ص107

[2]–محمد رجب حسب النبي ،وعي طلاب كلية التربية بالقضايا السياسية ،دراسة ميدانية ،جامعة المنوفية ،كلية التربية 1998 ،ص 42

[3]–السيد سلامة خميسي ،التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر دراسة تحليلية ،جامعة الاسكندرية ،كلية التربية ،1981،ص8

والتربية المجتمعية والسلطة فانه يبني مجتمعه المدني السياسي انطلاقا من حرية الأفراد وتعاقدهم الإرادي العام ...".[1]

إذن محورية هذا المفهوم تكمن في أنه يعد المقدمة الرئيسية التي تجعل المجتمع مهيأ نفسيا لاستيعاب النظم السياسية المختلفة ،وذلك لبلوغ الحداثة السياسية ويعبر عن هذه العلاقة تحت مسمى عريضا لا وهو "**علاقة الوعي السياسي بالواقع الاجتماعي** "،والذي يجعل من الوعي السياسي بمختلف مستوياته النخبوية متأثرا بمستوى الوعي الجماهيري ،وهو ما نعني به الشرائح الأوسع من المجتمع التي تتشكل نظمها ضمن المحددات الثقافية والسياسية المعهودة .

وبشكل أكثر وضوحا يمكن القول أن الوعي السياسي عملية تتجاوز النطاقات الإدراكية لمختلف المفاهيم وهو ما عبر عنه الدكتور محمد عابد الجابري باللاشعور السياسي ،والذي لا يتأسس من خلال مجرد الآراء والطموحات ،بل انه يستمد قوته من تلك العلاقة التي تندرج ضمن التصالح والنعرات والتفاهم والتنافر ...ومن ثم فالأمر بالحقيقة هو عبارة عن علاقات سياسية اجتماعية بين الأفراد وليس سلوك الفرد بحد ذاته .

بعبارة أوضح يمكننا القول بأسبقية الوجود الاجتماعي على الوعي السياسي ، والتي يشير إليها الكثير من المفكرين ،فشبكة العلاقات السياسية هي بالنهاية تجسيد لحالة النظام الاجتماعي

[1] –علي اومليل ،في معنى التنوير ،حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2005 ص 142

القائم فالوجود الاجتماعي بما يحمله من رصيد تراكمي ثقافي يعد الأرضية التي يتشكل من خلالها الوعي السياسي وهو ما سبق ذكره من تعبير الدكتور الجابري بحالة اللاشعور السياسي

وفي إطار تحليلات الدكتور محمد عابد الجابري وما نلمسه من هذا الحضور الواضح للنظم القائمة يمكننا الجزم أن شكل الوعي السياسي لا يتحدد إلا من خلال معايير ثقافية تحكم هذه النظم وهنا يرى الجابري "أنه خلافا لما يحدث في العالم العربي ظهر طرف ثالث في الصراع بين الأمير والكنيسة إلا وهو "الشعب " أو ما يسمى "المصلحة العامة " ،وبناء شرعية السلطة على التعاقد ،فما أصبح مجالا سياسيا جديدا هو المجال الذي يعبر عنه بالحداثة السياسية ،الحداثة التي تتجسد بدورها في دولة المؤسسات التي ظهرت كنفي لدولة الأمير".[1]

فالوعي السياسي إذن لا يمكن أن يتشكل ضمن المجال النخبوي فقط أو في إطار نظري بحت لمختلف النظيرات الأجنبية بما تحمله من قيم وفلسفات سياسية ، لكن العامل الأساس– وهو ما سيتم تفصيل الحديث عنه – يكمن في معرفة المحددات السياسية ومدى سعة الرؤى والخيارات

فيه ،وكذلك في المحددات الاقتصادية على اعتبار أن أنماط الإنتاج تلعب دورا هاما في تفعيل الحياة السياسية ومدى تبعيتها لأشكال السلطة الحقيقية، إضافة إلى المحددات الثقافية والاجتماعية

[1] –محمد عابد الجابري ،العقل السياسي العربي ،الطبعة 3 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1995 ،ص 13

سواء ما تعلق منها بالعلاقات القرابة ومدى تأثيرها على صنع القرار السياسي إضافة إلى مختلف الآراء التراثية والفقهية التي تتعامل مع المعطى السياسي على نحو تاريخي معين .

***النظام السياسي** :يحظى مفهوم النظام السياسي باهتمام واضح من قبل الباحثين ،في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي وتعددت التعاريف المحددة حول النظام السياسي :

-تعريف دايفيد ايستون :"مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم ،ويعني ذلك أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية النظام "[1]

-تعريف روبرت دال :"نمط من العلاقات الإنسانية ينطوي إلى حد مهم على قوة أو حكم و سلطة "[2]

-تعريف موريس دوفارجيه :"مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة "

ومن التعريفات العربية نذكر :

-ابراهيم دويش :" مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرار والتي تترجم خلافات وأهداف منازعات المجتمع من خلال الجسم الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية فحولها الى سلطة مقبولة من الجماعات السياسية التي تمثلت في المؤسسة السياسية " [3]

[1] -قحطان أحمد الحمداني ،المدخل الى العلوم السياسية ،الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن 2012،ص248.

[2] -نفس المرجع ،ص 250

[3] – نفس المرجع ،ص252

والواضح أن القاسم المشترك في جميع هذه التعريفات تركز على الجانب الوظيفي التنظيمي بمعنىأن وجود النظام السياسي ليس هو الغاية المطلوبة في حد ذاته وانما الوسيلة لاستقرار حياة الجماعة بخلق أنا جماعية تستهدف المصلحة العامة

كما أن القاسم المشترك للنظام السياسي هي ممارسة السلطة باختلاف الدول والدساتير والأعراف، ويتأثر هذا تبعا لأشكال الحكومات وما تضمنها النظم الديمقراطية والملكية والجمهورية، وسيبين الباحث بشكل مختصر شكل النظم كالتالي :

***النظام الرئاسي :** هو النظام الذي يتأسس على فردية السلطة التنفيذية ،والفصل بين السلطات الثلاث كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية ،ويتسم بميزات منها أن رئيس الدولة هو الذي يتولى ممارسة السلطة التنفيذية من الناحية الدستورية ،كما أنه يتولى وضع السياسة العامة للدولة ،ويشرف على تنفيذها بمساعدة الوزراء الذي يتولى كل منهم اختصاصات وزارته كما أن السلطة التشريعية تنتخب من قبل الشعب مباشرة ،وتتولى تشريع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية ،وتتكون في الدول الفدرالية من مجلسين هما :مجلس النواب الذي ينتخب من قبل الشعب وفقا لعدد السكان ،ومجلس الشيوخ الذي ينتخب بعدد متساو وفقا لكل ولاية صغيرة كانت أو كبيرة .[1]

***النظام البرلماني** :وهو النظام الذي ينتسب الى البرلمان (المجلس النيابي) ،ويتكون من سلطة

[1] –نفس المرجع ،ص 255

تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية قائمة على الفصل المرن بينها في الصلاحيات والمراقبة و التوازن والتعاون ،ومن خصائصه أن رئيس الدولة سواء كان ملكا أم رئيس جمهورية يعمل على إيجاد التوازن بين سلطات الدولة ،وذلك بتوجيه كل منها نحو الطريق الصحيح الذي رسمه الدستور

فهو في رأي بعض الفقهاء بمثابة الحكم الرياضي العادل المستقل بين الوزارة والبرلمان [1]

[1] –نفس المرجع ،ص258

والذي يعمل على كفالة احترام قواعد المباراة بينهما دون ميل أو تحيز ،أما في ما يتعلق بالوزارة فهيالطرف الثاني للسلطة التنفيذية ،وتتولى السلطة الفعلية في الدولة ،وتكون عن أعمالها أمام البرلمان،سواء أكانت مسؤولية جماعية أم فردية .

***نظام الجمعية النيابية** :وهو النظام القائم في سويسرا ،ومن أهم خصائصه أن الجمعية الوطنية (البرلمان) تحصر السلطتين التشريعية والتنفيذية بيدها وهي مصدر السيادة ،ويتم اختيار السلطة التنفيذية من قبل الجمعية لأنها المسؤولية وفقا للدستور في تعيين وعزل مجلس الوزراء ،فهذا النظام يقوم على تركيز السلطة في هيئة واحدة ولا يؤمن بفصل السلطات ،كما أن الجمعية تحدد صلاحيات السلطة التنفيذية واختصاصاتها ،ولها سلطة تعديل قراراتها او إلغائها ،ويخضع الوزراء للمسؤولية السياسية أمامها .[1]

***النظام شبه الرئاسي** :ويسمى كذلك بالنظام المختلط وهو النظام الذي يجمع بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ،وذلك من خلال تقوية مركز رئيس الدولة وتوسيع صلاحياته ،وهو ما تم في فرنسا وفقا لدستور 1958 ومصر وفقا لدستور 1971 ،ومن خصائصه أن رئيس الدولة يستمد قوته وصلاحياته من الدستور الذي يقضي بانتخابه مباشرة من قبل الشعب وليس البرلمان ،كما أن صلاحيات رئيس الدولة هي اكثر بكثير من صلاحياته في النظام البرلماني [2]

[1]- نفس المرجع ،ص 260

[2]- نفس المرجع ،ص264

المؤسسة السياسية :المؤسسة السياسية ذو دور محوري ومهم في الحياة السياسية ،اذ أن طبيعة المؤسسة السياسية هو من يحدد الكيفية التي تمارس الدولة بها نشاطاتها.

والفكرة الأساسية التي تميز المؤسسة عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي من استقلاليتها عن هذه العناصر بحيث أنها تضمن إليها شيئا جديدا لم يكن موجودا لديها من قبل ،وتأخذ في علم السياسي عدة تعريفات فيعرفها C. J.FRIEDEICH" بأنها مجموعة أعمال سياسية منظمة ومستقرة تقوم بوظيفة أو تهدف إلى غاية داخل النظام السياسي "[1]

أما التعريف الوظيفي فيصفها بأنها كيان يقوم على مبدأ تنظيم معظم نشاط أعضاء مجتمع أو جماعة حسب نموذج تنظيمي محدد مرتبط بشكل وثيق بمشاكل أساسية أو بحاجات مجتمع ،او جماعة أو مجموعة اجتماعية أو بأحد أهدافها

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المؤسسة يتعارض من حيث المبدأ مع مفهوم العقد أو التعاقد إذ أن التعاقد لا يدوم إلا بدوام التي أنتجته ،في حين أن المؤسسة تستمد ديمومتها من الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها ومن مصالح الجماعة المرتبطة بها ،كما أن التعاقد هو تعبير عن اتفاق بين إرادتين بينما تعبر المؤسسة عن إرادات عدة متجسدة في إرادة واحدة وسلطة قرار واحدة [2]

كما أنه وبشكل عام يمكن تقسيم المؤسسات إلى مجموعتين :

[1] نفس المرجع ،ص 256

[2] نفس المرجع ،ص258

المجموعة الأولى وهي المؤسسات المادية ،وتخص فئة اجتماعية ذات صفة رسمية (المؤسسة المدرسية ،المؤسسة الطبية) ،أو هيئات يتحدد وضعها وعملها من خلال القانون ،أو بعض المؤسسات المتخصصة التي تقوم بتقديم التوصيات كاليونيسكو أو المجلس الاقتصادي الاجتماعي أو المجموعة الأخرى من المؤسسات وهي أنساق من المعايير المجردة التي تتدخل في تنظيم حياة الجماعة ،فنأخذ على سبيل المثال المعايير المتعلقة بالزواج والطلاق ،وتحريم الزواج من الأقربين وغيرها من القواعد التي تشكل مؤسسات بحد ذاتها [1]

ويندرج ضمن هذا المفهوم الرئيسي مفاهيم متنوعة مثل :

-الدستور :وهو عبارة عن وثيقة تتناول تنظيم السلطة السياسية في الدولة على أساس فصل السلطات

وتتضمن حقوق وحريات الأفراد وضمانات ممارستها باعتبارها قيودا على سلطة الحكام عليهم احترامها وعدم الاعتداء عليها [2]

-الحكومة المركزية :وهي عبارة عن جهاز إداري حكومي مضطلع باتخاذ القرارات السارية على الحكومات الإقليمية والمحلية والتي تشكل بمجموعها الدولة

[1] السيد سلامة خميسي ،مرجع سابق ،ص 10

[2] محمد رجب حسب النبي ،مرجع سابق ،ص 44

-الادارة العامة :تعد الإدارة الأسلوب العلمي لتنفيذ السياسات العامة وذلك بغية بلوغ الأهداف التي ترمي لها الدولة ويمكن تعريفها أنها "جميع العمليات التي من شأنها تنفيذ السياسات العامة وكذلك تحقيق أهدافها

***التنشئة السياسية :** تعرف التنشئة بشكل عام في أدبيات علم الاجتماع بأنها "عملية التطبيع الاجتماعي التي تمكن الكائن البشري من اكتساب بيئته الاجتماعية كاللغة والمهارات والقيم والمعايير والعادات والتنشئة أيضا هي عملية تنمية قدرات الفرد الفطرية ،وتهذيب غرائزه ،وتحديد طرق إشباع حاجاته الحيوية ، وتلعب التنشئة دورا هاما في توجيه ذوق الفرد وتحدد طريقة وأسلوب تلبية حاجاته الفطرية بطريقة يحددها المجتمع ،وهي تعمل على تشكل وتقولب شخصية الفرد ،ومن ثم فهي من أهم وسائل الضبط الاجتماعي [1]

هذا بشكل عام أما ان أردنا التفصيل ونقل هذا المفهوم إلى إطار أكاديمي سياسي فانه يمكن القول أنهلا يمكن أن نجد تعريفا محددا له ويعتبر HERBRET HYMAN أول من صاغ هذا المصطلح"التنشئة السياسية " وذلك عام 1959 حيث يعرفها أنها "تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عبر مختلف مؤسسات المجتمع بما يساعده على أن يتعايش سلوكيا معه "[2]

كما يعرف KENEETH LANGTON مفهوم التنشئة السياسية على النحو التالي "تشير التنشئة السياسية في أوسع معانيها إلى العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل "[3]

[1] عبد المجيد لبصير ،موسوعة علم الاجتماع ،دار الهدى ،عين مليلة ،دون طبعة ،2010،ص 162 (بتصرف)

[2] -GABRIEL almonde .buighampoul(eds).comparative polics .boston .little brown 1966.p20

[3] -keneeth langton .politicalsocialisaton boston .little brown 1966 .p4

وعلى نحو أكثر تفصيلا يعرف FRED GREENSTEINالتنشئة السياسية على إنها "التلقين الرسمي وغير الرسمي ،المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالات السياسية وذلك في كل مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع "[1]

ومما يلاحظ على هذه التعريفات الثلاث درجة من الاختلاف وذلك تبعا لتعدد الرؤى والمنطلقات ف hayman مثلا نظر إلى التنشئة السياسية من زاوية اجتماعية بحتة مع إغفال واضح للزاوية السياسية ،ومن ثم فهذه التنشئة السياسية لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الحياة الاجتماعية بخلاف Langtonالذي يوضح المفهوم من خلال المنظور السياسي بشكل واضح ،بل ويستخدم مصطلحا متداولا ضمن الاجتماع السياسي ألا وهو الثقافة السياسية .

أما بالنسبة للتعريف الأخير والمرتبط ب grensteen فهو بمثابة موقف تركيبي إن صح التعبير جمع بين الرؤيتين السابقتين فهي بالنتيجة وليدة تفاعل وتمازج السياسي ممثلا بالهيئات من جهة والاجتماعي ممثلا بشبكة العلاقات والقنوات المختلفة .

[1] 1-FREDI grensteine « political socialization .in davide sills (ed).intrnationl en encyclopédia of social sience .USA.the macminal company of the free press vol 14 1968 p551.

وبالتالي يخلص الباحث أن مفهوم التنشئة السياسية لا ينفك عن مفهوم التنشئة بشكل عام لكن الخصوصية تكمن في أنه ينطوي على جملة من المعارف السياسية التي يتعلمها الفرد ضمن اطوار التنشئة المختلفة بغض النظر عن مصدر هذه التنشئة ومضامينها

***المشاركة السياسية** :يعد مفهوم المشاركة السياسية مفهوما محوريا ضمن هذه الدراسة ومرتبطا بشكل وثيق بدرجة نضج الوعي السياسي ،وهو من أهم المواضيع التي يتناولها الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل، ولعل إرهاصات ظهور هذا المفهوم يرجع إبان الثورة الفرنسية عام 1789،حيث نتج هذا محاولة نتج عن هذا محاولة لإدماج طبقة الشعب في بعض أوجه النشاط الاجتماعي .

بشكل عام يمكن القول "أن المشاركة تعني الاعتراف والتصرف في تفاعل المرء أكبر أو شبكة من المثل الفلسفية [1]

تعني المشاركة السياسية "مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي بقصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي الحكومي، بغية التأثير في انتقاء السياسة، أو إدارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني، وقد تكون مؤيدة أو معارضة، هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبي مطالب الأفراد والجماعات الذين يقومون بها [2]

وهي بشكل أو بآخر تحمل بعدا اجتماعيا لذلك نجد من التعريفات كذلك "أنها سلوك اجتماعي يكتسب بناءا محددا متباين المظاهر يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة ".[3]

---

1 _طوني بينيت وآخرون ،مفاتيح اصطلاحية جديدة ،ترجمة سعيد الغانمي ،المنظمة العربية للنشر ،بيروت :لبنان ،2010،ص 623

2_خالد عبد المعطي الفويجات ،آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية،نيوني للدراسات والنشر ،الطبعة الأولى ،2003،ص 39

3 _علي محمد بيومي ،دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي ،دار الكتاب الحديث :القاهرة ،2004،ص 80

كما أنه يمكن تعريفها بأنها "إتاحة الفرصة للمواطن في أن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات "[1]

أو بعبارة أخرى "هو عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف "[2]

كما يمكن اعتبارها "الممارسة الفعلية في عملية اختيار الحكام والممثلين على المستوى الوطني وفي المجالس المحلية ،والأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية ..أي أنه الدور الذي يلعبه الفاعل على المستوى المحلي والقومي "[3]

وأهمية هذا المفهوم تكمن في أنها تعد العمود الفقري للحياة الديمقراطية وهي من ثم تغيير للقيم السائدة ضمن أي مجتمع من هذه المجتمعات ،وهي تعمل على ترسيخ الشعور بالانتماء وكذلك القضاء على الظواهر السلبية في الحياة السياسية مثل اللامبالاة والاغتراب وتساهم كذلك في الاستقرار السياسي .

[1] –نفس المرجع ،ص 85

[2] –محمد حسين حرب ،الوعي السياسي لدى طلاب جامعة مصر ،جامعة الاسكندرية ،كلية التربية ،2001،ص 49

[3] –توفيق حسنين ،الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير ،مركز البحوث والدراسات السياسية :القاهرة ،المجلد الثاني ،1994،ص 816

***الثقافة السياسية** :يعد هذا المفهوم من المفاهيم الرائدة في العلوم السياسية ،وهذا يجعل الباحث ملزما ابتداءا وعلى نحو من الإجمال بإيضاح مفهوم الثقافة غلى اعتبار أنها بشكل من أشكال البناء الاجتماعي يعكس جملة من القيم والتقاليد السائدة ضمن مجتمع معين ،ومن ثم فالثقافة تعني عموما

"كل معتقد بما في ذلك المعرفة والمعتقد والفن الأشياء المعنوية والقانون والتقاليد وجميع القابليات والعادات التي اكتسبها الإنسان بصفته عضوا من أعضاء المجتمع "[1]

وهذا التعريف يعكس حالة التنوع ضمن الأطر المعتادة لكل مجتمع من المجتمعات، والذي ينعكس بنوع من العلائقية على أفراد هذا المجتمع ،وذلك لأن الأفراد ينشؤون في إطار ثقافة ما كما أن الأفراد أيضا ينتجون ثقافة معينة أو يعيدون إنتاجها.

وتجدر الإشارة أن أول من استخدم هذا المفهوم هو عالم السياسة GABRIEL ALMONDE والذي عرف الثقافة السياسية بأنها نمط من الاتجاهات الفردية تجاه السياسة التي يشترك فيها أفراد النظام السياسي "[2]

[1] –جيل فيريول ،معجم مصطلحات علم الاجتماع ،ترجمة ابتسام الأسعد ،دار ومكتبة الهلال :بيروت ،2011، ص 67

[2] –GABRIELLE almond .BINGHAM powel.comparative politics.BOSTON .little brown 1966 p50.

أما LUCIAN PAYEفيعرف الثقافة السياسية "أنها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي للعملية السياسية معنى وطابعا نظاميا ،وتقدم القواعد والفروض الأساسية التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي "[1]

فالثقافة في أصلها ايديولوجية أي رؤية مستقبلية أي وضع قادم ،وإذا تموضع هذا الوضع القادم فانه يتحول إلى وضع قائم ومن ثم فهذا الوضع القائم هو الثقافة "[2]

ومن التعريفات لمفهوم العربية لمفهوم الثقافة السياسية نجد أنها تلك " القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة "[3]

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نستخلص ملمحين أساسين لمفهوم الثقافة السياسية وهما :

الأول الثقافة السياسية لا تتعدى في أطرها العامة الأطر العامة للثقافة بشكلها الكلي ،فهي تعكس حالة القيم والتقاليد السائدة في المجتمع هذا من جهة .

ومن جهة ثانية أن الثقافة السياسية قد تتجاوز الأفراد بما تحمله من مضامين ثابتة لكن هذا لا ينفي كونها منتجات من جهة أخرى وذلك من قبل الأفراد أنفسهم

---

[1] –LUCIAN pye .political culture.intrnational encyclopedia of social siences .NEW YORK .the free press vol 12 1968 p218

[2] _مراد وهبة ،المعجم الفلسفي ،دار قباء الحديثة :القاهرة ،2007 ،ص 230

[3] _كمال المنوفي ،الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد ،1978 ،ص 15

ثامنا / الدرسات السابقة(عرض وتقييم) :

تعد الدراسات السابقة من الأهمية بمكان ضمن أي دراسة سوسيولوجية ،وهي ذو صلة مباشرة مثل :صياغة الاشكالية والفرضية ،وتحديد المنهج المستخدم وتمثل الدراسات السابقة نقطة بدء ترسم المعالم الخفية للموضوع ،وتوضح كافة المتغيرات المتعلقة بها ،فالباحث لا يستطيع الانطلاق من ذاتيته المحضة دون الالتجاء الى نتائج الدراسات السابقة ،وهذا ما نعبر عنه بالتراكمية العلمية وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي ساهمت في اعطاء صورة كلية للموضوع ومنها :

*"**الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر** "[1]:للاستاذة حياة قزداري وركزت الدراسة على مفهوم الثقافة السياسية كمنطلق تحليلي وعلاقة ذلك بالأداء المهني للصحفي الجزائري في ظل التعددية السياسية واستهدفت الدراسة عينة قصدية مكونة من 100 مفردة من صحفيي المؤسسات الاعلامية العمومية والخاصة بولاية الجزائر للفترة بين 1999-2001 .

أظهرت النتائج علاقة التذبذب بالاداء المهني للصحفيين وذلك بسبب حالة اضطراب المدركات السياسية أو بعبارة أوضح حالة التناقض بين حالة التبعية للنظام السياسي من جهة وعدم الرضا عن السلطة السياسية من جهة ثانية كذلك .

*"**دراسة التربية السياسية لدى طلاب جامعة أسيوط** "[2] للدكتور عبد التواب عبد الله 1988 تهدف الدراسة الى التعرف على واقع التربية السياسية لدى طلاب جامعة أسيوط ،والأسباب الكامنة وراء

[1] -حياة قزداري ،"الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر "،الجزائر ،طاكسيج كوم ،2008 ،ص 213

[2] - عبد التواب عبد الله ،التربية السياسية لدى طلاب جامعة أسيوط ،جامعة أسيوط 1988،ص 254

لجأت الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الإحصائي واستهدفت الدراسة عينة من طلبة أقسام أربع كليات للتربية في مصر .

وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة انخفاض مستوى الوعي السياسي لدى طلاب جامعة أسيوط وكذلك كشفت الدراسة عن وجود تداخل في بعض المفاهيم والقيم والمبادئ الاشتراكية لدى الطلبة .

*"**اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني** " [1]:احمد جمال ظاهر وشملت عينة واسعة من طلاب مدارس شمال الأردن ،وبينت الدراسة نوعا من التربية في جهة الولاء بدءا من قيم العائلة ،ثم القيم الدينية ،ثم القيم القومية ،ثم أخيرا قيم الدولة .

*"**البنى الاعتقادية في الذهنية الشبابية العربية** "[2] :نزار ابراهيم شملت الدراسة عينة واسعة من الشباب العربي وسعت الدراسة الى الكشف عن طبيعة الوعي السياسي في الوطن العربي، وتوصلت الدراسة الى أولوية الانتماء للعائلة والقبيلة مقارنة بالانتماء الوطني والقومي .

*"**الوعي السياسي لدى الشباب العربي المثقف** "[3] :للباحث نفسه وتوصلت الدراسة الى أن 69/ من أفراد العينة أعربوا عن اهتمامهم بقضاياهم الذاتية مقابل مختلف القضايا الوطنية والسياسية

[1] _ احمد جمال ظاهر ،"اتجاهات التنشئة السياسية في المجتمع الاردني "،مجلة العلوم الاجتماعية ،الكويت ،العدد3 ،ص 43-72

[2] _نزار ابراهيم ،"البنى الاعتقادية في الذهنية الشبابية العربية المثقفة "،الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 39،ديسمبر 1987 ،ص 88-103

[3] _نزار ابراهيم ،"الوعي السياسي لدى الشباب العربي المثقف "،الوحدة العربية ،بيروت ،العدد40 ،يناير1988 ،ص 74-89

والحزبية ،في حين أن 24/ كانوا يعتبرون أنهم معنيون بمختلف القضايا الوطنية وأن قضاياهم الذاتية لا تنفصل عنها .

*"**دور الأسرة الجزائرية في التنشئة السياسية للمراهق** "[6] :العقون سعاد تشير الدراسة الى الدور المحوري الذي تقوم به الأسرة عموما والأسرة الجزائرية خصوصا في تنشئة الطفل سياسيا ،وذلك بتحليل هذا الدور الذي يعتبر اداة هامة لتدعيم النظام السياسي القائم ،كما تهدف الدراسة كذلك الى معرفة دور الأم وموقعها في المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة ،واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لمعرفة طبيعة التنشئة السياسية واستهدفت الدراسة عينة مقدرة ب354 مفردة تم اختيارها بأسلوب عشوائي .

*"**الإبعاد القومية والاجتماعية للطموحات السياسية لدى طلاب جامعة دمشق** "[1] :علي وظفة وسعت الدراسة إلى أهمية تأثير عامل الاختصاص على الطموحات الاجتماعية مقارنة بالطموحات القومية كما بينت الدراسة غياب تأثير متغير الريف والمدينة في بنية الطموحات السياسية والاجتماعية وكشفت الدراسة إلى أن الوضع الاجتماعي المتراجع يؤدي الى غلبة الطموحات الاجتماعية على القومية .

*"**دراسة مكتب اليونيسكو لاستطلاع رأي الشباب العالمي ومعرفة قيمهم وتطلعاتهم** [2]" :

لاستطلاع رأي الشباب العالمي ومعرفة قيمهم وتطلعاتهم ومخاوفهم ،وبينت الدراسة أن قضية

1_علي أسعد وطفة ،"الأبعاد القومية لدى عينة من طلاب جامعة دمشق "،جامعة دمشق ،دمشق 1997

2 _اليونيسكو ،مكتب اليونيسكوالاقليمي في الدول العربية ،التربية السكانية ،الجزء الثالث ،عمان 1988

الحرب والسلم جل اهتمام الشباب في العالم ،وترتبط هذه المشاكل بمشاكل من قبيل القضاء على الجوع ،التخلص من أسلحة الدمار الشامل، إنهاء التمييز العنصري ،مساعدة الدول الأقل نموا .

*"**التوجيهات السياسية لدى الشباب التونسي** "[1] :لميخائيل وديع سليمان ،وأجريت الدراسة لعينة من الشباب تتراوح 9-17 عاما ،وتناولت الدراسة مظاهر المجتمع المختلفة ،وتوصلت الى أن " 45.6في المئة من أفراد العينة أعلنوا أن إسرائيل هي البلد الذي لا يحبونه ،تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13.2في المئة ،وعبر 37.9. في المئة عن كراهيتهم للدول المعادية لعرب فلسطين

*"**الاغتراب بين الطلاب الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنيين** "[2] :لجينة العيسى لعينة من طلاب جامعة قطر .وكشفت نتائجها أن 56 في المئة من الطلبة الذكور يعانون من أزمة الانتماء القيمي وعدم القدرة على التكيف مع القيم الاجتماعية السائدة ،وأن 57في المئة يشعرون بانهم لا يملكون قدرة توجيه الذات ،مفصحين عن الشعور بوجود قوى خارجية تسيطر على وجودهم

[1] ميخائيل وديع سليمان ،"التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي "،المستقبل العربي ،العدد169،ص 107-126

[2] _ جهينة العيسى ،"الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنيين ،دراسة مقارنة حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ،جامعة قطر ،العدد 11 (1988)،ص 77-104

الفصل الثاني

الوعي السياسي

و المفاهيم المرتبطة به

أولا/ مفهوم الوعي السياسي

بشكل عام يشير مفهوم الوعي السياسي إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الإنسانية ومعرفة الإنسان بتلك البيئة من جميع النواحي معرفة واعية بحيث يستطيع تحليلها ومعرفة نتائجها وعلماء النفس يعرفون الوعي انه "شعور الكائن الحي بنفسه وبما يحيط به. [1]

وهو بهذا حالة تنويرية يعني بها خروج الإنسان من حالة كونه قاصرا، أي تجاوزه لمرحلة العجز عن استعمال دهنه دون الاستعانة بالآخرين حيث ترى فلسفة الأنوار أن الفرد هو المسؤول عن حالة العجز هذه ذلك لان سببها ليس في الدهن ، بل في نقص في اتخاذ القرار ونقص في الشجاعة. [2]

لكن مدلول الكلمة ينزع بطبيعته إلى نوع من العمق والتوسع، ليشمل كثيرا من المجالات من قبيل الوعي الاجتماعي والوعي الطبقي والوعي السياسي...*: وبشكل أوضح مصطلح الوعي السياسي يأخذ عدة مستويات.

- على المستوى اللغوي:

*الوعي: حفظ القلب الشيء ،وعي الشيء، والحديث يعيه وعيا ووعاه ،حفظه وفهمه وقبله، فهو واع وفلان أوعى من فلان أي أحفظ وافهم. [3]

*السياسة القيام على الشيء بما يصلحه، السياسة فعل السائس يقال هو يسوس الدوابإذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته، وسوس فلان لفلان امرأ فركبه كما يقول سؤل له وزين له

[1] عبد الكريم بكار : تحديد الوعي ، دار القلم ، دمشق ،الطبعة الأولى 2000 ص 9.

[2] السيد ولد أباه ، أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر ، إشكاليةنقذ العقل نموذجا ، الثقافة والمثقف في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، 10 بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ،ص 197 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من المتخصصين، الجزء التاسع ، دار الحديث ، القاهرة ، ص 352 .

وقال غيره سوس له أمرا إي روضه وذلله. [1]

- أما على المستوى الاصطلاحي:

فإن الوعي السياسي يعد من أهم أنواع الوعي ضرورة ولذلك تنوعت التعاريف المحددة لهذا المفهوم وذلك حسب المنطلقات الفكرية والنظرية.

*فهناك من يراها "خبرة يحتاجها الأفراد من اجل تنظيم شؤون المجتمع المحلي، ولكي يتم ذلك الوعي لابد أن تتوافر الدراية والعلم عن ذواتنا وذوات الأخرين، وقد تكونت جذور الوعي السياسي منذ وجدت الدراية بذات الفرد وذات الجماعة في القبيلة والمجتمع والدولة".[2]

*وهناك من يراه "العملية التي يستطيع الإنسان عن طريقها معرفة العالم وتغييره والتي بمقتضاها يصبح المواطنون على دراية بالوضع الذي يعيشون فيه ومواضع الأفراد والجماعات بالنسبة لهم ، كما يقصد به حصاد إدراك الناس وتصوراتهم للعالم المحيط بهم من علاقات بالطبيعة والإنسان وبالأفكار وهو إدراك وتصور يتحدد بحالة بنائية لمجتمع معين بمعنى أن الوعي له طابعه التاريخي والبدائي".[3]

ويرى ويلسن .wilsson إن"الوعي السياسي عبارة عن تصورات إيديولوجية ومفاهيم فكرية ثورية وممارسات سياسية تجعل لدى الفرد القدرة على الوصول إلى الحقائق".[4]

ويرى غيردلاس.ghirdlas أن "الوعي السياسي برز كمعرفة للفرد بالخطر المهدد للبناء

[1] ابن منصور، مرجع سابق ،ص747.

[2] طه عبد العاطي نجم ، علم اجتماع المعرفة ، دراسة في مقولة الوعي والاديولوجيا ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، الجامعة ،الاسكندرية ، 2004، ص 159.

[3] عبد الباسط عبد المعطي، الإعلام وتزييف الوعي ، دار الثقافة الجديدة ، الفاهرة ،179 ، ص 15.

[4] ليلى علم الدين تنمية الاوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر، دراية تحليلية، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد الرابع، مصر، اغسطس 1993،ص03.

الاجتماعي الذي هو عنصر فيه ، وهذا الخطر قد يكون داخليا آو خارجيا إلا أنه يكون داخليا وخارجيا في أن واحد، ويكون الوعي السياسي أحيانا على أشكال ودرجات متنوعة ومختلفة،يمثله الوعي الحزبي والوعي النقابي والوعي بالوحدة الإجمالية للبناء الاجتماعي وهو ما يعرف بالوعي الوطني والوعي الحزبي وهما وجهان للوعي السياسي".[1]

ومن التعاريف العربية للوعي السياسي نجد مايلي:

"ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية كالقضايا السياسية والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلى والقومي والدولي".[2]

وكذلك نجد هذا التعريف " هو أن تعرف ما يدور حولك من أحداث ومجريات وتنظر لها بمنظار التاريخ والسنن الكونية وتخضعها للعقيدة التي تؤمن بها وتستنتج مدى تأثيرها على كيان أمتك وتتفاعل معها كرقم فاعل متخذا موقفا لا مجرد متفرج".[3]

ومن ابرز التعريفات كذلك تجدر الإشارة إلى أن " الوعي السياسي يشير إلى مستوى إدراك الشباب للواقع السياسي والتاريخي لمجتمعهم ، ودورهم في العمل السياسي بما تتضمنه من اتجاهاتهم السياسية وانتماءاتهم الحزبية ،وسلوكهم الانتخابي".[4]

أما الموسوعة البريطانية فقد عرفت الوعي السياسي على انه "ما لدى الأفراد من معارف

---

[1] موسى حلس ،الثقافة السياسية الفلسطينية ،دراسة تحليلية ،مجلة التنمية ،رام الله،2002،ص 112

[2] كمال المنوفي ، الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 234 ، مركز الأهرام للدارسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1979، ص 76.

[3] حنان العلوي ، دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي لطلاب التعليم الثانوي العام بمحافظة غزة ، (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير ، برنامج الدراسات العليا في جامعة عين شمس ، كلية التربية ، جمهورية مصر العربية ، وجامعة الاقصى كلية العلوم التربوية ، فلسطين ، غزة،2004، ص27.

[4] حنان العلوي ، مرجع سابق ، ص 10.

سياسية على المستوى المحلي أو العالمي نتيجة الثقافة السياسية التي يحصل عليها الموطنون داخل المجتمع والتي تعد مؤشرا جيدا على التقدم أو التخلف السياسي من حيث إدراك الموطنين لدورهم في وضع القرار ومدى ظهور فكرة المواطنة "[1]

ونلاحظ أن القاسم المشترك بين كل التعاريف السابقة الذكر تستند إلى مفهوم الثقافة السياسية وهي بدورها من تمكنه من فهم وتحليل الأحداث السياسية بشكل موضوعي نوعا ما، كما أن كثيرا من الأدبيات الاجتماعية والسياسية أشارت للوعي السياسي على انه رؤية ومعرفة عقلية لما يحيط بأفراد المجتمع السياسي من أفكار وممارسات واختلافات سياسية يستطيع من خلالها إدراك محيطه السياسي و اتخاذ الموقف المناسب، ومن ثم التفاعل والتأثير و البناء في مجمل العملية السياسية ولبدا أن نشير هنا إلى أن مفردة المجتمع السياسي نقصد بها المجتمع الذي تشمله سلطة الدولة ونظامها السياسي ، بطبيعته القانونية عن سائر السلطات الأخرى كسلطة العشيرة والسلطة الدينية والسلطة العائلية (الأبوية) والتي يشار إليها بالمجتمعات غير السياسية .[2]

كما أن الفكر السياسي ركز منذ القدم على أهمية الوعي السياسي في بناء الأنظمة الديمقراطية وهذا ما أشار إليه جميع الفلاسفة والمفكرين انطلاقا من العصر الإغريقي التي وصفوها بمصطلح الفضيلة المدنية وربطوها مع القيم الديمقراطية.

وأشاروا أن أولى حالات الوعي السياسي جاءت نتيجة الحاجة الإنسانية بالاجتماع وتكوين السلطة عندما اضطر

الإنسان في محاولة منه لتأمين الغذاء والحماية إلى الانتظام في مجتمعات سياسية لها في إطار سلطوي عبر عنه بالقبيلة والقرية والمدينة والدولة.

---

[1] encyclope dia. britanica 2001,deluxse édition CD-ROM

[2] جان بيار كوت،من اجل علم اجتماع سياسي ، ترجمة محمد هناد، ، المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1985،ص 238،237.

وهذا ما ذهب إليه مفكرو العقد لاجتماعي مثل ' هوبز' و'روسو' و'لوك 'وغيرهم عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة مقابل توفير خدمات ، واعتبروا ذلك بدايات لما يعرف بالوعي السياسي لدى الأفراد والمعبر عنه بالحاجة إلى التنظيم السياسي لإدارة المجتمع والدفاع عنه.[1]

وضمن هذا السياق نجد أن المؤرخ 'تونيز' في نهاية القرن التاسع عشر اقترح تميزا شهيرا بين نموذجي ولاء لمجموعة انتماء ، وسمح له هذا التمييز بالمعارضة بين المجتمع المدني التقليدي والمجتمع المدني الحديث.[2]

أو بعبارة أخري فان المؤرخ سلط الضوء على مسالة مهمة جدا متعلقة بالوعي السياسي ألا وهي مسالة الهوية ، ويوضح هذا بشكل أكثر تفصيلا 'فيليب برو' بقوله :" أن الجماعة هي مؤسسة على روابط موضوعية مثل روابط الدم (الأسرة ، العرق)، وروابط الجوار والصحبة الودية (قرى ، تجمعات حرفية في العصور الوسطى)، ومن طبيعة هذه الجماعات أن المرء لا يختار الانتماء إليها، وهي تثير روا بط عاطفية قوية تتصهر بفضل الاعتقاد بأصل مشترك والتشارك في اللغة والتقاليد والدين، وتتغرس في تاريخ طويل يجعلها " طبيعية " لا تقبل النقاش على غرار ظاهرة مسلم بها.

أما المجتمع فهو مجموعة تعكس عملية التحديث والعلمنة الجارية في الحضارة الغربية منذ العصور الوسطى وقد تأسس على التجمع الإرادي أي على الرضا ، حيث وافق الأفراد

[1] - سعيد بوشعير ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ،الجزء الاول ، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010 ، ص 38-43.

[2] - Robert nisbet, la traduction sociologique Trad PUF,1984,p96.

بحساب عقلاني على العمل بشكل مشترك من اجل بلوغ أهداف مرغوب بها.[1]

ولعل هذا التعارض الثنائي بين الجماعة "الطبيعية" والمجتمع التعاقدي أخذ به ثانية 'ماكس فيبر' (والذي يستعير من تونيز مصطلحاته)، وهو يعطي جزئيا المفهومين الكبيرين للأمة اللذين تجابها في الماضي ومازالا يتجابهان حتى اليوم .

فهناك من جهة أولى رؤية الأمة بعبارات عرقية – ثقافية ، حيث تدرك كمجموعة منحها تاريخها كسمات نوعية خاصة موضوعيا ، وفيها تظهر الدولة كأداة لحماية هذه الجماعة وتجميعها ، ولا سيما الأقليات المقطوعة عن الوطن الأم ، وبالمقابل تجازف بمعاملة سكان إقليمها الذين لا ينتمون عرقيا أو ثقافيا إلى هذه المجموعة.[2]

وبذلك يخلص الباحث إلى تعريف إجرائي للوعي السياسي و الذي يمكن اعتباره " نسقا معرفيا يشتمل على عناصر معينة تعد بلبها الموضوعات الأساسية لعلم السياسة وهي ما كانت متعلقة بالنظرية السياسية ومختلف الأفكار و الإيديولوجيات المنطوية تحتها كذلك ما كانت من جهة ثانية متعلقة بالمؤسسات السياسية و مختلف هياكلها و أخيرا ما كان متعلق بشبكة العلاقات الدولية ومختلف تداخلاتها من ثم القدرة بعد ذلك على التحليل الموضوعي المستقل ذاتيا لكافة الأحداث والمجريات السياسية .

[1] - فيليب برو،علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الاولى ،1998، ص 113(بتصرف).

[2] - فيليب برو - مرجع سابق ،ص 115(بتصرف)

ثانيا / المسار التاريخي للوعي السياسي

تعد حالة الوعي السياسي الحديث بمختلف تجلياتها مرحلة من مراحل تراكم معرفي وثقافي معين ، ساهمت فيه حضارات مختلفة وتعاقبت على تطوره نظم سياسية كثيرة وهو ما نعبر عنه بعملية الإنتاج الاجتماعي ، ومن ثم فان هذا الأخير هو " ثمرة من ثمار التطور الاجتماعي ، ففي عملية الإنتاج بالذات وفي عملية إعداد أدوات الإنتاج وأثناء التفاعل مع الطبيعة يستطيع الإنسان أن يعي ويكتشف خصائص الأشياء ويفرق بين ما هو جوهري وما هو غير جوهري وان يظهر الترابط الحتمي والنسبي بين الظواهر وان يعي العلاقة بينه وبين الوسط الذي يعيش فيه ...".[1]

وما من شك أن مختلف الحضارات الإنسانية على حقبها كان لها إسهام في بروز و تشكل الوعي السياسي على نحوه الحالي ، وفيما يلي سرد معلمي لمراحل تشكل الوعي السياسي ضمن الحقب المختلفة.

1) حضارة وادي الرافدين

نشأت حضارة وادي الرافدين في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد، وفي حدود الألف الثاني قبل الميلاد بدأت مظاهر التطور الحضاري في واد الرافدين وتجلى هذا في ظهور دويلة المدينة و التي قامت على نظرية الحق الإلهي في الحكم ، فكان الملك والكاهن صاحب الحق الإلهي في إدارة الدويلة .

ومن ميزات هذه الحضارة الاعتماد على القانون المكتوب وذلك بغية تنظيم العلاقة بين أبناء الشعب بما تقتضيه من معرفة للحقوق والواجبات ويشير بعض الباحثين ومنهم

[1] - عبد مسلم ماجد : مذاهب ومناهج في الفلسفة والاجتماع ،المكتبة العصرية ، بيروت ،الطبعة الاولى 1995 ص 129.

"توركنلدجا كوبسس" إلى وجود نمط من الديمقراطية حيث يقول" إن الفكر السياسي العراقي القديم كان قد عرف نمط من الديمقراطية'سماها الديمقراطية البدائية' في مجتمع صنف انه مجتمع ديمقراطي عسكري".[1] وهذا ما يؤكده أيضا'كريمر' بقوله " إن أول برلمان سياسي معروف بالتاريخ الإنساني المدون كان وجد قبل 5000 سنة وقد التأم عام 3000 ق م، وكان البرلمان مؤلفا من مجلسين هما مجلس الأعيان (مجلس الشيوخ)ومجلس العموم (النواب) والمؤلف من الموطنين الذكور القادرين على حمل السلاح".[2]

الحضارة المصرية قامت هذه الحضارة وازدهرت في مصر القديمة في أواسط الألف الثالث قبل الميلاد و استمرت نحو 3500 عام، كان النظام السياسي ضمن هذه الحضارة ملكيا والذي كان الفرعون يستمد قوته فيه من كونه إلها أو أبا للآلهة 'رع' مع ذلك نجد نوعا من التنوع في أنماط الحكم و التي مرت على ثلاثة مراحل.مرحلة الدولة الفرعونية القديمة:والتي ابتدأت بعام 3200 ق م حيث توصل المصريون إلى الكتابة الهيروغليفية، ومن سمات هذه المرحلة المطلقية التامة في الحكم، فكان الملوك بمثابة أبناء آلهة أو ربما آلهة في بعض الأحيان كما كان للكهنة دور كبير في هذه المرحلة ومن ميزاتها كذلك غياب حضور الشعب في إدارة شؤون الدولة.[3]

[1] - عامر حسان فياض ، المرجعية الحضارية الديمقراطية في العراق ، المستقبل العربي ، العدد 223، 1997، ص 109.
[2] - عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في واد الرافدين و واد النيل، مطبعة جامعة بغداد، 1985، ص48.
[3] - حسين علي طه، الرقبة الشعبية، جامعة بغداد، بغداد، 1968، ص 15.

- مرحلة الدولة الفرعونية الوسطى: تميزت هذه المرحلة بشيء من التطور في مجال الحقوق والحريات، فلم يعد يتسمى الفراعنة بالآلهة، بل كانوا بمثابة ملوك وحالهم حال عامة الناس، وتميزت الإدارات خلال هذه الفترة بنوع من الدقة والانضباط الغير معهودين في الدولة القديمة.مرحلة الدولة الفرعونية الحديثة :

عاد نضام الحكم إلى سابق عهده في الدولة الفرعونية القديمة وكان الفراعنة في هذه الفترة بمثابة آلهة والمشرعين الوحيدين.

3) **الحضارة اليونانية**

وتعد مرحلة الحضارة اليونانية مرحلة متميزة في بروز وعي سياسي ملحوظ فيمكن اعتبار العهد اليوناني بمثابة إرهاصات لنشأة الحريات الغربية إضافة إلى مستوى التنظيم الجيد وشكل الديمقراطية السياسية وإن كانت مقتصرة على الطبقة الارستقراطية.

وبجدر بالذكر أن تشريعات المفكر 'صولون'(640-558)ق م كان لها الأثر الكبير في ظهور بوادر الديمقراطية اليونانية فقد عمل على تحقيق نوع من الاستقرار و التوازن الاجتماعي لمجتمع أثينا القديم.[1]

كما يمكن اعتبار الفلاسفة الثلاث سقراط (469- 399 ق م) و أفلاطون(428- 347 ق م) وأرسطو (374- 322 ق م) المنظرين الأساسين لفكرة الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في الشؤون الإدارية،وبلغت الديمقراطية ذروة مجدها في عهد "بريكلس (495- 429 ق م) وذلك من خلال بروز أجهزة سياسية حقيقية تؤكد وجود الديمقراطية، فظهرت ثلاث أجهزة سياسية تؤكد وجود مجتمع ديمقراطي في أثينا (هي جمعية الشعب ، المجلس العام 'الشيوخ والمحاكم ') ورغم ذلك كان النظام السياسي لا يعطي للعبيد حقوقا اجتماعية فضلت الممارسة الديمقراطية حكرا على الأحرار ، أما العبيد فهم للخدمة .

[1] - صلاح مصطفى الفول ، سوسيولوجيا الحضارات القديمة ، الجزء الاول ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1982، ص 48 .

إذن فنشأة الديمقراطية تعد نوع من تبلور الوعي السياسي ، ومع ذلك فان الإقرار بنظام الرق أو العبودية وأنهم لا يملكون الحق في الحياة العامة ، وذلك حسب قول جملة من الفلاسفة ومنهم أفلاطون الذي أيد الرق ، وأيده في ذلك اغلب فلاسفة اليونان ، ولعل هذا من أسباب قيام ثورات عديدة منها ثورة 'سبارتكوس' عام 72 ق م وهي ثورة للعبيد المظلومين وقد قمعت بوحشية بعد وقت قصير من قيامها.[1]

4) **الحضارة الرومانية**

تعد الحضارة الرومانية حلقة وصل لما كان من سابقتها تميز بوضع اطر ونظم قانونية أكثر ضبطا خلافا للحضارة اليونانية التي حصرت الحرية فيها ضمن الإطار الفلسفي.

ويمكن القول أن هاتين الحضارتين كانتا البذرة الأولى لتشكل الفكر الديمقراطي "ومن ذلك تكون صورة الديمقراطية على أنها ليست نتاج قرار معين في حقبة زمنية محددة و إنما.... وتكامل

عبر مسيرة الإنسانية في تاريخها الطويل في تكوين مجتمعاتها و أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و سياسية على الوجه الذي نعرفه اليوم.[2]

5) **العصور الوسطى**

شهد هذا العصر ميلاد ثقافة شبه الجزيرة بفعل الإسلام وابتداء من القرن السابع للميلاد فتحة قوات الخلافة العربية بلاد الشام ومصر و غيرها من البلدان و أدى تواجد القبائل العربية تحت راية الإسلام إلى إنشاء مجتمع عرقي ثقافي كانت له بنية سياسية قوية.[3]

[1] - احسان محمد العرضي ، اشكالية العلاقة بين الحرية والديمقراطية ،مركز الشهيدين للدراسات والبحوث العامة ، الاصدار الثاني، شركة الراية للطباعة ،بغداد 2005،ص237.

[2] - حسين جميل ، الاحزاب السياسية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ،1988 ،ص 118

[3] - دينس تكلوف، فلا دمير كوندرا شوف، تاريخ الثقافة العلمية، هيئة ابو ضبي للسياحة والثقافة ،ترجمة عماد طحينة الطبعة الاولى2014ص184.

وتجلى الفكر السياسي في هذه المرحلة بالتنظير لمسألة الخلافة والتي من أعلامها الماوردي حيث قام بوضع شروط لها وتميزت هذه الفترة بالازدهار الحضاري على مختلف الأصعدة حيث اتسع العالم الإسلامي اتساعا كبيرا وصل فيه إلى اسبينا غربا والى قلب الهند شرقا ، وكانت بغداد مركز الحضارة الإسلامية ،ولكن مع ذلك فقد أخد مركز الخليفة في الاضمحلال بفعل نفوذ القادة العسكريين الفرس والأتراك، ومن أهم أراء الماوردي اشتراط النسب العربي القرشي كشرط أساسي يؤهل صاحبه للإمامة والحكم.[1]

ومن الأعلام كذلك في هذا الصدد أبو حامد الغزالي والذي اتسمت نظريته بالنزعة الواقعية خلافا للنزعة المثالية لدى الفارابي .

وكذلك ابن تيمية في مؤلفه 'السياسة الشرعية' الذي قسم فيه كتابه حول الحديث عن أداء الأمانات وأداء مختلف الحقوق .[2]

أما في السياق الأوربي كان الأمر مختلفا فقد تميزت القرون الوسطى فيه بهيمنة الاضطراب والفوضى ، وجراء التقسيم الطبقي الاجتماعي بين سكان مجموعة الممالك البربرية التي ظهرت على أنقاض الإمبراطورية الرومانية، وأدى بطبيعته إلى سيادة الإقطاعيين وبمباركة الكنيسة المسيحية التي باركت سلطة الأسياد الجدد.[3]

والواقع انه في الفترة مابين سقوط روما 476 م وبين قيام شرلمان بعد ذلك بحوالي 300 عام شهد العالم الاروبي فترة ظلام دامس في تاريخه حيث قامت الحروب المدنية وحركات الطغيان الديني ،فتلاشى سلطان الحكومة وحلت الفوضى وعم الفساد .[4]

[1] - عزت عبد الرحمان ،الفكر الاسلامي في العصر الوسيط،دارالشروق ،1995،ص235

[2] - نفس المرجع ،ص 237

[3] - دينس تكلوف، فلا دمير كوندرا شوف،مرجع سابق ص 207

[4] - نفس المرجع ،ص208

6) **العصور الحديثة**

تعد هذه المرحلة الأبرز في تشكل الوعي السياسي إبان عصر النهضة الأوروبية والإصلاح الديني وذلك كرد فعل على تأثير الإرادة الدينية والتعسف الممارس من طرف الحكم الملكي ،ويمكن القول أن تطورا حقيقيا حصل مع فلاسفة العقد الاجتماعي وهم هوبر،جون لوك ،جون جاك روسو ' والذين أكدوا على أهمية دور الأفراد في صياغة هذا العقد والذي يعرف بالعقد الاجتماعي وأكدوا من خلاله أن أساس السلطة هو في موافقة ورضا الافراد ،فمثلا لا يرى" جون لوك "ان هنا كالأفراد ، فمثلا لا يرى 'جون لوك"أن هناك تفويض للسيادة، ولكن هذا التفويض يجب أن يكون محددا بشروط يتضمنها العقد الاجتماعي " أما روسو فيؤكد " انه لا تفويض للسيادة فالأفراد يجب أن يمارسوا السيادة بأنفسهم وفق الأشكال والصيغ المحددة في العقد الاجتماعي" وهذه المواقف أدت إلى ازدهار نموذج الديمقراطية الليبرالية دون غيرها من الديمقراطيات في الغرب.[1]

ومن أهم الأحداث ضمن هذه العصور الثورة الفرنسية (1789) والتي وصلت أفكارها لما وراء الحدود حيث قوبلت بحماس شديد في الدول المجاورة وما تبع ذلك من حروب نابليون بونابرت بما في ذلك الحملة على مصر وإبان تلك الفترة كذلك تحققت الديمقراطية القيصرية بموجب دستور 1799.

توسع النظام الديمقراطي عقب موجات من الحروب والانقلابات أو ثورات عسكرية ، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت معظم الدول لا تحمل من الديمقراطية سوى التسمية فقط ، وقدساعدت الديمقراطية على تنمية الثقافة الوطنية ، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على النظام الديمقراطي من قبل كافة الشعوب غير الديمقراطية ضل الأمر على هذا النحو إلى عام 1960

[1] - منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،2000 ،ص47

والتي كانت فيه الغالبية من الدول ديمقراطية بالاسم فقط ، ومع فترة السبعينات بدأت النزعة الديمقراطية في اروبا الجنوبية ، ثم انتشرت في أمريكا الجنوبية في الثمانينات وحتى عام 1995 بلغ عدد الدول الديمقراطية 117 دولة في العالم ،ليرتفع الرقم بعد ذلك إلى 120 دولة في العلم بحلول عام 2000.

ثالثا /مصادر الوعي السياسي

يسعى الباحث من خلال هذا العنصر تناول مصادر الوعي السياسي ، والتي تعد بمثابة محددات أساسية صانعة للفروق الجوهرية في مدى قوة أو ضعف الوعي السياسي ، والتي منها ما هو متعلق بمؤسسات التنشئة ومنها ما هو متعلق بالمناخ الاجتماعي الخاص للفرد ومنها ما هو متعد ليشمل أشكال البناء الاجتماعي المختلفة .

ولعل التنشئة السياسية تعد من المحاور الكبرى في هذا الصدد ، فهي بطبيعتها عملية يتعرض لها المرء طيلة حياته بدءا بمرحلة الطفولة، وهي تمتلئ بالقيم التي تتشابك وتكون شبكة اجتماعية من القيم تؤثر على سلوك واتجاهات الفرد ...[1]

واهم هذه المصادر التي تعمل على تشكيل الوعي السياسي و المندرجة اغلبها ضمن مؤسسات التنشئة السياسية هي كالتالي :

1) الأســـرة

لا تعد الأسرة مجرد مجموعة من الأفراد تربطهم روابط قوية نابعة عن صلات الزواج والدم والتبني ، ولكن فضلا عن ذلك تعد مؤسسة اجتماعية أساسية في المجتمع وهي دولة مصغرة أو شكل بسيط للدول، والدولة نفسها حسب البعض هي امتداد بشكل أو بأخر للأسرة.[2]

وتعود أهمية الأسرة في عملية التنشئة السياسية إلى أنها اللبنة الأولى التي من خلالها يكتسب الفرد قيمه ويبني شخصيته ويحدد سلوكه فالأسرة تشرع في توجيه سلوكيات الطفل بما يتفق مع قيمهم ومبادئهم، ويعمل الطفل على تعديل سلوكه طبقا لما يتفق مع النسق ألقيمي الذي يعتنقه

1 _ ابرهيم احمد النجار ، نحو دور فاعل في الحياة السياسية ، مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، السنة الثانية ، العدد السادس ، القاهرة ،أفريل 2002 ، ص 136 .

2 _ عبد المجيد لبصير ، موسوعة علم الاجتماع ، دار الهدى عين مليلة ـ الجزائر ، دون طبعة ، 2010 ص 286..

الكبار فالأسرة تعتبر أول وسط يعايشه الطفل.[1]

2) النظـام التربـوي

يتجسد النظام التربوي من خلا مؤسساته المختلفة، وأهم تلك المؤسسات على الإطلاق المدرسة فهي تعد بمثابة مؤسسة إنتاجية لكم المعارف العلمية والأخلاقية المصاحبة للتلميذ.

وتعمل المدرسة على غرس قيم الوعي السياسي ، فللمدرس دور في غرس سياسة معينة لدى الطفل ، قد تعيش معه بقية مراحل حياته ، ولا يقل دور المدرس عن دور الوالد في زرع قيم معينة تجاه لسلطة السياسية خاصة ونحو السلطة بصورة عامة كقيم الطاعة ، الاحترام أوالتمرد....ألخ .[2]

ومن ثم تعد المدرسة من أهم الوسائل التي تلجأ لها الحكومات لبث القيم الجديدة بطرق مباشرة عن طريق المقررات الدراسية مثل كتب التاريخ والتربية الوطنية والتربية الدينية التي تحوي ما تريده الحكومة من قيم لغرسها في نفوس الأطفال والشباب .[3]

3) المؤسسة الدينية

تعد المؤسسة الدينية أهم مؤسسات التنشئة السياسية و تتسم هذه المؤسسة بنوع من الهالة والقداسة ، وهذه المؤسسة لا تقف عند حدود إقامة الشعائر الدينية، وتعريف الناس بكافة التعاليم ضمن إطار التنشئة الاجتماعية، بل تتعداه إلى صياغة أشكال وأنماط معينة للتفكير تطال كافة شؤون الحياة ومنها الحياة السياسية .

[1] - ابراهيم أحمد النجار ، مرجع سابق ص 136.

[2] - عبد المنعم المشاط ، التربية والسياسة ، دراسات في التربية ، القاهرة – مركز ابن خلدون للمدرسات الإنمائية ، الكويت – دار سعاد الصباح ،1992 ، ص 95

[3] - ابراهيم النجار ، مرجع سابق .ص 136.

ويتباين تأثر المؤسسة الدينية على عملية التنشئة السياسية بتباين علاقة تلك المؤسسات بالسلطة السياسية ، وبمدى تنوع النشاط الذي تقوم به تلك المؤسسات داخل النظام السياسي،فالمؤسسات الدينية الرسمية تدعو في الغالب إلى ترسيخ القيم والاتجاهات السياسية التي يدعو إليها النظام السياسيو و التمسك بها، في حين تحاول المؤسسات الدينية غير الرسمية إلى خلق قيم جديدة تناقض القيم الرسمية للنظام السياسي، وبذلك تشكل خطورة حقيقية على استمرار واستقرار هذا النظام...[1]

ومن ثم فإن دور المؤسسة الدينية تعدى إقامة الشعائر الدينية ليطال الجوانب الاجتماعية والسياسية المختلفة وبهذا هي " تخطت ذلك إلى دائرة السياسة بأوسع معانيها خاصة ما تعلق منها بعلاقة المواطن بالسلطة السياسية، وعلاقة السلطة بالخالق "[2]

4) وسائل الإعلام

يقصد بها الإذاعة والتلفزيون والصحف،أي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة وتعد وسائل العلام من أهم العوامل المؤثرة في بناء الوعي السياسي ، فهي تعد من أهم مصادر الثقافة السياسية ، سيما في ظل نقص المقروئية في الوطن العربي .

وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في عملية التنشئة السياسية، فهي تزود الفرد بالمعلومات العامة والسياسية وتشارك في تكوين وترسيخ القيم الاجتماعية والسياسية ، وتسهم في ربط المجتمع المحلي القومي، وفي توعية المواطن بالقضايا القومية بل والعالمية ونقل القيم الجديدة إلى الجماهير وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها .[3]

[1] - التقرير الاستراتيجي العربي 1986 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الهرام ، القاهرة ،1987 ، ص 390 -403.ى

[2] - عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ، ص 115

[3] - ابراهيم النجار ، مرجع سابق،ص 137.

كافة المؤسسات الأخرى غير الرسمية لصياغة برنامجها وتوجهها ولذلك فإن الإعلام العلمي السيكولوجي المتقن يلعب دورا كبيرا في تغيير الاتجاهات والقناعات للأفراد والجماعات .[1]

وكذلك تبرز أهمية وسائل الإعلام في التنشئة السياسية من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة يحسب لها ألف حساب لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد و مواقفهم السياسية والتأثير على أذواقهم وكل نمط حياتهم ، بل أنها اصطبحت تقوم بعملية غسل دماغ وخصوصا للإنسان العادي .[2]

5) البناء الاجتماعي

مفهوم البناء الاجتماعي يعد مصدرا رئيسا في فهم وتحليل المعطيات السوسيولوجية وهو يتعدى الاستعمالات التقليدية السابقة ، مثل استعمال 'راد كليف براون ' والذي اقتضى مجرد إجراء منهجي لدراسة المجتمع وتحليله ، ويكشف لفظ البناء الاجتماعي معنى مجازيا أي تشبيه المجتمع مجازيا بالبناء أو الحائط أ بناية أو عمارة، وفي هذا السياق فان مصطلح البناء الاجتماعي هو إستراتيجية منهجية مبسطة لوصف وتحليل واقع الحياة الاجتماعية الثابتة نسبيا ، وإلقاء الضوء على أجزائها أو العناصر التي تكونها.[3]

وفي هذا السياق يتجلى دور البناء الاجتماعي واضحا من خلال الدور الجوهري الذي تلعبه كافة طبقات المجتمع وخصوصا الطبقة الوسطى كما يتجلى من خلال تلك الطرق التي تتم في ظل صراع إن صح التعبير بين تيارات التغيير المختلفة المتسمة بطابع الحداثة

[1] - علي حسين الجابري ، إشكالية الحرية في الفكر العربي المعاصر"أزمة الديمقراطية وغياب العقلية النقدية"ورقة قدمت للجابري وآخرون،ص 364.

[2] - ابراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ،الطبعة الأولى ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،رام الله،1998، ص 223.

[3] - عبد المجيد لبصير ،مرجع سابق، ص 125 (بتصرف).

والتيارات المحافظة المتشبعة بروح التقاليد "فالصراع هنا بين التجديد والتقليد على صعيد الفكر الإيديولوجي يظهر بصورة ما انعكاسا لصراع الطبقي على الصعيد الاجتماعي...[1]

6) النظام السياسي

يعد النظام السياسي ضمن أي دولة تجسيدا حقيقيا لشكل وطبيعة النظم الاجتماعية السائدة بما تحمله من قيم و معتقدات و تقاليد و بني ثقافية، وتكمن أهمية النظام السياسي في صناعة والعي السياسية من ناحية انه بالمحصلة جملة من المؤسسات و الهيئات المهيمنة على مختلف القطاعات الرئيسية مثل التعليم والإعلام والصناعة والخدمات...الخ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يلعب شكل النظام وهامش الحريات المتاح فيه دورا بارزا في تشكل الوعي السياسي، وذلك من خلال الحياة الحزبية.

[1] - محمد عابد الجابري ،إشكالية الفكر العربي المعاصر، الطبعة الثانية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1990، ص 46

رابعا: أهمية الوعي السياسي

يعد الوعي السياسي موضوعا محوريا، حيث انه يعد لاعبا أساسيا في مسار الأحداث السياسية وسائر متغيراتها، وهو بذلك يعد المقدمة الأساسية التي يترتب عنها كافة أشكال التسيير الإداري و المؤسساتي السليم، كما انه يعد بمثابة دعامة لتثبيت الهوية الوطنية وحراستها من كافة العوامل المركبة لها ويمكن توضيح أهمية الوعي السياسي في النقاط التالية.

1/ تكمن أهمية الوعي السياسي من ناحية انه يندرج ضمنه مفاهيم جوهرية مرتبطة بالروح الديمقراطية و بالتسيير المؤسسي، وهو ما يعمل على تشكيل رأي عام ذو قوة وقرار وإلى قدرة تحليلية متسمة بالطابع العلمي خلافا للنظرة العاطفية التي تستند إلى الرؤية السطحية والهامشية .

2/ من خلال الوعي السياسي يتحدد إطار الدولة كجهاز مؤسسي ويتجلى دورها الوظيفي إزاء مختلف القضايا الحيوية التي تهم المجتمع، حيث تنظم هذه الأولويات ضمن جداولها الزمنية تدرجا لما يحدث من نتائج عدم مراعاة هذه الأولويات.

3/يساعد الوعي السياسي في جزء منه على تبني نظم قانونية تتسم بالقدرة على التنسيق بين السلطات الثلاث ومدى قدرة استقلالية السلطة القضائية على أداء مهامها على النحو الذي يضمن حسن التسيير الإداري من جهة و النزاهة والشفافية من جهة ثانية.

4/ تتجلى أهمية الوعي السياسي كذلك في انه يعد الفرد لمحاولة ربط الأحداث بعضها ببعض ومحاولة معرفة شبكة المصالح المتداخلة بين مختلف الأحزاب والهيئات وهي ما يجعله متفطنا في كثير من الأحيان لكثير من الحيل السياسية التي تحاك في سبيل مصالح شخصية.

5/ يعمل الوعي السياسي على عملية الفرز بين الحدود الفاصلة بين الثوابت الوطنية من دين ولغة وثقافة وتاريخ وبين ما هو في إطار التنافس، التربية والديمقراطية حول أهمية إدارة

شؤون الدولة سواء ذلك في الانتخابات التشريعية أو المحلية أو حتى الرئاسية والحيلولة دون استغلال الشعارات المتسمة بالطابع العاطفي.

6/ وهي ذو علاقة بالنقطة الأنفة الذكر وهي مرتبطة بإفرازات التراث الفقهي ومعطياته فهل هي تعد مرتكزا لبناء الوعي السياسي بمعطياته الحديثة أم أنها تاريخية ظرفية؟ ومن المعلوم ان الدولة كانت من المنتجات الجانبية و الحتمية للإسلام ولم يتحدث فيها عن السياسية او يقدم رأيه فيها... * ومن ثمة فالمعطيات السياسية الحديثة بما تتضمنه من المواطنة، وديمقراطية، ومؤسسات وسيادة تختلف جوهريا عما كان سائدا ضمن تلك الحقب السابقة.

أولا/ الثقافة السياسية وأهميتها

تعد الثقافة إجمالا "إرثا اجتماعيا " أو بالأحرى " محصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع ويتكون الشق المعنوي من حصيلة النتاج الذهني والروحي والفكري والفني والأدبي والقيمي ، ويتجسد في الرموز والأفكار والمفاهيم والنظم وسلم القيم والحس الجمالي".[1]

ويعتبر تايلور من الرواد الأوائل الذين صاغوا مفهوما اصطلاحيا للثقافة ، وقد تم استخدامه بالانجليزية لأول مرة عام 1871م .

وقد ورد في كتابه " الثقافة البدائية " بأنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في المجتمع ".[2]

ونجد من التعاريف كذلك تعريف 'سمنر و كيلر"SUMNER ET KILLER ' 1927: "الثقافة هي مجموعة أساليب تكيف الناس لظروف حياتهم ،وهذا التكيف لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال أفعال تجمع ما بين التنوع والانتقاء والانتقال ، كما أن للثقافة جانبين هما : الثقافة المادية والثقافة اللامادية 'المعنوية ' وكلاهما تلعب دورا هاما في سلوكنا وفي حياتنا اليومية ".[3]

ولعل من ابسط تعريفات الثقافة وأكثرها وضوحا التعريف الذي قدمه 'روبرت بيرستيد' ' ROBERT BIRESTEDT' مفاده ان " الثقافة ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه او نقوم به او نتملكه كأعضاء في المجتمع ".[4]

1 - مراد وهبة ،المعجم الفلسفي،الطبعة الثانية ،دار الاحياء،القاهرة 2004،ص88

2 - سامية حسن الساعاتي ، الثقافة والشخصية ، بحث في علم الاجتماع الثقافي ، الطبعة الثانية ، دار النهظة العربية ، بيروت ،1983 ،ص 53.

3 - فاروق احمد ، محمد ابراهيم ، الانتروبولوجيا الثقافية ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، 2005،ص 46.

4 - ميكايل تومسبو، وأخرون ، نظرية الثقافة ،ترجمة سيد الصاوي ، عالم المعرفة ، الكويت ،1997 ، ص 10.

كما يعرفها المفكر الجزائري 'مالك بن نبي' بعد تحليل عناصرها ومظاهرها المختلفة بأنها " المحيط الذي يعكس حضارة معينة ، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر " .[1]

والثقافة السياسية ليست بمنأى عن هذه المضامين الكبرى للثقافة بإطارها العام ، فهي تعد جملة القيم والمعايير والتقاليد والأعراف السياسية المتأصلة في الممارسة السياسية في بلد ما والتي يعكسها رجال الحكم والسياسة في سلوكهم ويسترشدون بها في التعامل مع مختلف القضايا السياسية.[2]

لقد كان مضمون الثقافة السياسية قديما تاريخيا ، حيث عرفه أرسطو بالعقلية السياسية ، أو وعي المواطن على مستوى الشعور والموقف، وركز مفكرو النهضة الأوروبية على التقاليد السياسية المتوارثة (ادموند بيرك)(EDMUND BURK) وعلى الأنماط السياسية وطرائق التنظيم (الكسيس دي طوكفيل) (ALEXIS DETOCQUEVILLE) ، ولكن مصطلح الثقافة السياسية كان نتاج الثورة السلوكية .[3]

ويعتبر 'جابريال الموند' 'G.ALMONDE.' من أوائل المنظرين لهذا المصطلح، بل يصح اعتباره الأول في هذا المجال حيث ابرز مفهوم الثقافة السياسية في مقال له بعنوان 'النظم السياسية المقارنة ' ، والذي نشر في مجلة " نشرية السياسة " " journal of politics " والذي عرفها بأنها " نمط محدد من الاتجاهات إزاء النشاط السياسي".[4]

[1] مالك بن نبي ،شروط النهضة ،الطبعة الثانية ،دار الشروق،القاهرة ،ص 215

[2] سامية حسن الساعاتي ،مرجع سابق ،ص57

[3] نبيل حليلو ،"التنمية والثقافة السياسية : اية علاقة ؟مجلة العلوم الانسانية ، العدد الثامن ،2012،ص26.

[4] سامية الساعاتي ،مرجع سابق،ص58

وأكد من خلال مقاله المنشور عام 1956 أن الثقافة السياسية ذو صلة بالثقافة العامة ، ومن ثم فإن هذه النظم متأثرة اشد التأثر بجملة القيم والمفاهيم ومختلف التصورات السائدة ضمن هذا المجتمع.[1]

ويرى 'موريس دوفرجيه' 'MOURISE DUVERGER' بأنها " الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة من الأجزاء .[2]

ويعرفها 'ستيفن ويسبي' ' .S.WESBY ' بأنها " توجه أو طريقة في النظر للأشياء إما عامة في طبيعتها أو مركزة على جانب محدد منها و مجموع وجهات النظر هذه تصبح ثقافة سياسية ، فهي تتعلق بما يعتقده الشعب إزاء تلك البنى والمؤسسات السياسية ، كما ينظر إليها على أنها تلك التوجيهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي كليا ، وهناك من ربطها بالمذهب السلوكي خصوصا ' غابريال الموند' و'سيدني فيربا' ، حيث ركز على اتجاهات ومواقف الأفراد السياسية التي تحدد مقومات التوجهات نحو النظام السياسي ، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي ،ويعني ذلك نظرته في الاختلاف السياسي في الرأي والتنافس وفي الأحزاب والتوجهات و أخيرا نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته ، و ينطوي ذلك على نظرته في السياسة نفسها وفي إسهامه نحوها .[3]

أما 'فليب برو' ' .PHILIP PROW ' فقد عرفها بأنها " تتكون نم مجموعة من المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم ، كما تسمح للمجموعات باستخدامه كمرجع للتعريف بهويتها ، فهي تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي وذلك من خلال تعبئة حد ادنى من المعاني الواعية

أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه.[4]

[1] - GABRIEL ALMONDE.bingham powel.comparative politics.a developmentalaproach.boston.little brown.1996.p50

[2] - DUVERGER MOURISE. sociologie de la politique. PUF.PARIS. 1973.P 121

[3] - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة السياسة ، الطبعة الاولى ، دار مجدلاوي ، عمان ، الاردن ،2004، ص 145.

[4] - نبيل حليلو ،مرجع سابق ، ص 27.

ومن التعريفات المهمة كذالك في هذا الصدد هو تعريف ' لوشيان باي ' ' 'LUCIAN pay

بأنها " مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي للعملية السياسية معنى وطابع نظاميا ، وتقدم القواعد والفروض الأساسية التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي.[1]

ومن الجدير بالذكر أن لوشيان باي يرى أن الثقافة السياسية هي نتاج التاريخ الاجتماعي من جهة ، ومحصلة لخبرات أفراد المجتمع المكتسبة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من جهة أخرى

وطبقا لقاموس أكسفورد فالثقافة السياسية تعد" جملة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد ، وتعد بمثابة معارف متضمنة ومهارات مكتسبة عن أداء هذا النظام ،كما تتضمن مشاعر ايجابية أو سلبية نحوه ،وأحكاما تقيميه بشأنه.

يعبر الأستاذ كمال المنوفي عن الثقافة السياسية بقوله " تلك القيم السائدة والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .[2]

وتشير الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها " جزء من الثقافة العامة للمجتمع وتنحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية ،فهي نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة إلى حد ما ، ولبدا أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدم من التجانس وتشتمل أي ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية .[3]

[1] _ LUCIAN.PWE.POLITICAL CULTURE.INTERNATIONAL ENCYCLOPEDIA OF SOCIAL SCIENCE .NEW YORK.VOL12.1968.P218

[2] _ كمال المنوفي ،الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ،دراسة ميدانية في اسوان ،اطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد ،1978،ص15

[3] - نبيل حليلو ،مرجع سابق ،ص 26

لكن هذا يفتح الإشكال حول علاقة الثقافة السياسية بالايدولوجيا فالأخيرة عبارة عن " منظومة فكرية ، عقدية ،ذهنية ".[1]

وفي اللغة العربية تعتبر الايدولوجيا كلمة مستعربة وورد في بعض القواميس العربية بهذا اللفظ ومعناه" فن البحث في التصورات والألفاظ، وورد في قواميس أخرى أن مرادفها هو لفظ المذهبية".[2]

كما أن الموسوعة الفرنسية عرفتها : " أنها مجموعة من الأفكار تؤلف مذهبا فلسفيا ، وتحدد السلوك الفردي والجماعي ".[3]

أو يمكن اعتبارها أنها " ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد ، مما يحدد موقفا فكريا وعمليا لمعتنق هذا النسق الذي يربط ويكمل الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والأخلاقية والفلسفية ".[4]

ويتضح من خلال عرض المفهومين أنهما ليسا مترادفين ، على اعتبار أن الثقافة السياسية قيم واتجاهات ومعارف تجاه شؤون الحكم والسلطة، في حين أن الايديولوجيا ذات طابع فكري عام يحوي جملة من الأفكار والقناعات الجزئية .

1 _ عبد الله العروي ، مفهوم الايديولوجيا ، الطبعة الاولى ، الدار البيضاء ،المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 199، ص 09.

2 _ لويس شيخو ، المنجد في اللغة والادب والعلوم ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، د.ط ،ص22.

3 _ LA ROUSSE .dictionnaire encyclopédique . PARIS.1998.Page 77.

4 _ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة الجزء الاول ، الطبعة الثالثة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1999، ص 422/421.

كما أن الصلة بينهما هي صلة سببية – أو بمعنى أوضح – أي أن الثقافة السياسية تعد السبب الرئيسي لتكون الايديولوجيا وذلك لما تحمله من تصورات علمية وسلوكية يمكن صياغتها بعد ذلك ضمن إطار فكري منظم منسجم وهذه التصورات .

ومن جهة أخرى فتشكل الثقافة السياسية خاضع للتطوير والتغير بحكم أنها جزء من التراث الاجتماعي المتميز عن غيره من المجتمعات ، في حين أن الايديولوجيا قد تتكون وتتشكل بشكل مناقض تماما للثقافة السائدة في المجتمع الذي يكون نابع من حالة إدراكية تختلف بمعاييرها عن المعايير السائدة .

- أهمية الثقافة السياسية

الثقافة السياسية تعد من المحاور الكبرى المندرجة تحت مفهوم موضوع الدراسة ألا وهو" الوعي السياسي " ومن ثم فأهميتها تكمن في الدور الوظيفي الذي تؤديه في سياق بلورته والحفاظ عليه ويمكن أن ندرج أهمية الثقافة السياسية ضمن النقاط التالية :

- الثقافة السياسية تعد الوعاء الذي يحمل جملة من المفاهيم والقيم بما تحمله من هالة رمزية والتي تعمل على الحفاظ على بلورة شعور الحس الوطني وترسيخ قيم الانتماء وهو ما يمكن أن ندرجه في صناعة ضمير جمعي ينتمي إليه الأفراد من اجل تحقيق الأهداف المشتركة الخادمة لمصلحة الوطن .
- تعد الثقافة السياسية بمثابة منهل رئيسي يزود الفرد بجملة من الآليات والإجراءات التي تضمن الترشيد لمختلف أنماط السلوك السياسي ، كما تعمل على صون مختلف البنى والمؤسسات السياسية وتحديثها ، وكذلك تفعيل مؤسسات ذو حركية سياسية مثل مؤسسات المجتمع المدني .
- تسمح الثقافة السياسية بما تحمله من مضامين ديمقراطية على تعزيز عملية الوعي السياسي من خلا إبراز دور المشاركة السياسية في صنع وصياغة القرار السياسي السليم ، كما انها تعمل على وجهات النظر وإثرائها من خلال إبراز مختلف وجهات النظر ، كما تتيح دينامكية في التعاطي مع الحدث السياسي وفق آليات قانونية .

ثانيا/ التنشئة السياسية

يعد مصطلح التنشئة السياسية من المصطلحات السوسيو سياسية المهمة والحديثة نوعا ما فقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1959 على يد مؤلفه 'هربرت هايمان'

إلا أن المضامين الحقيقية لهذا المفهوم والتي تشمل تلقين المعارف السياسية وصقل السلوكيات المرتبطة بها ليس وليد اللحظة ،ومن ثم فان الجذور التاريخية للتنشئة السياسية ترجع على الأقل إلى عصر الفيلسوف الصيني ' كونفوشيوس' ، حيث أكد الفيلسوف على أن النظام في الحياة السياسية يعتمد بقدر كبير على حياة العائلة المنظمة تنظيما جيدا ، لان العائلة هي النواة الأولى واللبنة الأساسية لبناء المجتمع كما أنها تساهم في استقرار النظام السياسي.[1]

كما أن الفكر اليوناني غني بطبيعته بكثير من هذه القضايا بسبب تجدر وعمق الحياة السياسية هناك فنجد أن أفلاطون مثلا رأى ضرورة تعليم النشء وفق منهج تربوي مقسم على ثلاث مراحل يسمح للفرد أن يكون مؤهلا للحكم ، وبهذا يحث أفلاطون على أن تكون التنشئة السياسية في وقت مبكر لأجل تكريس وتنمية الولاء للدولة لدى الأفراد ، وإعطاء الشرعية للنظام بهدف تفادي انهيار الدولة المثالية.[2]

وحذا حذوه أرسطو الذي أولى اهتمام زائد لعملية التنشئة من خلال تأكيده على ضرورة ممارسة الفرد للنشاط السياسي .

وظهر أيضا في الفكر العربي الوسيط ضمن ما يعرف بالحكام السلطانية وقضايا السياسة الشرعية ومن أعلامها الماوردي وابن تيمية.

[1] - رعد حافظ سالم ،التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي ،دار وائل للطباعة والنشر،الاردن ،عمان ،ص 27

[2] - نفس المرجع ،ص 29

وفي العصور الحديثة كذلك نجد إرهاصات للتنشئة السياسية تنادي بأهمية اكتساب الفرد قيما ومبادئ تحدد السلوك السياسي ، ولعل كذلك من المنظرين المعاصرين لمضمون هذا المفهوم كان ' تالكوت برسونز' وذلك من خلال إبرازه للمراحل التي يمر بها الفرد في اكتساب قيم تجعله مواطن صالحا.[1]

وفي هذا السياق كذلك نجد 'جان بودان' يهتم بتجربة الطفولة كتفسير لفكر وسلوك البالغ ،لأن الأطفال الذين لا يتعلمون ولا يطيعون آبائهم يصعب عليهم مستقبلا طاعة السلطة الحاكمة لذلك نوه بودان بالاهتمام بالتنشئة في سن مبكر [2]

[1] - كمال المنوفي ،التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر ،دار المعاصرة ،العدد 335،القاهرة 1974،ص76

[2] - نفس المرجع ،ص 78.

و مصطلح التنشئة بمعناه الحديث في العلوم الاجتماعية يعود إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين ، في حين أن المصطلح الذي كان شائع الاستخدام من قبل هو التربية و يتجلى ذلك من خلال أعمال الفلاسفة والمفكرين قبل أن يزداد تداول مصطلح التنشئة في علم الاجتماع والسياسة والنفس.

فمن الناحية اللغوية : التنشئة لغويا من نشأ ونشوءا ، يقال نشأ الطفل وقرب من الإدراك ، ويقال نشأت في بني فلان ، أي تربية فيهم وشببت بينهم ، ونشأ الله السحابة أي رفعها ، والنشء جمع ناشئ .[1]

والتنشئة بمعناها الاصطلاحي تعني العملية التي يتعلم الشخص من خلالها معايشة الجماعة والانضباط السلوكي معها باكتساب السلوك الذي توافق عليه الجماعة .[2]

ووفق تعريف معجم العلوم الاجتماعية : " التنشئة الاجتماعية هي إعداد الفرد لان يكون كائنا اجتماعيا وعضوا في جماعة معينة .[3]

والتنشئة تشكل وتقولب شخصية الفرد وتمرنه على الإتيان بالانفعال وردود الأفعال التي تناسب المواقف التي تصادفه في المجتمع ، والتنشئة الاجتماعية وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي .

[1] - مراد زعيمي ،مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر ،منشورات جامعة باجي مختار .2002 .ص 10
[2] - نفس المرجع ،ص 14
[3] - مصلح الصالح ،الشامل (قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية)،دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ص 509

ومنذ القدم يتم تداول هذا المصطلح وبكثرة في الانثروبولوجيا الثقافية والتحليل النفساني وعلم النفس على حد سواء ، أما علماء الاجتماع فقد اهتموا من جهتهم بالعملية التي يصبح الأفراد من خلالها وبتعلمهم أنماط التصرف والتفكير السائدة في محيطهم ، وباستبقائهم هذه الأنماط ودمجها في شخصيتهم .

وغير بعيد عن مضامين التنشئة الاجتماعية يمكن القول أن " التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ، ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الايديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية، وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب، ويحاول زرعها في نفوس الإفراد والجماعات على خلفياتهم الاجتماعية والطبقية ".[1]

ويعرفها ' فرجان ' 'FARGEN' بأنها " عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أم غير رسمية ، وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له ، لخلق أنواع من الموطنين ضرورية لبقاء ونمو المجتمع".[2]

ويعرفها 'لانجتون' 'LANGTON' : "على أنها الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل وهذه العملية تخدم المجتمع حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات في ذلك المجتمع ".[3]

[1] - اسماعيل علي سعد ،المجتمع والسياسة ،دار المعرفة الجامعية ،مصر الاسكندرية .1999،ص 289
[2] - نفس المرجع ،ص 291
[3] - KENNETH langton.Political socialization .New oxford ,press.landon 1969.toronto P

كما يعرفها 'ريتشارد داوسن على المستوى الفردي بأنها " تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ،معارفه ،مشاعره، وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي ".[1]

كما أن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل) من خلالها من النضوج سياسيا . وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم الارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به ، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة ، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية ".[2]

وهي أيضا " العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة ويطورها ويصبح من خلالها واعيا بالنسق السياسي والثقافة السياسية ومدركا لها ".[3]

وقد ذهب الدكتور كمال المنوفي في تعريفه للتنشئة السياسية إلى التمييز بين اتجاهين رئيسيين بصدد تعريفه لها ، الاتجاه الأول : هي عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمن .

أما الاتجاه الثاني :فيشير إلى أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته ، ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة لتعديل الثقافة

[1] - ريدشارد دوسن واخرون،دراسة تحليلية ،ترجمة مصطفى حليم ، محمد المغيرني منشورات جامعة قاريوس ،بنغازي 1990 ، ص 55

[2] - المرجع السابق ،ص 61 .

[3] - محمد علي محمد ، دلراسات في علم الاجتماع السياسي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ،1975،ص 136-137.

السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم ".[1]

وفي هذا الصدد من التعاريف العربية نذكر تعريف 'محمد علي العويني' أن " التنشئة السياسية هي العملية التي تكتسب الطفل ثم البالغ المعتقدات السياسية ، وهي عملية معقدة وقد تحدث بشكل مباشر من خلال التعليم السياسي والتلقين ، أو بشكل غير مباشر من خلال اكتساب القيم الاجتماعية ، وهنا يأتي دور الجماعات المنظمة أو غير المنظمة ".[2]

يري'عبد الهادي الجوهري': " أن التنشئة السياسية تعتبر شرطا ضروريا لنشأة الفرد داخل المجتمع السياسي ، ومرد ذلك إلى أن خبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية في خضم الحياة السياسية مثل : المشاركة السياسية، أو عدم الاهتمام بالسياسة، وتأييد أو رفض النظام السياسي ،والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه".[3]

ولعل من أهم التعاريف على الإطلاق تلك التي أشار إليها' هايمان " HYMAN' وذلك في مؤلفه " التنشئة السياسية " بأنها : " عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة ، والتي تساعد على أن يتعايش سلوكيا معها".

وهناك من الباحثين من يرى " أن التنشئة السياسية هي إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق بالنسق السياسي لمجتمعهم والتنشئة السياسية هي العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعارف والمهارات

[1] - كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الادب السياسي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الرابع ،السنة السادسة ،1979 ،ص 9-10.

[2] محمد علي العيوني ، العلوم السياسية ، دراسة في الاصول والنظريات والتطبيق ،عالم الكتب ، القاهرة ،1986،ص 252

[3] - عبد الهادي الجوهري واخرون ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة الطليعة ، اسيوط ،1979 ،ص 76.

التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين في مجتمعهم ، ويتم من خلال تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة تساعدهم على التكيف مع البناء المعياري للمجتمع ،

أي أنها عملية تدريب على المشاركة الاجتماعية من خلال جعل الأفراد يشغلون دورا نظاميا من الأدوار التي تكون النظام الاجتماعي.[1]

كما أن البعض عرف التنشئة السياسية بأنها " ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتمعن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطننا – كائن سياسيا– يمتلك المقدرة على التفاعل الايجابي ضمن نسق سياسي معين ، ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذاك النسق ، ويتم ذلك في أطار نظام التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة الانفتاح فيه .[2]

وبذلك يخلص الباحث إلى تعريف إجرائي مفاده أن " التنشئة السياسية هي ذلك النوع من التنشئة الاجتماعية الذي يعنى بالمعارف السياسية على مختلف مستوياتها ، ويتم هذا ضمن اطر رسمية وغير رسمية ، والتي تسمح للفرد في نهاية الأمر بتكوين وجهة نظر سياسية ، أو صياغة وعي سياسي على نحو معيين ، ويتجلى هذا كذلك في نمط السلوك السياسي الذي يتخذه الفرد "

[1] - عامر رشيد وميض ،الثقافة السياسية الاجتماعية العسكرية ،مصطلحات ومفاهيم ،دار المعارف ،2000،ص401
[2] - كمال المنوفي ،مرجع سابق ص 15

ثالثا / أنماط التنشئة السياسية و أهميتها

تعد التنشئة السياسية عملية ذات بعد اجتماعي وسيكولوجي مستمر ،وهذا ما يجعلها بالضرورة متنوعة الأنماط ومنها ما يلي:

1- **النمط السلوكي:** يفترض النمط السلوكي للتنشئة السياسية انه إذا أحسنت عملية التنشئة السياسية للفرد في بداية حياته أمكن توفير الجهود العلاجية لتقويم سلوكياته في المستقبل .

ويعتبر كثير من الباحثين النمط السلوكي أهم نمط للتنشئة السياسية معتمدين على أن السلوك السياسي للفرد تلتقي فيه البواعث والوظيفة والدور والاستعدادات الشخصية والنفسية والاتجاهات.

ويتحدد سلوك الفرد بما يتعلمه من اتجاهات ومعارف سياسية في مرحلتي الطفولة والمراهقة، حيث تكون هناك المؤثرات التي تحدد ذلك، ويظهر النمط السلوكي من خلال طبيعة الأسلوب الذي يستطيع الأطفال من خلاله اكتساب السلوك والتوجيه.[1]

2- **نمط الدور**: يفضل هذا النمط التركيز على الأدوار الاجتماعية المستقبلية، أي بمعنى أوضح أن هناك اختلافا في نمط تنشئة الجماهير عن تنشئة الصفوة، وهناك فرق بين التنشئة السياسية لطبقة الأغنياء وطبقة الفقراء في المجتمع.[2]

3- **الأنماط المقصودة وغير المقصودة:** وتتحقق التنشئة السياسية من خلال النمط المقصود عن طريق جمع وطبع المعلومات والقيم والممارسات السياسية بصورة مباشرة في ذهن الفرد ، ويأخذ ذلك شكل المنهج الصريح ويحدث بصفة خاصة في المراحل الأولى من حياة الفرد

[1] - محمود حسن إسماعيل ، التنشئة السياسية (دراسة في اخبار التلفزيون) دار النشر للجامعات ، القاهرة ، الطبعة الاولى ،1997،ص 31.

[2] - إسماعيل عبد الكافي ، التنشئة السياسية للطفل ،الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة ،1987،ص 28.

وتلعب فيه وسائل الإعلام دورا أساسيا ويظهر النمط المقصود جليا حينما تعمل الحكومة إلى إعلام المواطنين بأزمة سياسية معينة وأسبابها ومضامينها الاجتماعية والنتائج المترتبة عليها.

أما النمط غير المقصود فتتم التنشئة السياسية فيه من خلال وسائل التلقين السياسي الرسمي وغير الرسمي ، المباشر وغير المباشر بهدف إكساب الإفراد الخصائص الشخصية المطلوبة ، وفي النمط غير المقصود تكون الأساليب غير مباشرة ، وتأخذ شكلا خفيا مثال ذلك : حينما يسمح الوالدان للأبناء باتخاذ القرار داخل الأسرة فيؤدي إلى تكوين اتجاه للمشاركة لدى الأبناء في كل أنواع الأنشطة السياسية .[1]

[1] - لمحمود حسن اسماعيل ، مرجع سابق ،ص 32.

- أهمية التنشئة السياسية

بحكم أن التنشئة الاجتماعية تعد – عند مفكري العلوم الاجتماعية– البحث عن الكيفية والطريقة المثلى التي يمكن من خلالها أن تصبح القيم والمبادئ فعالة ولها تأثير ايجابي في سلوك الفرد.

ومن ثمة فان أهمية التنشئة السياسية بما أنها فرع من فروع التنشئة الاجتماعية تكمن ضمن الأهداف الوظيفية التالية:

- تعد التنشئة السياسية الأرضية التي ينطلق منها الفرد في بناء ثقافته السياسية والتي تعد حجر الأساس في بناء الوعي السياسي السليم، و" حيث أن التنشئة السياسية لم تقم بوظيفتها بصفة فعالة من خلال نقل القيم الثقافية والسياسية، تصبح هاته القيم مصدرا لتشتت المجتمع وفقدانه لهويته ...بتالي يجب الإشارة إلى عنصر هام والذي يتعلق بمضمون التنشئة السياسية للفرد وما تحمله من قيم وسلوكيات المجتمع ".[1]
- تحافظ التنشئة السياسية على الدور الوظيفي للنظام ، ولا نقصد بهذا الجانب الحزبي او الإيديولوجي من النظام، كما لا نقصد به الجانب الشخصياتي ضمنه ، ولكن نقصد الدور المؤسساتي الإداري والذي يضمن بنية وتماسك المجتمع بمختلف أطيافه.

ويشير كل من استون وروبرت هيتس إلى أهمية التنشئة السياسية ، حيث اعتبرا أن كل التدابير التي يستخدمها النظام لضمان استمرار يته غير كافية إن لم يعمل على تعليم الناشئ سياسيا ، وعلى النظام أن يسعى لنقل بعض تراثه السياسي إلى أعضاء المجتمع ، أو أن يعمل على خلق تراث جديد لهم حتى يتمكن النظام الذي يشهد مرحلة تحول جديدة من توقع التأييد لمستقبلها.

[1] - كمال المنوفي ،مرجع سابق ،ص 80

- تعمل التنشئة السياسية على تعزيز ثقافة المشاركة السياسية ، فالتنشئة وبحكم أن أولى مؤسساتها هي الأسرة التي تعد صورة مصغرة للنظام الاجتماعي والسياسي ضمن الدولة تتيح للفرد القدرة على تقبل مختلف وجهات النظر المتعلقة بالشؤون المصلحية لها وكذلك تعزز من قدرته الاستقلالية في إعمال فكره، وعلى صعيد الدولة فإن هذا يجعل المواطنين يعتقدون أن لديهم فرصا أكثر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي.[1]
- تعمل التنشئة السياسية من خلال المهارات التربوية المختلفة على تعزيز شخصية الفرد واستقلاليته ، وهو ما يعطيه إضافة إلى جملة أخرى من العوامل القادرة على تكوين الشخصية القيادية المتميزة والمتسمة غالبا بروح الديمقراطية .

وبعبارة أوضح " تعمل التنشئة السياسية على تشكيل القيادة الحرة غير الموجهة، وفيما يقلتوجيه القائد إلى حد كبير تتصرف الجماعة في المواقف معتمدة على نفسها تماما.[2]

[1] - كمال المنوفي ،مرجع سابق ،ص85

[2] - نفس المرجع ،ص89

رابعا/ المشاركة السياسية وأهميتها

من المسلم به ضمن مختلف الكتابات السياسية وسوسيو سياسية أن لب المشاركة السياسية يتمثل في العملية الديمقراطية ، لذا قبل أن يخوض الباحث في توضيح هذا المفهوم كان لزاما توضيح مفهوم الديمقراطية .

- الديمقراطية: تعني الديمقراطية النظام السياسي والاجتماعي لذي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة ، أما أساس هذه النظرية فيعود إلى المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية ... أما اشتقاق التعبير فيعود إلى كلمة يونانية بنفس اللفظ وتعني حرفيا حكم الشعب تمييزا لهذا النوع من الحكم القائم على حكم الأكثرية من أنظمة الحكم الأخرى : الحكم الفردي الاحتكاري (الدكتاتوري)، أنظمة حكم الأقلية (اوليغارشية) أو (اورستقراطية).[1]

ولم يبدأ المثقفون والسياسيون في اعتبار الديمقراطية ذات قيمة سياسية ايجابية في ذاتها إلا في أواخر القرن السابع عشر وبسبب هذا التطاير المفترض لجماهير الناس وانفتاحهم على التلاعب ، فان نظرة 'بايرون ' '1821' " إلى الديمقراطية باعتبارها 'ارستقراطية الأوغاد) توجز الموقف الذي كان سائدا من هذه القضية ".[2]

ولذلك يمكن أن نجد تحديد المكونات الديمقراطية ضمن إطار توافقي يعكس القيمة الكونية للديمقراطية التي افرزها الفكر الإنساني في العصور، لذا فرغم الاختلافات فان هناك إجماعا عالميا حول عناصر الديمقراطية والدعائم الأساسية لها وتتمثل في الفصل بين السلطات

[1] - عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة،الدار العربية للدراسا ت والنشر ،الجزء الثاني ،ص 751
[2] - طوني بينيت وآخرون ،مفاتيح اصطلاحية جديدة ،ترجمة سعيد الغانمي ،المنظمة العربية للترجمة ،الطبعة الاولى ،2010،بيروت لبنان ،ص 333

وتوازنها، واستقلال القضاء ، والتعددية الحزبية ، والتزام حكم القانون والشفافية والمحاسبة والصحافة الحرة ، والتعددية السياسية واحترام مجمل حقوق الإنسان وبخاصة الحقوق السياسية وفي مقدمتها حرية تكوين الجماعات والتعبير وحق التصويت والانتخاب.[1]

وبهذا فانه من غير الممكن توضيح مفهوم المشاركة السياسية بمعزل عن مفهوم الديمقراطية ومختلف مضامينها القانونية والدستورية .

ومن ثم فان الباحث يعمل بعد ذكره مختلف التعاريف حول الديمقراطية إلى إيضاح معنى المشاركة السياسية .

- المشاركة السياسية: تتنوع التعريفات المحددة لهذا المفهوم نظرا لأهميته الحيوية والجوهرية في صنع القرار السياسي ونذكر:

تعرف 'سيدني فيربا' : " المشاركة السياسية هي تحويل الأعمال إلى أنشطة مشروعة والتي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير على عملية اختيار أشخاص الحكم وما يتخذونه من قرارات ".[2]

تعريف 'صامويل هانتغتون':"هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء كان هذا النشاط فرديا او جماعيا ، منظما أو عفويا ، متواصلا أو منقطعا ، سلميا أو عنيفا ، شرعيا أو غير شرعي ، فعالا أو غير فعال".[3]

[1] - MEDJDOUB ABDELMOUMENE .analyse des comportement éléctoraux des jeunes issues de l'immigration maghribien .Revue de chercheur .N0 3 algerie ouargala 2005.p29

[2] - نعيمة ولد عامر ،المشاركة السياسية في الجزائر ،رسالة ماجيستير ،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية ،2000،ص14

[3] - يوسف الصواني ،اتجاهات الرأي العام نحو الديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ،الطبعة الاولى ،2010، ص36

أما 'ميزون فينر'يري أنها " تتمثل في أي فعل تطوعي موفق أو فاشل ، منظم أو غير منظم ، مؤقت أو مستمر ، مشروع أو غير مشروع ، يبغي التأثير في اختيار السياسة العامة أو اختيار القادة السياسيين في أي مستوى من مستويات الحكم المحلية او القومية".[1]

تعريف 'غرانت بيري '" المشاركة السياسية هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية ، مع توقع المشارك انه قادر على التأثير في القرار".

تعريف 'ج الموند ' " هي إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية والمجموعات الصغيرة ، أي إعادتها إلى الشعب ، ونتيجة لذلك سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وان يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم".[2]

تعريف 'فيليب برو' " اعتبر المشاركة السياسية بأنها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها الحاكم ، وتكون قابلة بأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية ويقترن هذا المعيار بالنظم الديمقراطية التي يعتبر فيها مفهوم المواطنة قيمة أساسية".[3]

أما من التعريفات العربية فنذكر على سبيل المثال ،

تعريف مصطفى كمال السيد يعرفها " أنها نمط من السلوك الفردي أو الجماعي الذي يستهدف التأثير على عملية صنع القرار داخل المؤسسات العامة ، سواء أن هذا السلوك قانونيا مشروعا ، أم غير قانوني ، وسواء كان سلوكا سليما أو مستخدما للقوة أي أكان هذا النظام السياسي الذي يتم إتباع هذا السلوك داخله نظاما سلطويا آو ديمقراطيا".[4]

---

[1] - سيد عبد الحليم الزيات ،التنمية السياسية ،دراسة في علم الاجتماع السياسي ،الجزء الثاني ،دار المعارف الجامعية ،القاهرة ،2002 ،ص86

[2] - جبريال الموند ،السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ،الطبعة الاولى ،ترجمة هشام عبد الله ،الدار الاهلية للنشر ،عمان ،1998ص31

[3] _ فيليب برو ،علم الاجتماع السياسي الطبعة الاولى ،ترجمة محمد العربي صاصيلا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،بيروت،1998،ص31

[4] _ نجاة البرادعي وآخرون ،اصلاح النظام الانتخابي في مصر ،الطبعة الاولى ،مجلة التنمية الديمقراطية 1998،ص 50

يعرف طارق عبد الوهاب"المشاركة السياسية أنها حرص الفرد على بناء ما لديه من خصائص نفسية معينة ، على أن يؤدي دورا في عملية صنع القرار السياسي ، وينعكس هذا الحرص على سلوكه السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت أو الترشح لأعلى هيئة سياسية ، كما ينعكس على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي ، وتناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين ، وينعكس أيضا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة والمشاركة ، في النهاية هي محصلة لهذا الثالوث ، النظام ، الاهتمام ، المعرفة".[1]

ومن خلال استعراض مختلف التعريفات الأجنبية والعربية ، والتي وضحت هذا المفهوم نجد جملة من القواسم المشتركة والتي تسمح للباحث بصياغة التعريف التالي :

المشاركة السياسية عبارة عن فعل سياسي يسعى لإدماج المواطن وذلك بغية جعله عنصرا فاعلا في صنع القرار السياسي ، على أن يكون هذا الفعل بشكل طوعي ، غير انه ليس من الضروري أن يتم بشكل ديمقراطي أو تعسفي ، وسبب ذكر الباحث لمفهوم الديمقراطية ابتداءا على اعتبار أن موضوع البحث هو الوعي السياسي واتسامه بالإيجابية لا يمكن أن يكون إلا في ظل تبني مفاهيم سليمة والتي تعد الديمقراطية جوهرها فالمشاركة السياسية المرتبطة ايجابيا بالوعي السياسي هي المتمثلة في هذا النوع من المشاركة.

[1] - طارق عبد الوهاب ،سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية ،دار غريب للطباعة والنشر ،القاهرة 1999،ص113

– مستويات المشاركة السياسية

تعددت المقاربات السوسيوسياسية لرصد مظاهر وأساليب المشاركة السياسية وهذا ما جعل المقاربات المتعلقة بمستويات المشاركة السياسية تتنوع كذلك ،وكما يقول ' مايكل راش' ' MICHAEL RUSH' و'فيليب التوف"PHILIPPE ALTHOFF' أن " ثمة شيء من الصعوبة عند الإشارة إلى الصيغ العديدة للمشاركة السياسية بغض النظر عن نمط النظام السياسي محل البحث ... ومن المهم على أي حال أن نضع في اعتبارنا المجال الكلي للنشاط السياسي ، وان نتبين ما إذا كان هناك نوع من التدرج الهرمي بين هذه الأنشطة ام لا .[1]

ومن أهم هذه المقاربات نجد ما يلي:

2 صاموئيل هنتغتون 'SAMUEL HINTINGTON' : في إطار دراسته للتحديث السياسي لدول العالم الثالث قارب هنتغتون مستويات المشاركة السياسية إلى ثلاث مستويات مقترنة بتطور المجتمعات :

- المستوى الجزئي : يتميز بخصوصية ومحدودية القضايا المثارة من قبل المواطنين وعدم عموميتها ، حيث أن المتأثرين والمنتفعين بل والمشاركين فيه هم قلة مع المجموع الذي لم يتأثر .[2]
- المستوى الفرعي : يطلق عليه أيضا " مجموع السياسات الفرعية أو السياسات التحالفية " ، وأحيانا الوحدات الحكومية الفرعية ، وتظهر النظم الفرعية لتفاوت اهتمام الأفراد بموضوعات السياسة العامة .
- المستوي الكلي : تستقطب القضايا الكلية في هذا المستوى اهتمام ومشاركة كل الأطراف

[1] - Rush and Ph althoff an Introduction to political sociology (london ;thomas Nelson and sons,1971) P 76

[2] - جيمس أندرسون ،صنع السياسات العامة ،تلاجمة عامر الكبسي ،دار المسيرة ،عمان ، الاردن ، 1990،ص 70.

والفاعلين السياسيين الرسمين وغير الرسمين الذين يدلون ببدائلهم في هذه القضايا وبذلك تتسع دائرة المشاركين .[1]

2- ' غابريال الموند' 'GABRIEL ALMOND' و'باول ' 'POWEL' : يريان أن هناك ثلاث مستويات للمشاركة السياسية :

- نشاطات المشاركين : هي التي يقوم من خلالها المواطن العادي ببعض المحاولات للتأثير على صنع السياسة ، كما يمكن للمواطنين أن ينخرطوا ويساهموا في كل وظيفة من هذه الوظائف ، ففيما يتعلق بوظيفة التعبير عن المصالح فإن المواطنين يتقدمون بمطالب والتماسات من أجل سياسات معينة قد تقتصر على طلبات شخصية عائلية كأن يقوم جندي سابق بالكتابة إلى عضو الكونغرس من أجل ضمان مساعدته والحصول على بعض المزايا والمنافع التي يستحقها ، وهي ظاهرة عامة في جميع النظم السياسية بما فيها النظم التسلطية ، كذلك يمكن للمواطنين الانضمام إلى جماعات مصلحيه قد تشمل جماعات رسمية مثل الجماعات المهنية كالجمعية الطبية الأمريكية إلى جانب الجماعات المحلية غير الرسمية مثل الذين يقومون بالتوقيع على عريضة أو التماس مقدم إلى مجلس المدينة ، بل وقد تشمل التجمعات التلقائية الغاضبة لسكان المناطق الفقيرة الذين قد ينفجر غضبهم بسبب فقرهم وعدم العدالة في معاملتهم في صورة شغب واضطرابات عنيفة .
- المستوى الثاني : يشمل المهتمين بالنشاط السياسي وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية
- المستوى الثالث: يشمل الذين يشاركون بشكل موسمي أو يشاركون اضطراريا في أوقات الأزمات أو عندما تكون مصالحهم مهددة .[2]

[1] - جيمس أندرسون ،مرجع سابق ص 71.
[2] - غابريال الموند ، بنجهام باول ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ،نظرة عالمية ، تلرجمة هشام عبد الله ، الطبعة الخامسة ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،1997، ص 84.

3- أما بالنسبة ل 'جيمس أندرسون"JAMES ANDERSON' في دراسته لصناعة السياسيات العامة (النظام الأمريكي كمثال)،" أن هناك عدة اطر وقنوات رسمية وغير رسمية ذات دور مباشر أو تأثير غير مباشر في صياغة وتنفيذ وتقويم السياسة العامة بحسب وزن كل منها ، ومن أهمها الرئيس ومستشاريه، المجالس التشريعية (الفدرالية والكونغرس أيضا)، الجهاز الحكومي ، الجهاز الإداري ، المحاكم ، الأحزاب ، النخبين ، الجماعات الضاغطة ، وسائل الإعلام ، الرأي العام والمواطنين مع التأكيد على بعض العوامل الثقافية والفكرية المشكلة للبيئة السياسية لصناع السياسات كالثقافة السياسية،الايديولوجيا،الظروف الاجتماعية والاقتصادية ..."

وأشار بناء على ذلك إلى "أن المشاركة السياسية للمواطنين حتى في أكثر الدول ديمقراطية تظل محدودة وغير مؤثرة ،فكثيرون هم الذين لا يشاركون في الإدلاء بأصواتهم ولا ينتمون لأحزاب ولا يتصلون بجماعات مصلحة وليست لهم انشغالات أو اهتمامات سياسية .

ولكن مهما يكن من أمر فان ذلك لا ينبغي إلا بعض الحالات القليلة فمصالح ورغبات الأفراد لها أهمية مؤثرة في تقرير السياسات العامة حتى في الأنظمة الشمولية والتسلطية التي تسعى لإرضاء مواطنيها والاستجابة لانشغالاتهم للتخفيف من حدة تسلطها عليهم ....[1]

ومن ثمة يعدد المشاركة السياسية إلى ثلاث مستويات:المستوى الجزئي / المستوى الفرعي ، المستوى الكلي .

[1] - جيمس أندرسون ،مرجع سابق ص 68.

-أهمية المشاركة السياسية

المشاركة السياسية فضلا عن أنها تعد فعلا سياسيا حضاريا فهي من أهم العوامل المؤدية إلى صياغة الوعي السياسي على النحو المتكامل مع بقية المفاهيم السابقة الذكر ويمكن إدراج أهمية المشاركة السياسية ضمن النقاط التالية :

تعمل المشاركة السياسية على تعزيز مفهوم المواطنة والذي يعني ببساطة المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن ديانتهم أو أثنيتهم أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

وقد تبلور مفهوم المواطنة في الديمقراطيات الغربية على اثر الأزمات الكبرى التي عاشتها هذه الدول حينما أدرك المواطن أن العقد الاجتماعي يجب أن ينفتح كذلك على مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ارتباط بظهور الفرد كذات حقوقية أمام الدولة".[1]

- أهمية المشاركة السياسية تكمن كذلك في جعلها العملية الديمقراطية محورا قيميا مجتمعيا ذو بعد أخلاقي حضاري ، وهو ما يسمح بقيام النظام الديمقراطي والذي يتم في إطار حضارات ذات نظم قيمية مختلفة ، كما يتم نقله أو الدفع به ، وهنا يجب أن نتوقع بقيمه التي ترسخت في المجتمعات الأصلية أو ينتقل الوازع الأخلاقي والسلوك الثقافي الذي ترسخ في تلك المجتمعات ..[2]
- لا يمكن الحديث عن ايجابيات المشاركة السياسية بمعزل عن ايجابيات الديمقراطية بشكل عام وذلك لصلة العلاقة بين المفهومين وتداخلهما والتي يوجزها 'روبرت دال ' واهم مزاياها ضمن ما يلي
- الديمقراطية تعمل على تجنب قسوة الحكم الفردي .
- تضمن لمواطنيها جملة من الحقوق والتي لا تقدمها النظم غير الديمقراطية.
- ضمان مدى واسع للحرية الشخصية أكثر من اي بديل محتمل .

[1] - طارق عبد الوهاب ،مرجع سابق ،ص 115
[2] - نفس المرجع ، ص120 .

- العمل على إتاحة الفرصة للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات، أو بمعنى أخر العيش في ظل قوانين من اختيارهم .
- المشاركة السياسية النزيهة تعد من أهم مقومات السلوك السياسي المطلوب، فبالمحصلة يعد السلوك السياسي ذلك النشاط والفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون ادوار أساسية معينة يستطع من خلالها تنظيم العلاقات السياسية ين القيادة والجماهير.[1]

[1] - نفس المرجع ،ص127

الفصل الثالث

اتجاهات الوعي السياسي ومحدداته

أولا/ محتوى الوعي السياسي

من خلال ما ورد في الفصل السابق حول مفهوم الوعي السياسي، والذي عرض الباحث فيه مختلف التعريفات الأجنبية والعربية يمكن القول ان القاسم المشترك بين كافة التعاريف هو الحضور الواضح لدور الثقافة السياسية، والتي بدورها قد تم شرحها ضمن اطرها العلمية اضافة إلى ما تحمله من مضامين ثقافية كالتنشئة السياسية والمشاركة السياسية .

وباختصار ففن الثقافة السياسية تمكن الفرد من استيعاب مسار الأحداث السياسية وشبكة تعقيداتها، ومن ثم تكوين وجهة النظر المستقلة التي تعد مرتكزا للوعي السياسي .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن "الوعي السياسي يعتبر المرتكز الأول للوعي بكل أبعاده، ذلك أن الوعي السياسي يرسخ الشعور بالانتماء للوطن والشعور بالانتماء للوطن يلتحم معه الإخلاص والحماس والبدل والعطاء في سبيل رقيه وازدهاره، والوعي السياسي ليس مجرد ترديد للشعارات، وإنما هو إدراك لمعضلة التنمية التي يضل البعد السياسي من اقوي أبعاده، ولما كان هذا البعد يرسخ الانتماء للوطن فإن الوعي السياسي هو المرتكز الأول الذي تلتحم معه المرتكزات الأخرى بما فيها الوعي الاجتماعي والوعي الاقتصادي والوعي الثقافي والوعي الإداري. [1]

وبناء على هذا فإن من الضروري تفكيك مفهوم الوعي السياسي وذلك بعرض المحتوى المتضمن لهذا المصطلح، والذي يعد بمجموعه الملامح الحقيقية للوعي السياسي ، ولعل أهم مكونات هذا المحتوى ما يلي :

1/ الهوية: تعد الهوية العامل الأساسي لتكوين بنية المجتمع بشكل عام والمجتمع السياسي بشكل خاص ويمكن تعريف الهوية بأنها " ذلك الشعور بالانتماء الذي يكنه الأفراد لجماعة معينة سواء أكانت عرقية أم دينية، أو قبيلة، أو إقليما، أو دولة أو أمة ما " [2]

[1] - اسامة عبد الرحمان ،المثقفون والبحث عن مسار،سلسلة الثقافة القومية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1987،ص 25

[2] - آمال سليمان العبيدي ،الهوية في ليبيا،دراسة ميدانية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد267،بيروت ،مايو 2001،ص 141

وتعرف الهوية كذلك بأنها " تلك العملية النامية والمتطورة التي لا تتوقف عند مرحلة معينة، حيث ترتبط بقضايا التغيير في المجتمع وتتحدد حسب اشتراطات تاريخية وحسب الأزمة التي تواجه المجتمع، ويكتسب مفهوم الهوية مضامين وأبعادا مختلفة ومتباينة من جماعة لأخرى، والهوية قد تكون شاملة لهويات فرعية أو مقتصرة على جماعة محددة ."[1]

هذا بشكل عام وموجز إلا أن هذا المفهوم يعد من المفاهيم الغامضة نوعا ما وبتعبير الأستاذ **هيثم مناع** " انه ليس ثمة من تعريف ناجز ونهائي لكل من الثقافة والهوية نستطيع استعارته باطمئنان وتأسيس الكلام على معطياته ."

وذلك بحكم التوظيف السياسي والإيديولوجي للهويات في فترتنا المعاصرة، إضافة إلى توظيف هذا المفهوم بما يؤدي إلى تمزيق وحدة الجماعة وإبراز خصوصيات معينة تتناقض والجماعة الأم.

ويمكن القول أن تشكل هذا المصطلح في الفترة المعاصرة يعود بشكل مباشر إلى جهود عالم النفس " **اريكسون** " فقد انتشر مفهوم الهوية بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من القرن الماضي، ويكاد الجميع يتفقون على أن" اركسون" هو أب كلمة "**الهوية** " بالمعنى المعاصر. [2]

[1] - ليلى علم الدين ،تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعات في مصر ،دراسة تحليلية ،مجلة النهضة ،العدد 4،القاهرة ،ص15

[2] - آمال سليمان العبيدي ،مرجع سابق ،ص 144

وهو ما أكدته الباحثة " **كاترين هالبيرن**" بقولها " لقد قام عالم النفس ايركسون بدور مركزي في انتشار استخدام هذه الكلمة وتوسع شعبيتها في العلوم الإنسانية ... وفي سنوات الثلاثينات عمل اريكسون في المحميات الهندية لقبائل "**السوبداكوتا الجنوبية** " وهي قبيلة "**يوروك** "بكاليفورنيا ودرس الاجتثاث الثقافي لهؤلاء الهنود المعرضين لموجة الحداثة .[1]

ويمكن القول أن " الهوية السياسية والانتماء الوطني من أهم المعتقدات السياسية التي تساعد الفرد على إدراكه لذاته ، فهي تعني الشعور بالاندماج مع الدولة بما يضفي شرعية على أنشطتها ويحرك الشعور بالولاء والدعم لها بما يسمح ببقاء النظام واستمراه ، وتخطي المشكلات المصاحبة للتغير الاجتماعي .[2]

وهي بذلك كقيمة أصبحت قضية تشترك في تحديد مفهومها كل القيم الكبرى من الإنسانية حتى القومية والوطنية والعقل والفكر واللغة والتاريخ والدين... وبها يكتمل المفهوم الحقيقي للأمة والشعب والوطن والإنسان والمواطن .[3]

[1] - نفس المرجع ،ص145

[2] - سامي محمد نصار ،فهد الرويشد ،الوعي السياسي والانتماء الوطني بدولة الكويت ،مجلة البحث التربوي ،المركزالقومي للبحوث ،العددالاول ،القاهرة ،2005،ص 112

[3] - عبد الكريم غلاب ،ازمة المفاهيم وانحراف الفكر ،سلسلة الثقافة القومية ،الطبعة الاولى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1998ص 370

2/ المواطنة

يمكننا أن نستوضح فكرة المواطنة عن طريق البحث في السياق التاريخي وأصول هذه الكلمة في اللغة العربية، ولذلك يمكن القول أن مصطلح المواطنة بأصوله مشتق من الوطن والوطن كما ورد في **لسان العرب** هو " المنزل يقيم به والجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقر مرابطها، وأماكنها التي تأوي إليها ومواطن مكة مواقعها" .

وفي هذا السياق يؤكد الشيخ عبد الله العلايلي بقوله " خاصة العرب هي القبيلة بحكم البيئة، أما القومية فلا تقوم إلا في مجتمع زراعي وكذلك فإن العمل في الأرض بالزراعة باعث لكل شعور بالوطن، إذ يورث الإنسان عشقا مبهما للأرض التي تهبه كل ما يحتاج إليه من مقومات الحياة ".[1]

وهذا التحول الجذري الذي نلاحظه على المستوى اللغوي ابتداء من إشارته لمعظم ما هو كائن لذا العرب الرحل ومضامناته القبلية إلى المفهوم الحديث الذي يعني صفة المواطن الذي يتميع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه للوطن هو نتيجة احتكاك ثقافي مع الطرف الأجنبي .

وبشكل أكثر وضوحا يمكن القول أن مفهوم المواطنة ظهر في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ضمن المفاهيم الحديثة المفرزة، حيث أن مفهوم الدولة الحديثة بما شكل من تناقضات على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على الحياة الأوروبية عمل على صياغة هذا المفهوم وفق اطر قانونية ومؤسسية معينة .

وفق دائرة المعارف البريطانية المواطنة تعني " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون

[1] - نفس المرجع ،ص 37

تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات".[1]

وفي القانون السياسي تستخدم للإشارة إلى كون الفرد عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة، والدولة بهذا المعنى تحمل بعض الحقوق والمسؤوليات التي تعد محددة في القانون، ويشار أحينا إليها بالجنسية .

ويمكن اعتبارها كذلك " الهوية الرسمية لكل فرد مرتبط بدولة بعينها، وهي تعبر عن الانتماء إلى أرض تحدها حدود سياسية، ويعيش عليها مجتمع سياسي معين ويترتب على هذه الهوية حقوق وواجبات متساوية لجميع المواطنين وفق ما ينص عليه القانون الذي يشمل كافة الأفراد وتكون هذه الهوية أساسية إلى درجة أنها تصبح من مكونات هوية الفرد، بل وتصبح أكثر أهمية للتعريف بالفرد عندما يخرج من حدود بلده، حيث تصبح المواطنة مرادفة للجنسية كما هو الحال في القانون والمواثيق الدولية".[2]

ويجدر بالذكر أن المواطنة ارتكزت بالمقام الأول على دعامة أساسية ألا وهي التزامات المواطنين، ومع التطور وظهور الحركات السياسية والحقوقية وتغير المنظومة السياسية العالمية وكذلك ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية توسعت نظرية الموطنة بتوفير الدعامة الثابتة للمواطنة وهي الدعامة الحقوقية .

[1] - نبيل الصالح ،اعداد ماهي المواطنة ؟المؤسسة الوطنية لدراسة الديمقراطية ،الطبعة الاولى ،رام الله ،تشرين الاول ،1994،ص4

[2] - آمال سليمان العبيدي ،مرجع سابق ،ص 146

ومن ثم فالمواطنة بشكلها النهائي هي خلاصة ثلاثة مكونات متكاملة الا وهي :

- **المكون الأول** : المواطنة المدنية وتعد إحدى أهم نتائج القرن الثامن عشر والتي أقر من خلالها بعض الحقوق المدنية كحرية التعبير والفكر والحريات الدينية وكذلك إقرار مبدأ المساواة أملام القانون.
- **المكون الثاني** : المواطنة السياسية وظهرت مع القرن التاسع عشر، وأكدت على الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الشأن العام للبلاد" المشاركة السياسية " مثل : الحق في التصويت والترشح للوظائف العامة.
- **المكون الثالث:** المواطنة الاجتماعية وظهرت مع القرن العشرين، وتعتني بضمان الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي لحمايته من قوى السوق، خاصة بعد أن ظهر على السطح عيوب الممارسات الرأسمالية، وهو ما كان يعني بالضرورة تدخل الدولة لضمان حدود دنيا من الأمن المادي و كذلك الاقتصادي.

وضمن المؤتمر الثقافي العربي والذي عقد في دمشق عام 1959 بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فقد حددت صفات المواطن العربي المستنير ومن أهم هذه الصفات مايلي :

– أن يعرف نفسه وقدراته ومكانته من أمته وواجباته لهذه الأمة وحقه عليها.

– أن يدرك الوضع الاجتماعي الذي يعيش فيه من الأسرة إلى البيئة المحلية والوطن والعالم ، متدرجا في ذلك لتدرج مراحل نموه .

– أن يفهم المشكلات الاجتماعية والقدرة على مواجهتها، والمشاركة الايجابية في حلها.

– أن يؤمن بواجب الخدمة العامة ويقبل عليها تلقائيا .

– أن يعرف مهام الحكومة وأنواع الخدمات والواجبات العامة التي تؤديها.

– أن يعرف مكان وطنه من العالم ومركزه من التيارات العالمية والتكتلات الدولية

3/ التعددية السياسية

يرى أحد كبار المفكرين في السياسة ألا وهو الأمريكي "روبرت دال " وذلك في كتابه **الديمقراطية التعددية في الولايات المتحدة** أن التعددية السياسية " نظام سياسي تتمحور فيه جماعات متعددة مراكز قوى بدلا من وجود مركز قوى منفرد بالسلطة، ولا يملك أي منها أي من السلطة المطلقة".[1]

وهي بهذا مفهوم يشير إلا تنوع في الأطر الأيديولوجية والمؤسسية والممارسات الاجتماعية وفي هذا الإطار تولي النظرية التعددية اهتماما مميزا بالأحزاب والتنظيمات السياسية وجماعات المصالح وعملية تداول السلطة عبر وجود أكثر من تصور واتجاه بشأن مسار المجتمع وأهدافه ، وغالبا ما يتم التعبير عن هذه الظاهرة من خلال انتشار أكثر من حزب أو قوى سياسية واحدة .[2]

وتعرف **موسوعة السياسة** التعددية السياسية بأنها " مصطلح سياسي يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام عدة أحزاب تمتاز بضعفها بمعنى أنه لا يتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على سواه" .[3]

يفرض نظام تعددية الأحزاب في أغلب الأحيان حكومات ائتلاف تتصف بعدم الاستقرار الوزاري ،إلا أن الجانب الايجابي في النظام أنه يتيح قدرا واسعا لكل القوى السياسية لتعبر عن مواقفها وأهدافها.[4]

[1] - محمد سليمان الدجاني ،منذر الدجاني ،الثقافة السياسية في فلسطين ،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،رام الله ،ص147

[2] - محمد خالد الازعر ،النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين ،المسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 1996،رام الله ،ص 50

[3] - عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،الجزء الاول ،ص 780

[4] - نفس المرجع ،ص 780

يعرفها آخرون بأنها " الاعتقاد أنه يمكن الحفاظ على القيم الديمقراطية في نظام سياسي تتحكم فيه جماعات متعددة ومتنافسة تقرر السياسة العامة من خلال عملية المفاوضة والتسوية ويمارس الناخبون فيه خيارات حقيقية عن طريق الانتخابات مما يمكن فئات قيادية جديدة من الوصول إلى السلطة ".[1]

ومن خلال عرض هذه التعريفات يمكن القول أن التركيبة الاجتماعية قابلة للتغير والتطور بفعل مختلف المؤثرات الواردة، وهو ما يجعل ضرورة حضور التعددية كوعاء يستوعب مختلف الأطر النظرية، ومن ثم يكون التعدد الاتجاهات السياسية وصراعها حول قضايا العمل الوطني هو الضمان الأكبر للقدرة على التجديد وحسن التعامل مع المتغيرات المحلية والخارجية والاقتراب من الصواب في هذا كله .[2]

وبهذا نخلص أن ملامح التعددية السياسية تتجلى في جملة من النقاط :

–قدرة المواطن على التأثير في السياسة العامة وذلك عن طريق فرض مختلف الخيارات على النخب الحاكمة.

– مشاركة المواطن بصنع القرار وإن بشكل غير مباشر وذلك حين يجد قيادات تمثله.

– عدم الانفراد بالقوة في المجال السياسي ضمن أي طرف.

– عدم وجود فئة واحدة ذات نفوذ فعال في كافة المجالات.

[1] - محمد سليمان الدجاني منذر الدجاني ،مرجع سابق ،ص 150

[2] - اسماعيل صبري عبد الله ،الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 64 بيروت لبنان ،1987،ص 158

4/ تداول السلطة

تداول السلطة يتجسد ضمن آليات قانونية تعمد لتسيير المجتمع، وببساطة هو يعني أن الاتجاه الذي يحضا بتأييد الأغلبية أن يتولى السلطة لتنفيذ برامجه .

وهذه الآليات تستقر لأنها تجعل من الجماهير الحكم بين الاتجاهات السياسية المتعددة وتصدر الجماهير حكمها من خلال الاطلاع على الخلافات بين الاتجاهات المتباينة وتفضيلها هذا الاتجاه عن ذاك فاقتراح دوري، وهنا تكمن العبرة بالممارسة العملية وليس بالنصوص الدستورية .[1]

وهذا يفترض بالبداهة وجود أحزاب سياسية تخوض التجربة الديمقراطية التنافسية من أجل استلام الحكم، بغض النظر عن توجهاتها الفكرية والسياسية وبهذا تعد الانتخابات هي الوسيلة المثلى لذلك، فمن خلالها يتم تداول السلطة كنظام فرعي من النظم المكونة للديمقراطية، وهذه الانتخابات هي التي تفرز حكم الشعب في من يتولى الحكم ، وأي البرامج سيتم تطبيقه ، أي اختيار المواطنين لممثلين ينبون عنه لفترة زمنية محددة في الإدارة والحكم، والاختيار في هذا المقام السياسي بطبيعته يفترض تعدد الفرص أمام من يمارس الاختيار، أي تعدد الاتجاهات السياسية التي يختار منها .[2]

فاحتكار السلطة ومنع تدولها يدفعان إلى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معرضتها ومقومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملا طبيعيا في سياق الفهم السياسي العام الذي يؤكد أن السلطة لا تمثل عموم المجتمع ومصالحه، وإنما تمثل فئة اجتماعية أو نخبة سياسية محددة على حساب باقي فئات وطبقات المجتمع .

[1]- نفس المرجع ،ص 159

[2] - وليم نصار ،الديمقراطية والحالة الفلسطينية ،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،رام الله ،2006،ص 78

5/ التسامح السياسي

التسامح عند علماء اللاهوت هو الصفح عن مخالفة المرء لتعاليم الدين، والتسامح في اصطلاح **فولتير** وغيره من فلاسفة القرن الثامن عشر، هو ما يتصف به الإنسان من ظرف وأنس وأدب يمكنه من معايشة الناس رغم اختلاف آرائهم عن آرائه .[1]

وضمن المجال السياسي يعرف **هيرسون HERSON** و **هوفستير HOFSTTER** التسامح السياسي بأنه استعداد المرء لتحمل وتقبل آراء الآخرين وممارستهم كأحد أساسيات العقيدة الديمقراطية.

أما **شامير** SHAMIR فقد عرفه بأنه الاستعداد لتحمل جماعات أو أفكار يعارضها المرء والإقرار لها بالوجود ولأصحابها بممارسة حقوقهم السياسية في إطار النظام الديمقراطي[2]

وبمعنى أخر يقصد بالتسامح السياسي الاعتراف للجماعات التي تتحدى أسلوب الحياة المعتادة بكافة الحقوق مثل حق التعبير والنشر وتقلد المناصب العامة وذلك على أسس متساوية مع الجميع، ويعرف **بارنم BARNUM**هذا المفهوم في دراسة له أنه " اعتراف المواطنين بحق الجماعات المكروهة في المجتمع بالتمتع بكافة الحقوق السياسية وقد أطلق على المفهوم لفظ التسامح الإتجاهي."[3]

ويتضح مما سبق أن لب التسامح السياسي يكمن في رفض فكرة التعصب للحقيقة الواحدة وهو ما يميز المسار الأحادي الذي يؤدي بدوره إلى العنف كأسلوب لا مفر منه

[1] - جميل صليبا ،المعجم الفلسفي

[2] - هويدا علي رومان ،حول مفهوم التسامح السياسي ،مجلة الديمقراطية ،مركز الدراسات الاستراتيجية،بجريدة الاهرام ،العدد 2 ،ربيع 2001،ص 192

[3] - مرجع سابق ،ص 192

ثانيا /أنماط الوعي السياسي

يترتب على المنظومة السياسية للمجتمع بروز أشكال وأنماط للوعي السياسي، والذي بدوره يقوم بالوظيفة الإدراكية التي تسعى لفهم الظواهر التي تؤثر على بنية النشاط السياسي وطبيعة التفكير السياسي، وضمن هذا العنصر سيعمل الباحث على تحديد أنماط الوعي السياسي والتي تعد تجليا للوعي بشكله العام وامتدادا له وتتضح هذه الأنماط فيما يلي:

1/ النمط الشعبي

ضمن هذا النمط يتجلى الوعي السياسي كممارسة من خلال الصورة المألوفة في حياة الناس اليومية، ونقصد بها الفئات الاجتماعية الشعبية من خلال جملة التصورات اليومية المتشابكة مع مزيج الانفعالات والعواطف المختلفة، أو ما يمكن أن نعبر عنه بالمزاج العام هذا الأخير هو بالنهاية جملة من الردود النفسية التي تتعاطى مع مختلف الأحداث السياسية، وما يميز هذا النمط أنه يستخدم الخبرات اليومية العادية أي أنها لا تبلغ درجة الصيغ النظرية التي تستند على منظومة مفاهيمية خاصة، فالحياة اليومية البسيطة تعد الخزان الحقيقي لمختلف التحليلات ، أو بمعنى أخر فمختلف التمثلات الراسخة في الضمير الجمعي تعد الإطار التحليلي لكافة القضايا السياسية ويرجع تفشي هذا النمط إلى نوع من العجز عن استيعاب حقيقة الوعي السياسي واستعاض ذلك باستهلاك نماذج وتصورات موروثة وترديد مختلف النقولات التي تعد مميزة ومحببة، وهي بهذا تشد غير المتعلمين والجماهير في صفتها المحببة من خلال الرموز العاطفية والكلمات الساحرة والمقاطع الفنية والجدل الشعبي، وإن كانت لا تعتمد على قيمتها الجوهرية قدر اعتمادها على جاذبيتها، واهتمامها بمشاعر وتبرم طبقة اجتماعية معينة وجماعات أخرى .[1]

[1] - محمد فؤاد حجازي ،التغير الاجتماعي ،الطبعة الثانية ،مكتبة وهبة ،القاهرة ،1987،ص 271

أو بعبارة أخرى فهذا النمط يلبي الحاجة لسماع ذلك الرأي أو ذاك أو تغليب هذا التحليل على ذاك، والذي لا ينفك عن المخزون الثقافي المتأصل في المجتمع ومن ثم نجده يميل الى تغليب الجانب العاطفي على الجانب العقلي، وذلك كون الطرح العقلاني يتطلب جملة من الاستعدادات والمهارات القادرة على التحليل والتركيب .

2/النمط ألتنظيري

يشكل هذا النمط وبقية الأنماط اللاحقة به شكلا من أشكال الإيديولوجيا والتي يمكن أن نعرفها أنها " التفكير الذي يهدف إلى استمرار الحاضر ونفي بذور التغيير الموجودة فيه فهي لا تعكس فقط ممارسة ومطالب طبقة اجتماعية محددة بل تتعداها إلى استعارات تعبيرية ومقولية "[1]

وهذا النمط يسيطر على أذهان منتجي الثقافة ومختلف الفئات النخبوية، وتعمل الايدولوجيا هنا على التعبير عن أوضاع طبقة اجتماعية معينة تعبيرا نظريا يسعى لكشف طبيعة العلاقات التي تربطها بمختلف الفئات وعلاقتها كنسق بالسلطة السياسية .

وينعكس هذا النمط في الإطار الحركي والذي " يتركب من مؤلفات محكمة ذات صفة تجريدية وعالية المنطق فهي عادة تنمو كاستجابة لنقد المفكرين الخارجيين، وتبحث عن كسب لمعتقداتها وأفكارها ومركز دفاعي محترم في هذا العالم ذي القيم العالية من الذكاء والتعليم ."[2]

وبوصول الحركة إلى درجة كافية من النضوج الاجتماعي والثقافي والسياسي تتفق فيها المواهب والقدرات الفكرية فيظهر العلماء الأفذاذ المنافقون لخصوم الحركة والمبررون للتوجهات الجديدة، وعادة يكتب لمثل هذه الدعوة النجاح إذا ترافق ظهورها مع أفول نظام سياسي عتيق

[1] - عبد الله العروي ،مفهوم الايديولوجيا ،الطبعة 6،المركز الثقافي العربي ،بيروت،1999،ص46
[2] - محمد فؤاد حجازي ،مرجع سابق ،ص 267،

ومتفسخ أو بحسب التعبير الخلدوني" يخرج على الدولة خارج ممن يجاورها بدعوى تحمل الناس عليها .

3/ النمط الماضوي

تنطوي الايدولوجيا الماضوية على حقيقة مفادها أن لا الشعور الجمعي لجماعات معينة قد يعمل في بعض المواقف على طمس معالم الظروف الحقيقية المحيطة بالمجتمع وحجبها سواء عن أعينه أو أعين الآخرين، ولذلك تحرص على تثبيت الموقف الراهن.

ويتجلى النمط الماضوي ضمن الفضاء العربي و المغاربي في أشكال الأبوة المستحدثة، بمعنى أنه ضمن هذه المنظومة التي تحكم نجد أن المرء يكون في حالة ضياع وشرود متى انقطع عن العائلة أو العشيرة أو الجماعة، حيث أن الدولة بكافة مؤسساتها وهيكلاتها الحديثة لا يمكن أن تحل محل هذه البنى الرئيسية ومن ثم فإن " الممارسة الفعلية هي للعائلة، العشيرة، الطائفة وفي غالب الأحيان يعيش المرء لا خلقيا (في الغابة)أي في المجتمع الأوسع [1]

وهذا يطرح بالضرورة إشكالية الولاء ومدى ملاءمتها مع فكر المؤسسة الحديثة ، وبمعنى أخر وأوضح " إن أغلب الإجراءات والأعمال والمعاملات الرسمية والتجارية لم تعد تتم بالطرق الاعتيادية، وإنما بالطريق التبادلي المصلحي بين الأقرباء والأصدقاء أو أبناء الشلة كما أن أساليب التوظيف في النخبتين الحاكمة والمسيطرة وأساليب الترقي في السلم الاجتماعي والمكانة والثروة لا علاقة لها بالمجهود الشخصي للفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها، وإنما تتم عن طريق الزبانة والكفالة السياسية وفي كلتا الحالتين يتعهد أصحاب السلطة والنفوذ بعض الأفراد والجماعات ويتبنونه مقابل تقديم الخدمات والولاء المطلق.[2]

[1] - آلان سوينجوود ،تاريخ النظرية في علم الاجتماع ،ترجمة السيد عبد العاطي السيد ،دار المعارف ،الاسكندرية ،985،ص64
[2] - نفس المرجع ،ص 67

وبعبارة أوضح فالقطيعة مع النظام الأبوي التقليدي لم تحدث بعد ومن ثم فإن مقتضياتها من التبني والطاعة والولاء لم تعد مقتصرة على روابط الدم وإنما تعدتها إلى أشكال مختلفة من الزبانة.

أي أن " الحداثة في المجتمع الأبوي حداثة نسبية لا تغير البيئة الاجتماعية القائمة، ولا تمس منها إلا مظاهرها الخارجية، فقد تغير الصورة لكنها لا تغير الأصل فقيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية تستمر في هيمنتها، وتبقى الحرية والتعاون والمساوة قيم لفظية فاقدة المفعول على الصعيدين الاجتماعي والنفسي. "[1]

4/ نمط اليوتوبيا

عادة ما تعرف اليوتوبيا أنها " ذلك النوع من التفكير الذي يتمحور حول تمثل المستقبل واستحضاره بكيفية مستمرة"[2] وهذا يعني أن طبيعة إطارها الفكري يعتمد على درجة من الخيال والبعد عن الواقع كنموذج مرجعي لرسم التصور المراد"فإن كانت القيم الاجتماعية تعكس تصوراتنا وأشواقنا وتطلعاتنا إلى الصورة التي يجب أن تكون عليها الحياة والعلاقات الإنسانية ، وبهذا المعنى تكون القيم الاجتماعية أقرب إلى الإيديولوجيا في حين تكون القيم الأخلاقية أقرب إلى " الطوبى" إيديولوجيا ما نعيش وطوبى ما نفتقده.[3]

فهذا النمط من الوعي السياسي لا يجعل من الواقع بمختلف تجلياته وصعوباته حائلا دون التفكير بروح خيالية متطلعة إلى واقع أحسن.

إن رصد هذا النمط يجعل من تحليل الخيال الاجتماعي ضروري جدا لفهم طبيعته

[1] - عبد الله العروي ،مرجع سابق ،ص 48
[2] - عبد الله العروي ،مرجع سابق ص 48
[3] - محمد جواد الموسوي ،الاتجاه العقلي في الثقافة العربية الاسلامية ،ورقة قدمت الى الجابري وآخرون ،ص 70.

وتفكيكه ، إذ أن الخيال الاجتماعي يعد منظومة من البداهات والمعايير والقيم والرموز وهو بهذا لا يعد مجالا لتحصيل المعرفة بقدر ما هو مجال لاكتساب القناعات .

إذن فالخيال الاجتماعي إن صح التعبير هو تعبير عن الفرد الاجتماعي ولعل أبرز سمتين نستخلصهما من هذا الفرد هما :

- **السمة الأولى:** التناهي والذوبان مع الجماعة، وذلك أن السمة العامة من الجماعة تتشابه إلى حد كبير، ومن ثم ينتج عن هذا نوع من الشعور بالقوة والتغلب على الوحدة والقلق والخوف .
- **السمة الثانية:** وتعد هذه السمة تحديدا أكثر دقة لمصابيح هذه الجماعة، أي في بروز شخصية القائد، فالأنا الأعلى حسب التعبير **الفرويدي** يتشخص في القائد، وهو بدوره **فرويد** الذي عبر عن سطحية التفسير العقلاني المبني على الفرد إذ أن العقل أداة، فكيف تفسر الأداة بقوانينها ولذلك لبد من البحث عن الأسباب الحقيقية خارج العقل .

إن طبيعة هذا النمط من الوعي السياسي لا ينبع من ذاكرة الفرد أو المخيلة الشخصية له وإنما هو يفكر بعقل هو غير العقل الذي سقلته المعرفة، أي من خلال العقل الجمعي بكل مضامينه و رؤاه، ومن ثم فإنه " لا يمكن أن نفهم الأفكار والأنظمة الاجتماعية والمذاهب إلا بالنظر إلى القواعد العقلية التي أنشأتها وركبتها، ومن ثم يتعين معرفة ما يتحكم في العقل، فالقوة التي تستخدم العقل لتنفيذ أغراضها بوسائل ملتوية هي الرغبة المكبوتة وراء الوعي، فكل ظاهرة (فكرة، مؤسسة، مذهب) هي عبارة عن نزوات الرغبة، والتي تتغير حسب الظروف والأهداف المرحلية، ويجب إذن تأويل الأخلاق والأديان والأساطير والأعمال الفنية والأنظمة الاجتماعية والوقائع إلى أهداف غريزية وأقنعة شفافة تتقمصها الرغبة .

إذا أخذنا هذه الأشياء على ظاهرها أو فهمناها على أساس العقل الذي ركبها فإنها تقودنا إلى الأوهام ، إلا ما يظهر أنه حقيقة في حين أنه يستر حقيقة.

5 / النمط الصاعد

يعد هذا النمط من الوعي السياسي امتدادا لشكل من الإيديولوجيا التي تتسم بالدينامية والسعي إلى التغيير وتحقيق أكبر قدر من الشعبية، وهو بهذا يحاول أن يجسد الواقع بشكل أقرب إلى الحقيقة، ويتجاوز التقليد وبذلك فإننا نجد بهذا الصدد حراك الحركات الاجتماعية التي تعمل على تنمية منظومتها الخاصة التي من شأنها أن تؤثر في المجتمع .

" إذ أن الذين يتحدون من الحركات الاجتماعية لمدة طويلة يميلون إلى تنمية اتجاهات متشابهة نحو مكانتهم وأدوارهم، تنمو بعض هذه الاتجاهات تلقائيا بينما أخرى تغرسها عن قصد هيئات التربية للحركة، ويكتسب كل عضو كثيرا من وجهات النظر العامة بسبب مشاركته في مناشط الحركة".[1]

وعلى سبيل المثال فإن إشكالية الحداثة تعد أهم محاولة للتغيير ولعل أولى إرهاصتها كانت بعد حماة **نابوليون** حيث " ولج الفكر العربي إشكالية التنوير من جانبها السياسي القائم عل قيم المدنية الحديثة كما تتجلى في المجال الأوروبي".[2]

إلا أن اختلاف السياقين الأوروبي والعربي لعب دورا هاما في عدم تبني النظرة الواضحة التحليلية إزاء الوضع، حيث يرى **سمير أمين** أن " الاحتياجات إلى تحالف طبقي بين الرأسمال الأجنبي المسيطر من جهة والطبقات الحاكمة المحلية من الجهة الأخرى أدت إلى الوقوف حاجزا في طريق نضج الوعي السياسي، ومنع ازدهار المعارك الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها أن تؤدي إلى الديمقراطية، فالبرجوازية عندنا لم تولد من الأوساط الشعبية كما كان الأمر في أوروبا بل ولدت البرجوازية إما من خلال السيطرة على الحكم السياسي أو من خلال

[1] - كارل منهايم ،الايديولوجيا واليوتوبيا ،ترجمة عبد الجليل الطاهر ،بغداد 1986،ص 130

[2] - السيد ولد اباه ،أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي ،اشكالية نقد العقل نموذجا ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2010،ص 153.

تحول الطبقات الحاكمة المحلية ."

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن من مؤاخذات الفكر السياسي العربي " لموضوع مصدر السلطات، واهتمامه بمسألة كيفية ممارسة السلطة في بعض لحظات التاريخ [2]" وهو ما أدىبالنخب السياسية إلى محولات تدجين الليبرالية أو الماركسية في أوساط النخب والجماهير العربية .

ثالثا /المنظورات المفسرة للوعي السياسي

يعتبر الوعي ميزة إنسانية يعتمد عليها الإنسان في كافة قراراته واختياراته وكذلك في الحفاظ على المكتسبات التي حازها ."فمنذ اللحظة التي ينشأ فيها الارتباط بين الإنسان والعالم فإن الوعي يبدأ بالفاعلية، ويشرع بتكوين تراكم من المدركات والمعارف التي تعكس طبيعة تفاعله مع العالم، فالوعي عنصر الحياة في المجتمع وأداة التغيير نحو مستقبل طموح. "

فوعي الفرد يعبر عن مجموعة الاتجاهات السيكولوجية و السوسيولوجية التي تعمل على تحديد إدراك الواقع وضبط التصورات الراهنة والمستقبلية، ويعد الاختلاف في الموقف الايديولوجي من جهة واختلاف الاتجاهات السوسيولوجية من جهة أخرى عاملا مهما في تعدد المنظورات المفسرة للوعي السياسي، ومن خلال هذا العنصر سيتطرق الباحث إلى استعراض أهم المنظورات المفسرة لواقع الوعي السياسي .

المنظور البنائي الوظيفي

يعد المنظور الوظيفي أحد المنظورات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر، وقد استمد جذوره الفكرية من الاتجاه الوظيفي في علم النفس وخاصة **النظرية الجشطالية**، ومن **الوظيفية الانتروبولوجية** كما تبدو في بعض أعمال بعض الأنتروبولوجيين مثل **مالينوفسكي** كما استمد هذا المنظور أصوله الفكرية من كتابات **أوجست كونت** و **هربرت سبنسروإميل دوركايم** .

وبالرغم من أن البنائية الوظيفية شغلت ولا تزال حيزا كبيرا في الفكر السوسيولوجي، واكتسابها مكانة بارزة في الدول الغربية وأمريكا وانتشارها الواسع وتسليمها للوعي السياسي أنه أساس الوجود السياسي، فإن بعض باحثيها يتجاهلون دور الوعي في تحديد المسارات الفعلية للواقع الإنساني.[1]

كما أن أفكارهم تجاه قضية الوعي الاجتماعي ظلت متبلورة في المنطلق الفكري الناص على ثبات المجتمع وتوازنه .

وبالرغم مما قدمه أنصار وأتباع البنائية الوظيفية حول مفهوم الوعي إلا أن كتباتهم حول هذا الموضوع ظلت ناقصة ومبتورة، فهم تجاهلوا وعن قصد موضوع الوعي الاجتماعي لأسباب كثيرة، من بينها أن الوعي هو مقولة **ماركسية** وبالتالي فالعمل بها حتى لو تم تغيير مضمونها ستحسب نقطة لصالح الماركسية.[2]

[1] - طلعت ابراهيم لطفي ،كمال الزيات ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ،دار غريب للنشر ،القاهرة ،1985،ص 120

[2] - نفس المرجع ،ص .125

وبمعنى أوضح فقد عمل ممثلو هذا الاتجاه على إثبات تبعية الوعي الاجتماعي للوجود الاجتماعي ولكن من منظور مثالي.

2/ منظور التفاعلية الرمزية

يعتمد هذا المنظور على تفسير واقع الحياة الاجتماعية من خلال احتكاك الأفراد ببعضهم البعض، وتفاعلهم في مجتمع أو بيئة اجتماعية وينتج عن هذا التفاعل أفعال وسلوك واشارات ورموز ذات دلالة ومعاني يدرك الأفراد المتفاعلون مضمونها.

وتهتم التفاعلية الرمزية بتحليل الأنساق الاجتماعية الصغرى، فهي تدرس الأفراد في المجتمع ومفهومهم عن المواقف والمعاني والأدوار وأنماط التفاعل، وغير ذلك من الوحدات الاجتماعية الصغرى وذلك عكس المنظورات التي تهتم بتحليل الأنساق أو الوحدات الاجتماعية الكبرى مثل المنظور الوظيفي ومنظور الصراع.[1]

تركز التفاعلية الرمزية في هذا الإطار على علاقات القوة و بتاءاتها بما فيها من مصالح متضاربة ترتبط بالفعل الإنساني باستمرار، فيرسخ بها المعنى ويعيد إنتاجها، ولا شك أن التوقعات المعيارية الناشئة في علاقة القوة وهي رمزية بطبيعتها تلعب دورا بارزا في تلك العلاقة

في كتابه **التفاعلية الرمزية**، يعرف **هربرت بلومر** التفاعل الرمزي أنه خاصية مميزة وفريدة للتفاعل الذي يقع بين الناس، وما يجعل هذا التفاعل فريدا هو أن الناس يفسرون ويؤولون أفعال بعضهم بدلا من الاستجابة المجردة لها، فاستجاباتهم لا تصنع مباشرة ،وبدا من ذلك تستند إلى المعنى الذي يلصقونه بأفعالهم.[2]

[1] - 1 نفس المرجع ،ص 126
[2] - عبدالكريم الحوراني ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ،جامعة اليرموك،اربد ،الاردن ،2008،ص 29

ويمكن أن القول أنه ضمن التفاعلية الرمزية فالوعي السياسي يتضح من خلال توظيف **هربرت بلومر** لمؤشرات الذات عند **ميد**، والتي تركز على البناءات والأنساق والقوى الاجتماعية والمؤسسات، وبشكل أوضح يرى **لتشمان** في مقاله " التفاعلية الرمزية والواقع الاجتماعي" أن التفاعلية الرمزية نظرية مثالية ومن ضمن الانتقادات التي بنى عليها هذا الحكم أن تقنين المعاني المفسرة غالبا هو مبني طبقيا، ويتشكل من خلال العيش في إئتلافات داخل المؤسسات المسيطرة في المجتمع وهذه المؤسسات مسيطرة طبقيا، وتظهر بناءا طبقيا محددا.

ويرى **كانتر** أيضا " أن التفاعلية الرمزية منحازة وذات نظرة محدودة وضيقة حول طبيعية القوة الاجتماعية، فهي مقيدة جدا في تحليل التساؤلات حول القوة الاجتماعية تحت ظروف مأسسة القوانين.

3/ المنظور الماركسي

لعل من أكثر المنظورات تطرق وتحليلا لموضوع الوعي السياسي هو المنظور الماركسي وذلك لأسباب موضوعية وايديولوجية وبنية هذا المنظور على ما يسمى **بالمادية التاريخية** ويعبر عنها **ماركس** بقوله " ليس وعي البشر هو الذي يحدد وجوده، بل على العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي. "

وبمعنى أوضح أن المادة هي الواقع الحقيقي أو الفعلي، أما الفكر فهو انعكاس لها فالوجود المادي هو الذي يحدد الوعي وليس العكس، فالفكر لا يوجد إلا بوجود موضوع خارجي هو الطبيعة وشروطها المادية.[1]

[1] - طلعت ابراهيم لطفي ،مرجع سابق ،ص 130

ويعد كل من **ماركس** و **انجلز** أول من أشار في كتابهما " **الايديولوجيا الألمانية** " عن العلاقة بين بنية الوعي الاجتماعي ونشاط البشر وقد تناول نفس العلاقة وأيدهما عالما النفس السوفيتيان **أونيشطاين** و **ليونتيف** على أن هناك ارتباطا بين بنية النفس البشرية ونشاطها وأكد ليونتيف على أن الظواهر والعمليات النفسية لا تملك وجودا فعليا إلا في بنية النشاط الانساني وأن بنية وعي الانسان ترتبط ببنية نشاطه.

كما تجدر الإشارة أن **اوليدوف** في كتابه " **الوعي الاجتماعي** " قد ناقش العلاقة بين الوجود والوعي، وأشار إلى أن الوجود هو العامل الأساسي الذي يؤثر في الوعي، وهذا العامل أي الوجود يعمل على منع متغيرات مباشرة وغير مباشرة، فمثلا عندما يقصد طرفا من أطراف الصراع الداخلية أو الخارجية في الواقع للحيلولة بين طبقة أو غيرها من الطبقات وبين إدراكها لأوضاعها أو ظروفها الواقعية، وربما تكون عمليات تصوير الوعي سابقة فيتشكل وعي حقيقي وقد تكون بعيدة عن الواقع فتشكل وعيا زائفا، فقد يوجد شخصان من نفس الطبقة ولا يكونان متطابقان جملة بسبب وجود خصائص مختلفة لكل مهما، وبالرغم من تلك الاختلافات بين وعي أعضاء الجماعة الواحدة إلا أن ذلك لا يعني الابتعاد عن الفهم المشترك الجوهري بين الأعضاء.[1]

[1] 1 عبد الكريم الحوراني ، مرجع سابق ،ص37

4/ المنظور الفينومنولوجي

الفينومينولوجيا كفلسفة في المعرفة والتي وضعها **ادموندهوسرر**ل تقوم على عدم الفصل بين عالم المادة الخارجي وعالم الشعور والخبرات الذاتية، فإذا كان علماء الطبيعة يستبعدون عالم الشعور واخبرات الذاتية في دراستهم (مثلما تدعو إليه الوضعية والسلوكية) ، فإن الفيلسوف الفينومينو لوجي يجمع بين العالم الخارجي وعالم الشعور والخبرات الذاتية لأن العالم غير منفصل عنهما ."[1]

ومصطلح الفينومينولوجيا تم استخدامه لأول مرة من خلال العالم الرياضي الفلكي **هنري لامبرت** حين استخدمه كنمط للتعبير عن عالم الظواهر، وأيضا استخدمه **هيغل** في شرحه لتبديات الروح وما شرحه الأخير حول الأفكار الأساسية للفينومينولوجيا كان أحد التوجهات التفسيرية ، ومفهوم ظاهرة الفينومينولوجيا والتي تجعل دورها الرئيسي القضية المباشرة للوعي هي في جوهرها موجهة نحو الموضوع، حيث أن الاتجاه نحو الأشياء ذاتها يعكس كل ما فيها لنا بصورة مباشرة نتحسسها ونراها بأعيننا، وهذا يلخص المسلمة الرئيسية الفينومينولوجية .[2]

إن الرؤية الفينومينولوجية لمسألة الوعي لا تتجه إلا نحو المعطيات ذاتها، دون النظر إلى ما إذا كانت هذه المعطيات حقيقية أم زائفة، فالوعي هنا لا يمكن تفسيره إلا في ضوء الانتظام أو التراكم أو أسس واضحة الارتباط ، ويمكن التأكيد على أن نفس هذا الاتجاه يساير إلى حد كبير مقولات **كاونط** الخاصة بالعقل الخالص.[3]

وبذلك فإن الفينومينولوجيا تحاول دراسة أشكال الخبرات الواعية لدى الإنسان، حيث سلم

[1] - نفس المرجع ،ص 42.
[2] - نفس المرجع ،ص 43.
[3] - نفس المرجع ،ص43

بها الفلاسفة والعلماء واعتمدوا عليها في إقامة فلسفاتهم وصياغة نظرياتهم، والفينومينولوجيا هي محاولة لوصف الأشياء والظواهر والوعي والوصول إلى أعماق الخبرات الإنسانية .[1]

5/ المنظور الإثنوميثودولوجي

ظهر هدا المصطلح عام 1967 حينما نشسر العالم الأمريكي **هارولد جارفينكل** كتابه بعنوان ' دراسات في الإثنومينودولوجيا، ويعد هذا المنظور من أحدث الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع، ونجد أن معظم الدراسات الاجتماعية التي انطلقت من هذا المنظور الجديد قد تم إجراؤها خلال العشرين سنة الماضية .[1]

وقد صاغ**جارفينكل** مصطلح الإثنومينودولوجي متأثرا بالفلسفة الظاهراتية، ومن ثم فقد نهض هذا المنظور على أسس فلسفية وعلى مستوى التنظير يوصف أنه ما وراء النظرية.[2]

ومن المعلوم أن أصحاب المنظور الفينومينولوجي يؤكدون أن الوعي هو الوسيلة الأساسية لفهم العالم، ولا يمكن أن يتحقق الفهم الذاتي لأي موضوع إلا من خلال وعينا بذلك الموضوع ، إذ أن جوهر الأشياء هو ما يدركه العقل الإنساني من خلال الشعور عن طريق خبرته بالعالم، ويفترض أصحاب الاتجاه الظاهراتي أن المجتمع يوحد بقدر ما يدرك الأعضاء وجوده.[3]

ومن ثمة كانت الدراسات الإثنوميتودولوجية تحلل أنشطة الحياة اليومية تحليلا يكشف عن المعى الكامل خلف أنشطة الحياة اليومية تحليلا يكشف عن المعنى الكامن خلف هذه الأنشطة وتحاول أن تسجل هذه الأخيرة وتجعلها مرئية ومنطقية وصالحة لكل الأغراض العلمية ،

[1] - طلعت ابراهيم لطفي ،كمال الزيات ،مرجع سابق ،ص 137

[2] - نفس المرجع ،ص 139

[3] - SKIDMORE WILIAM .THEORITICAL THINKING A SOCIOLOGY.CAMBRIDJE UNIVERSITY .PRESS1979.P236

وتهدف هذه الدراسات إلى الكشف عن الطرق التي يسلكها أعضاء المجتمع خلال حياتهم اليومية لتكوين نوع من الألفة بالأحداث والوقائع .[1]

وتتضح الرؤية الإثنوميثودولوجية لواقع الوعي السياسي من خلال تحليل الواقع الاجتماعي إذ يؤكد هذا المنظور " أن النظام الاجتماعي العام يتم المحافظة عليه عن طريق استخدام اعضاء المجتمع بعدة طرق واجراءات منهجية تجعلهم يشعرون بالحقيقة الاجتماعية الخارجية أو النظام الاجتماعي العام . أي أن اتفاق اعضاء المجتمع على مجموعة عامة من الطرق أو الاجراءات هو الذي يشكل معنى الواقع الاجتماعي بوجه عام ."[2]

ومن ثم فالمنظور الإثنوميثودولوجي لا يسعى لإقامة نظرية اجتماعية معينة، بل هو شكل إجرائي يسعى من خلاله من يتبنى هذا المنظور إلى التعرف على المناهج والطرق التي يستخدمها أعضاء المجتمع في صياغة وتشكيل الحقيقة الاجتماعية.

إن رؤية هذا المنظور للواقع السياسي لا تنفك عن ارتباط كبير بالواقع الاجتماعي الذي يعد في حالة تغير دائم، والذي لا غنى عن دراسته على مستوى الوحدات الاجتماعية الصغرى دون الوحدات الكبرى،كما أن هذا المنظور يسعى إلى محاولة التعرف على الجوانب الخفية من الحياة الاجتماعية، تلك الجوانب غير المرئية والتي لا نشعر بها نظرا لأنها مألوفة جدا، ومن ثم يجب الكشف عن هذه الجوانب وجعلها في متناول إدراك أعضاء المجتمع، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مخالفة القواعد أو المبادئ الخفية بطريقة مفاجئة تجعلنا ندرك الجوانب المألوفة التي تختفي وراء السلوك، إذ أن مخالفة المألوف من شأنها أن تكشف عن وجوده .[3]

[1] - عبد الكريم الحوراني ،مرجع سابق ،ص37.
[2] - طلعت لطفي ،كمال الزيات ،مرجع سابق ،ص 145.
[3] - نفس المرجع ،ص 147.

6/ منظور التبادل الاجتماعي

الواقع أن نظرية التبادل الاجتماعي تعد إحدى النظريات السوسولوجية المعاصرة التي ظهرت كإحدى البدائل النظرية في علم الاجتماع الغربي، وترجع الجذور الفكرية لهذه النظرية إلى أراء بعض الفلاسفة والعلماء الذين اهتموا بعملية التبادل (الأخذ والعطاء) منذ القدم.

فقد شغلت هذه العملية اهتمام بعض فلاسفة اليونان من أمثال **أرسطو** وحديثا شغلت اهتمام المعاصرين أمثال الفيلسوف الأخلاقي **أدم فيرجسون وأدم سميث** في القرن الثامن عشر كما تأثرت نظرية التبادل في نشأتها بثلاث مصادر هامة هي : الاقتصاد الكلاسيكي، الانثروبولوجيا الوظيفية، وعلم النفس السلوكي.[1]

وفيما يتعلق برؤية نظرية التبادل الاجتماعي لطبيعة المجتمع وكيفية أدائه لوظائفه يرى أصحاب هذه النظرية أن الحقيقة يجب أن نبحث عنها في الفرد وليس في المجتمع، وتتخذ هذه التبادلات بمرور الوقت شكل التنظيمات الاجتماعية المعقدة كالجامعات والشركات والمؤسسات وفي هذا الصدد يذكر **سكودمور** أن الفرد يمثل وحدة التحليل الأساسية في نظرية التبادل الاجتماعي، فالفرد هو الوحدة التي تتم ملاحظتها للتعرف على طبيعة النظام الاجتماعي، وعلى الرغم من أن الفرد يمثل نقطة البداية في نظرية التبادل إلا أن النظرية لا تستمر في تركيزها على ملاحظة الفرد بل تنتقل إ'لى محاولة فهم طبعة الجماعات.[2]

وبمعنى أوضح فنحن لا نتبادل النقود والأشياء المادية فحسب بل نتبادل أيضا الخدمات الاجتماعية والعواطف والأمن والنفوذ والمعلومات .[3]

[1] - TURNER JONATHON .THE STRUCTURE OF SOCIOLOGICAL .THE DORSY PRESS 1982.P211

[2] - طلعت لطفي ،كمال الزيات ،مرجع سابق ،ص 155

[3] - ZANDEN JAMES WARDER .the social experience .newyork.1990 .p182

يتضح هذا المنظور في بإسقاطاته السياسية وفق رؤية **بلاو** من خلال خلافات المكانة والقوة والتمتع بالقيادة، والقدرة على السيطرة على الآخرين " فعمليات التبادل الاجتماعي تؤدي إلى نشأة التمايز بين الأشخاص في المكافآت والقوة، متحتاج كل المنظمات الاجتماعية إلى هذا النوع من التمايز، فدون القادة وبدون امتثال وخضوع المرؤوسين للأومر الصادرة من الرؤساء يتعذر أداء العمل وإنجاز أهداف المنظمات نظرا لأن تنسيق الجهود يحتاج إلى القوة أو السلطة كما يحتاج في نفس الوقت إلى الخضوع أو الامتثال.[1]

7 منظور الصراع

قد يستلزم ذكر هذا المنظور استحضار الرؤية الماركسية التي تعد بشكل أو بأخر منظورا من منظورات الصراع، إلا أن المقصود بمنظور الصراع يتعدى الرؤية الماركسية المنحصرة في الصراع الطبقي إلى رؤية أكثر شمولا، أي أن الصراع الاجتماعي يعني " الصراع بين أي جماعات أو أقسام في المجتمع ينقصها الشعور بالمساواة، ومن ثم فقد تبنى جملة من علماء الاجتماع الأمركيين هذا المنظور وعمدوا إلى دراسة الصراع بين البيض والزنوج، وبين الرجال والنساء، وبين الشباب وكبار السن، وبين جماعة دينية وأخرى، وغير ذلك من أشكال الصراع المتعددة ."[2]

ويعد **رالف داهرندروف** من بين أهم أصحاب منظور الصراع الحديث، ويرى أن الصراع شيء جوهري لأي تنظيم اجتماعي، حيث يوجد تفاوت مقبول في السلطة بين المجتمعات المختلفة، فعلى سبيل المثال قد يكون هناك صراع بين من يقومون بأعمال السكرتارية وبين المديرين في الشركة، ونجد أن هذا يمكن استخدامه أيضا في تحليل الصراعات ذاخل التنظيمات الاقتصادية .[3]

[1] HETH ANTHONY .economique theory and sociology .blaus exchang and power sociology.september1968.p23.

[2] - 2 طلعت لطفي ،كمال الزيات ،مرجع سابق ،ص 163

[3] - نفس المرجع ،ص 164

وقد قام **كوزر**والذي يعد من أهم المنظرين لهذا المنظور بتعريف الصراع على أنه " الكفاح حول القيم والمطالبة بالمكانة الناذرة والقوة والموارد، كما أنه يتمثل في تلك الحالة التي يكون فيها هدف الجماعات المتصارعة التخفيف من حدة الضرر أو الإصابة أو التخلص من منافسيهم .[1]

و نستخلص من خلال هذا المنظور أن الصراع هو المتغير الأساسي في مختلف العمليات الاجتماعية، وأن إدراك الواقع السياسي هو أدراك لعلاقات الصراع الظاهرة والضمنية.

ومن ثم فهو يركز على دراسة القوة من جهة وعدم المساواة من جهة ثانية، والتعرف على الجماعات السائدة في المجتمع، إد أن الصراع في المجتمعات الكبيرة يؤدي إلى عدم المساواة بين الجماعات الموجودة داخل المجتمع سواء في القوة أو توزيع الموارد الناذرة.[2]

8/ المنظور التوليفي

يقصد بالمنظور التوليفي ذلك المنظور الذي يتجاوز الثنائية التقليدية في علم الاجتماع، والتي تتمثل في (الذاتي والموضوعي) أو بصورة أوضح ذلك الانقسام القائم في النظرية السوسيو لوجية بين البنائية الوظيفية أي بين (علم الاجتماع التفسيري أو التأويل،وكان من جراء التوليف بين هذين الاتجاهين التشديد في كل من المحاولتين' **جدنز** و **بورديو** ' على أن تكون الممارسة النشطة للأفراد موضوع لعلم الاجتماع بحيث يتم الاحتفاظ بالذاتي والموضوعي معا) .[3]

بالنسبة **لجدنز** فتقترح نظرية التشكيل عنده أن المجال الأساسي لدراسة العلوم الاجتماعية ليس خبرة الفاعل (الفرد)، ولا أي شكل وجودي للكليات الاجتماعية ولكن الممارسات المنتظمة

[1] - نفس المرجع ،ص 125
[2] - نفس المرجع ،ص 130
[3] - عبد الكريم الحوراني ،مرجع سابق ،ص 45

عبرى الزمان والمكان. وتؤكد هذه الرؤية أن الفاعل والبنى لا يمثلان نوعين منفصلين من الظواهر ومن ثم فإن البنية ليست خارجية بالنسبة للأفراد فهي رموز في الذاكرة ويتم إقرارها في الممارسات الاجتماعية.

وضمن السياق السياسي يؤكد **جدنز**في كتابه (النقد المعاصر للمادية التاريخية) على عيوب الاتجاهات السوسيولوجية التي اختزلت القوة إ؟لى خاصية ثانوية في الحياة الاجتماعية ومن ثم فإن علاقات القوة المستقرة في الممارسات المنظمة المشكلة بالنظام الاجتماعي يمكن اعتبارها علاقات إعادة إنتاج الاستقلال والاعتمادية في التفاعل.[1]

أما بالنسبة **لبورديو** فقد تجاوز متناقضة الذاتي والموضوعي في عمله العام والموحد حول الممارسات الاجتماعية عن طريق اعادة الفهم التكاملي للعلاقات بين الأبعاد الرمزية والمادية للحياة الاجتماعية، ويؤكد هذا الأخير من خلال فكرة رأس المال الاجتماعي أن الأفراد يستحضرون مصادر ثقافية واجتماعية ورمزية مختلفة من أجل المحافظة على مواقعهم ووضعهم في النظام الاجتماعي، وهذه المصادر تمثل " رأس مال عندما تقترن بعلاقة قوة احتماعية حيث تصبح موضوعات ذات قيمة يناضل الأفراد من أجل الحصول عليها " .

وبشكل أكثر دقة فإن **رأس المال السياسي** يظهر بالدولة المركزية التي تتحالف مع جميع أنواع رأس المال مع سلطة الدولة (الثقافي والاجتماعي والديني والتربوي) زمن ثم فقد أشار ؟إلى العنف الرمزي في المؤسسات التعليمية باعتبارها شكلا من أشكال الأدوات المستخدمة في إعادة انتاج هيمنة الدولة، ولكنه لم يتابع هذه المسألة عندما اشتغل بتفصيل أنواع رأس المال المختلفة.[2]

[1] - نفس المرجع ،ص 80

[2] _ نفس المرجع ،ص 83

أولا/ المحددات السياسية للوعي السياسي الجزائري

يتشكل الوعي السياسي لأي مجتمع من المجتمعات ضمن محددات معينة، ومن أهمها المحددات السياسية والمتمثلة في طبيعة النظام السياسي والمرجعية المشكلة لسلوكه ومساره.

ومن المعلوم أن النظام السياسي الجزائري تشكل في رحم الحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية، وقد تطورت الحركة الوطنية الجزائرية منذ نهاية العشرينات من القرن الماضي إلى نهاية الأربعينيات وعرفت حينها مستويات عالية من النضال والتضحية ، لكن الإصرار على الممارسة القمعية من طرف الاحتلال الفرنسي كان عاملا أسياسيا عجل لاندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، حيث أصبح العمل المسلح هو الأساس الذي يشكل البنية الفعلية للوعي السياسي إضافة إلى وجود عمل سياسي ونضال دبلوماسي لإسناد الثورة، وهو ما أدى بدوره إلى نوع من الجدلية بين العسكري والمدني، وكذلك جدلية الداخل والخارج .

وتشكل المجالات الثلاث ألا وهي : **الواقع الحزبي ، واقع القطاع الإعلامي، المجتمع المدني** المجالات الرئيسية التي تعمل على تحديد واقع الوعي السياسي الجزائري.

1/ الواقع الحزبي

أ*قبل الاستقلال : يعود تاريخ العمل الحزبي في الجزائر إلى فترة الاستعمار، وذلك بعد القضاء على المقاومات الشعبية وإضعاف دور المؤسسة الاجتماعية القائمة على أساسين اثنين آلا وهما (الزاوية، القبيلة) ، ومن ثم فقد انتقل النضال من طوره العسكري إلى طوره السلمي، ومن الطابع الريفي والقبلي إلى الطابع المدني، ومن العوامل التي ساعدت على بروز المقاومة السياسية الوطنية ما يلي:

- وجود طبقة برجوازية مثقفة من الجزائريين الذين تعاملوا مع المؤسسات التعليمية والإدارية الفرنسية.

- تأثر المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بالحركات العمالية اليسارية، والتي من خلاله تعلموا أساليب النظال السياسي.

- تأثير حكات الإصلاح الديني في العالم الإسلامي وفي مقدمتها جمعية العلماء السلمين الجزائريين.

وكل هذه العوامل أدت إلى تشكل التيارات الوطنية بمختلف توجهاتها (إسلامية إصلاحية ليبرالية اندماجية ، شيوعية عالمية) والتي كانت تظم عددا كبيرا من الشخصيات والأحزاب وبالنهاية تبلورت أربع تشكيلات أساسية آلا وهي :

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 م ،**حزب نجم شمال افريقيا** والذي تأسس في فرنسا عام 1926 م ،ثم تحول فيما بعد إلى **حزب الشعب الجزائري** ثم **حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، كونفدرالية النخبة** 1927 م والذي تطور في الأخير الى **الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري** عام 1946 م ،**الحزب الشيوعي الجزائري** 1936 م الذي كان في البداية فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي ، واستطاعت هذه الأحزاب أن تؤدي أدوارا أساسية مهمة ساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أن محاولات الاستعمار الفرنسي التي هدفت إلى القضاء على أشكال النضال الجزائري جعلت من هذا الأخير يتجه إلى حلول راديكالية والتي تبنتها مجموعة من شباب المنظمة الخاصة التابعة لحركة الانتصار، إذ رفضت العمل الحزبي وفجرت الثورة، وطلبت من جميع الأحزاب حل نفسها والإلتحاق بجبهة التحرير الوطني، ومن ثم فقد غلاب إلى حد ما أثناء الثورة التحريرية البعد الحزبي وغلب على النضال الطابع العسكري بدلا عن السياسي .

ب*بعد الاستقلال و قبل التعددية : بعد الاستقلال تم التحالف بين قيادة الأركان والرئاسة متمثلة في شخصية الرئيس **أحمد بن بلة**، وتم تبني نظام الحزب الواحد والتجاه الأحادي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، ويرى البعض أن الأحادية تخطت حتى حزب جبهة التحرير الوطني الذي لم يكن له دور سياسي حقيقي.[1]

وضلت التجربة السياسية على هذه الحال وتجلى دور الحزب في إطار بيروقراطي قد لا يحظى بتأييد الفئات الشابة المتمركزة في المدن بسبب النزوح الريفي الذي ولدته عملية التنمية التي قادها الحزب، ومن ثم فقد تحول الحزب إلى وسيلة للترقية الاجتماعية التي تعنى بالفئات المهنية كالموظفين والمعلمين ، وأجزاء القطاع العام التابع للدولة وبعض القرى الريفية، ويرى جملة من الباحثين أن هذا عمل على تقهقر العمل السياسي ونفور كثير من النخب عنه .[2]

إضافة إلى هذا تجدر الإشارة أنه ضمن هذه المرحلة حاولت بعض القيادات السياسية الجزائرية تأسيس أحزاب معارضة بعد الاستقلال مباشرة، على سبيل المثال جبهة القوى الاشتراكية F.F.S بقيادة **حسين آيت أحمد** ، إضافة إلى حزب الثورة الاشتراكية P.R.S بقيادة **محمد بوضياف** ، الذي كان أقصر عمر نتيجة للقرار الحل الذي اتخذته قيادته في بداية الثمانينات، وشهدت هذه الفترة كذلك بزوغ التيار الديني الذي قام بهيكلة نفسه من خلال نشاطات ثقافية ودينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى استطاع التيار الأمازيغي أن يشهد تحولا ملحوظا في العمل السياسي على هامش حزب جبهة التحرير الوطني وبقي الحال على ما هو عليه إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 م

[1] _ عبد الرزاق مقري ،التحول الديمقراطي في الجزائر ،رؤية ميدانية ،دار الهدى ،الجزائر ،2010،ص17

[2] _ نفس المرجع،ص 20

ج*بعد التعددية : كان من نتائج التحولات التي عرفتها الجزائر دستور 1989 م المقر بالتعددية الحزبية، فتأسس في أقل من سنتين بموجب قانون الأحزاب قرابة 60 حزب، وتكمن العوامل التي أدت إلى التعددية السياسية في ظهور أزمات حادة لعل أهمها:

- أزمة الشرعية والمشاركة ونعني بها احتكار العمل السياسي استنادا إلى الشرعية التاريخية .
- أزمة فاعلية النظام أي قدرته على تلبية المطالب الاجتماعية.
- أزمة انقسام النخبة أي انقسام النخبة الحاكمة حول كيفية تصرف النظام إزاء التحديات الداخلية والخارجية .

بعد الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 م برز إلى الساحة السياسية الجبهات الثلاث : جبهة التحرير الوطني ، جبهة القوى الاشتراكية ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكانت الأخيرة أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائز الأكبر في الانتخاب، وشكلت هذه الجبهة الجناح الأبرز المعارض للنظام وكانت تعتقد أن الدولة التي أقامها النظام بعيدة عن اطار المبادئ الإسلامية، أي أن صلاحيات السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية لبد أن تكون خاضعة للشريعة الإسلامية، وأن الحاكم في الدولة الإسلامية يستمد مشروعيته من مدى تطبيقه للشريعة ومحافظته على النظام الأخلاقي الإسلامي.[1]

وبالنسبة للجبهة القوى الاشتراكية فقد أكدت هيمنتها التامة على منطقة القبائل وذلك لاعتبارات عديدة منها رسوخ وجودها السياسي، إضافة إلى تأثير البعد العرقي والثقافي على الشأن السياسي للمنطقة، كذلك الحضور التاريخي لشخصية **آيت أحمد** يضاف إلى هذا كله حضور الهوية الأمازيغية التي كانت مستبعدة من قبل من طرف نظام الحكم .[2]

بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني والذي فقد نوعا ما جزء من شعبيته، ونظرا لعراقته في العمل السياسي فقد استطاع أن يتجنب لانهيار الكلي وذلك بسبب الحاضنة الشعبية له

[1] - نفس المرجع ،ص 27.

[2] -

متمثلة في الأسرة الثورية ، ولكن المسار الديمقراطي لم يكتمل حيث تم إلغاء الدور الثاني، وبات الإشكال المطروح إشكالية الشرعية ومستقبل الديمقراطية في الجزائر.

وتجنبا للانزلاقات الخطيرة وبعث روح الحوار فقد تشكلت تكتلات سياسية حملت عدة أسماء : مجموعة الأربعة ، مجموعة السبعة ، ولكنه لم تصل إلى نتيجة وبقي في الأخير مشروعان جديان الأول مشروع العقد الوطني وسمي **بعقد روما عام 1994 م** ، وشاركت فيه الجبهات الثلاث بالإضافة إلى حزب العمال بزعامة **لويزة حنون** وحركة النهضة بزعامة **عبد الله جاب الله،** والجزائر المسلمة المعاصرة **بزعامة أحمد بن محمد** ، أما المشروع الثاني فكان مبادرة من السلطات الجزائرية بدأ بجولات الحوار، فالندوة الوطنية الأولى 1994،وانقضت بتنظيم الانتخابات الرئاسية كأول انتخاب للرجوع للشرعية، وقد قاطع هذه الانتخابات أحزاب الوطني وشاركت فيها حركة مجتمع السلم بمرشحيها **محفوظ نحناح** ، وشارك فيها كذلك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئيسها **سعيد سعدي** ، وجزب التجديد الجزئري برئسه **بوكروح**

وعرفت الجزائرعدة عمليات انتخابية منها : الرئاسية(1995م، 1999م، 2004م...) والتشريعية (1997م، 2002م، 2007م...) والمحلية (1997م، 2002م .....) .

ومن الأمثلة التي توضح ملامح الحياة السياسية بعد التعددية الانتخابات التشريعية ونذكر منها ما يلي :

- **أانتخابات 1997:** عرفت هذه النتخابات نوع من التعددية السياسية تمثل في مشاركة عدد من الأحزاب السياسية وتكافئ للفرص إلى خد كبير ففي هذه الفترة تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي R.N.D والذي كان بمثابة حزب جديد منافس لحزب جبهة التحرير الوطني وعمل على التموقع بقوة داخل مؤسسات الدولة .

وتم في هذه المرحلة تعديل الدستور وتغير قانوني الأحزاب والانتخابات لمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو عرقي، وطلب من الأحزاب التكيف على ذلك وجاءات نتائج الانتخابات على النحو التالي: في الصدارة التجمع الوطني الديمقراطي ب165 مقعد، حركة مجتمع السلم بـ69 مقعدا، حزب جبهة التجرير الوطني بـ 62 مقعدا، حركة النهضة بـ 34 مقعد، جبهة القوى الاشتراكية بـ 19 مقعدا.

- **انتخابات 2002:** جاءت هذه الانتخابات في ظل تطورات معتبرة منها :

- هيمنة رئاسة الجمهورية على الساحة السياسية من خلال مبادرات (الوئام المدني، دسترة اللغة الأمازيغية) ، المشاريع الاقتصادية .
- تحسن ملموس في الأوضاع الأمنية .
- صعود جبهة التحرير الوطني بواسطة الدعم الكبير الممنوح من قبل رئاسة الجمهورية
- تطورات خطيرة في منطقة القبائل ابتداء من 2001م وتلك المشادات بين النقابات وأجهزة الأمنية خاصة الدرك الوطني ، وبروز تيار سياسي جديد ممثل في حركة **العروش.**

وكانت نتائج الانتخاب على النحو التالي : جبهة التحرير الوطني 199 مقعد، التجمع الوطني الديمقراطي بـ 48 مقعد ، حركة الإصلاح الوطني بـ 43 مقعد، حركة مجتمع السلم بـ 42 مقعدا . [1]

[1] - نفس المرجع ،ص 35.

- **انتخابات 2007:** جاءت هذه الانتخابات في التشريعية لسنة 2007 بعد تطورات سياسية مهمة منها :

- انتخابات رئاسية لصالح **عبد العزيز بوتفليقة** في عهدة ثانية بنسبة تجاوزت 84% وضمن تحالف عريض شمل حزب جبهة التحرير الوطني ، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، وعدد من المنظمات الوطنية ولجان التأييد الشعبية .
- تنظيم استفتاء شعبي أقر مبادرة المصالحة الوطنية التي عرضها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.
- تسبب هذه الانتخابات في أزمة كبيرة داخل بيت جبهة التحرير الوطني، حيث حدثت خصومة كبيرة بين أمينها العام علي بن فليس ورئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وأطاحت بعلي بن فليس في الانتخابات الرئاسية .
- ازدهار الوضع المالي لخزينة الدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول والغاز وذلك منذ نهاية 2005م .
- دعوة عبد العزيز بلخادم لتعديل الدستور وتمكين رئيس الجمهوري من الترشح لعهدة رئاسية ثالثة.
- تحسن الأوضاع في منطقة القبائل وتململ حركة العروش وانقسامها وتنظيم انتخابات محلية جزئية بالمنطقة في 24 نوفمبر 2005م بعد الطعن في مصداقية الانتخابات التشريعية .

2/ واقع القطاع الإعلامي

يشكل القطاع الإعلامي محدد سياسي مهم يعمل على بلورة الوعي السياسي، حيث تعمل وسائل الإعلام المختلفة (سمعية، بصرية، مكتوبة) على نقل وجهات النظر المختلفة، وتبين مواطن القوة والضعف في الحياة السياسية.

وجدير الذكر أن تقاليد الصحافة الجزائرية قديمة إلى حد ما، فقد ارتبطت بنضال الشعب الجزائري ونذكر على سبيل المثال مجلة المنتقد سنة 1925م وجريدة الشهاب اللتان كانتا لسان الحركة الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، إضافة إلى جرائد الحركة الوطنية ونذكر منها جريدة المجاهد والتي لعبت دورا هاما في نجاح الثورة واستمرت إلى الاستقلال حتى يومنا هذا.

غير أن ما يهم الباحث هنا هو واقع القطاع الإعلامي بعد الاستقلال وخصوصا (الصحافة المكتوبة والتي كان لها الأسبقية في الظهور)، ويمكن أن نعتبر أن واقع هذا القطاع مر بمرحلتين ألا وهما :

أ* **مرحلة الأحادية الإعلامية:** والتي ابتدأت من عهد الاستقلالوعرفت الفترة منذ1962م-1965م شيء من الغموض وذلك بسبب أن مؤسسات الدولة كانت في اطار البناء، ونذكر على سبيل المثال اليومي الجزائرية الأولى وذلك في سبتمبر 1962م وأعطي لهذه الجريدة اسم **LE** "**PEUPLE** والتيكانت محررة باللغة الفرنسية تلتها اليومية الوحيدة باللغة العربية ممثلة بجريدة "**الشعب** "في 11 ديسمبر 1962م إضافة إلى يوميتين جهويتين بالفرنسية الأولى بوهران بتاريخ مارس 1963م وهي "EL DJOUMHOURIA " والثانية بقسنطينة "ENNASR"بسبتمبر 1963م ، وتميزت هذه الفترة بظهور أول لائحة خاصة بالإعلام وتحويل يومية " LE PEUPLE" إلى جريدة "EL MOUDJAHID" التي سيطرت علىالساحة **ب 203** ألف نسخةمقابل 71 ألف نسخة لباقي الصحف عام 1978م، كما وضعت جميع الصحف تحت

وصاية وزارة الإعلام وعرفت نهاية هذه المرحلة التعريب التدريجي لكل من يومية "**النصر**" ابتداء من عام 1972م و"**الجمهورية**" عام 1976م.

وهدفت الصحافة المكتوبة في هذه الفترة على تعزيز النظام الاشتراكي وذلك بتوجيه الصحافة الحكومية والحزبية وأدى هذا إلى تجميد الصحافة المكتوبة من تعدد الصحف ونوعية الرسالة .

أ* مرحلة التعددية الإعلامية: عرفت الجزائر في أواخر الثمانينات نوعا من الضغط الاقتصادي والسياسي، وتمخض عن هذا أحداث أكتوبر الأليمة التي تعتبر منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر السياسي، وهو ما أدى بدوره إلى صياغة دستور 1989م والذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية وحرية الصحافة، فنشأت الصحف الخاصة (الخبر، السلام ، النور، الحياة، الجزائر اليوم، الشروق العربي....) وباللغة الفرنسية (LE MATIN, LE SOIR D'ALGERIE, ELWATAN ...) أما بالنسبة للسمعي البصري فقد ارتبط ظهوره بالاستعمار الفرنسي الذي أدخله للجزائر لخدمة مصالحه، وابتدأ البث التلفزيوني في الجزائر بتاريخ 24 ديسمبر 1956م وردا على السياسة الاستعمارية فقد كان رد الفعل الوطني ممثلا في "إذاعة صوت الجزائر" في تونس عام 1956م والتي كانت تبث برامج محدودة الزمن. [1]

أما بعد الاستقلال فابتداء من 28 أكتوبر 1962م فقد عملت الدولة الجزائرية على تحقيق التحول من إعلام ثوري إلى إعلام موجه، وصدرت مراسيم في هذا الصدد منها مرسوم 67-2008 القاضي بإعادة هيكلة الإدارة المركزية ويصدق على المجال السمع البصري ما يصدق على مجال الصحافة المكتوبة، على اعتبار أن المسار الإعلامي مرتبط بسيرورة قانونية وقضائية وفق ما تقتضيه طبيعة المرحلة، إلى أنه تجدر الإشارة أن البلاد عرفت نوعا من

[1] - نفس المرجع ،ص 38.

التعددية وذلك عقب قانون الإعلام 2012م والذي عمل على تعزيز القطاع السمعي البصري وذلك من خلال المادتين 58-60 كما عمل على تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري من خلال المادتين 64-65 .

3/واقع المجتمع المدني

يقصد عادة بالمجتمع المدني الجمعيات والمنظمات التي تؤسسها جماعة من الناس بطريقة طوعية، ولا تتدخل في شؤونها المؤسسات الرسمية كالدولة ومؤسساتها ويدخل ضمن المجتمع المدني الهيئات والمنظمات غي الرسمية كالمنظمات الخيرية التي تتولى الدفاع عن قضايا أو فئات اجتماعية كبعض النقابات، ومنظمات عن حقوق الانسان وما شابها ، ومجال المجتمع المدني هو الحيز العام وليس الحيز الخاص وليس مجال العائلة والدولة.

تاريخيا كان المجتمع المدني بالنسبة للجزائر ملجأ وجد فيه الجزائريون فرصة للتعبير فيه عن ذواتهم وهويتهم وثقافتهم إبان الحقبة الاستعمارية، فمنذ العشرينات من القرن العشرين أهتم المواطن الجزائري بتشكيل الجمعيات والمنظمات والروابط والنوادي التي تهتم بالمسرح والفنون والرياضة والقضايا الدينية والخيرية والاجتماعية وغير ذلك من أصناف النشاطات المجتمعية ضمن القانون الفرنسي المسمى بقانون 1901م، ثم تطورت هذه النشاطات مع تطور الحركة الوطنية فصارت رديفا أساسيا في النضال من أجل الحقوق والحرية والكرامة، ثم استعملت هذه التجربة وهذه القنوات المجتمعية الوسيطة في التمكين للكفاح المسلح إلى تحقق الاستقلال.[1]

بعد الاستقلال تميز نشاط المجتمع المدني بالمدنية جراء تبني الأحادية، فكان كل نشاط المجتمع المدني خاضعا لنظام الحزب الواحد ، وعلى سبيل المثال فقد كان هناك نوع من

[1] - نفس المرجع ،ص 40

الحراك تجلى في ظهور المنظمات الجماهيرية التي تعمل ضمن الإرادة السياسية الحاكمة على سبيل المثال: الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، الاتحاد الوطني للمرأة الجزائرية، كما أسست بعض المنظمات لرعاية الأسرة الثورية مثل منظمة أبناء الشهداء، منظمة المجاهدين، وأكدت المراسيم والقوانين هذا التوجه بموجب مرسوم مارس 1994م حيث يكون كل نشاط جمعوي تحت وصاية الإدارة من حيث التأسيس والنشاط .

وفي 12 مارس 1971م جاءت الأمرية رقم 71-79 المعدلة بالأمرية 71-72 في جوان 1971 والتي سمحت بتأسيس الجمعيات شرط الحصول على ثلاث اعتمادات : الأولى من السلطات المحلية والثانية من وزارة الداخلية والثالثة من الوزارة المختصة، ومع ذلك فهذه الأمرية لم تحدد اختصاصات الجمعيات المسموح بها.[1]

وخلال فترة الثمانينات عرفت الجزائر تطورات سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة وذلك على إثر تدني أسعار النفط، ونمو الحركات الاجتماعية المعارضة مثل الحركات الإسلامية، وبعض الجمعيات المطالبة بالحقوق الثقافية في منطقة القبائل مما أدى إلى صدور القانون رقم 15-87 في 21 جويلية 1987 الذي كفل الحياة الجمعوية بشكل أكبر، فوصل عدد الجمعيات آن ذاك إلى 11 ألف جمعية.

إلا أن التحول الكبير في المجتمع المدني لم يتحقق إلا بعد دستور فبراير 1989م ففي ديسمبر 1990م صدر القانون رقم 31- 90 والذي وسع فرصة

[1] - نفس المرجع ،ص 41

تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات وأدى هذا إلى إقبال كبير على تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات (الحقوقية، الخيرية، الثقافية ، البيئية، القطاعية) وغير ذلك حتى وصل العدد في إحصائيات 2002م إلى 66231 جمعية وهي الحصيلة الأعلى في الوطن العربي.[1]

وأمام هذا الكم الهائل من الجمعيات فإن نشاط المجتمع المدني يضل أقل حيوية وتطورا ، ولعل من أسباب نقص الفاعلية حالة الفوضى التي يعيشها القطاع الجمعوي وهو ذو ارتباط وثيق بما حدث أيام الأزمة إضافة أن كثيرا من الجمعيات نشأت ضمن مناخ انتهازي عقب خروج الجزائر من مرحلة صعبة مما جعلها وسيلة في يد الأحزاب السياسية لتمرير مشاريعها أو دعم مرشحيها والحصول على قدر كبير من الرضى الاجتماعي.

كما أتن كثيرا من الجمعيات والمنظمات لا تستطيع تأدية أدوارها بشكل مطلوب وذلك بسبب ضعف التمويل وقلة كفاءة المسؤولين من الناحية الإدارية والقانونية، وهنا يتضح دور العامل الثقافي مترسخا في جملة الاعتقادات والتقاليد والممارسات التي تحول دون قيام مجتمع مدني سليم وفق اطر سياسية وقانونية تكفل القدر المطلوب من الحقوق التي تسعى فئات المجتمع المختلفة لتحقيقها.

[1] -* 1 نفس المرجع ،ص 42

ثانيا/ المحددات الثقافية للوعي السياسي الجزائري

تعد المحددات الثقافية من أهم المحددات التي تشكل الوعي السياسي، وذلك أن المخزون الثقافي لأي مجتمع من المجتمعات ينعكس على مستوى البناء الاجتماعي وبمعنى أوضح فإن المحددات الثقافية تلعب دور أساسيا في صياغة أشكال النظم السياسية وطبيعة العلاقات السياسية داخل المجتمع، ومن ثم تعين على الباحث ان يبين هذه المحددات ضمن العناصر التالية :

أ* **الجانب التاريخي** : تشير الكثير من الادلة التاريخية على وجود حضارة بربرية سابقة للحضارة الفينيقية، لكن هذا الاهتمام يكاد يكون منعدم وإن وجد فإنما هو تجل للنظرة الاستعمارية، وذلك أن تاريخ المنطقة نقل إلينا في القرن السادس قبل الميلاد أثناء الصراع الإغريقي الفينيقي على المنطقة .

وامتدت حلقة الوصل هذه إلى العهد الفينيقي الذي كان يتسم تارة بنوع من السلم وأحيانا أخرى بالصراع على سبيل المثال ثورة البربر ضد القرطاجيين طوال سنوات 396ق م ضد الملك **ماجو**.

إلا أن الضهور الحقيقي للدولة ومؤسساتها كان مع القائد الأمازيغي **ماسينيسا** الذي تحالف مع الرومان لمحاربة خصمه **سيفاقس**و**هزدبال** القرطاجي وبالاتحاد النوميدي الذي قام تحت زعامة ماسينيسا نشأت المملكة التي حاول فيها أن يحافظ فيها على البناء الاجتماعي الأصلي.[1]

وعرف في عهده موجة تحرر على سبيل المثال 70 قرية من القرطاجيين و50 قرية أخرى في سنوات (153-150)ق م .

[1] EDMONDE JOUHAD .histoire de l'afrique du nord (paris edition des deux corps d'or 1968.p29.

ومن المؤكد أن الزراعة وشكل الدولة تطورا بشكل ملحوظ وذلك بسبب البنية القبلية.
وتعد هذه المرحلة مرحلة فارقة ومهمة في تاريخ الجزائر السياسي، إذ أنه بعد وفاة ماسينيسا شهد شكل الدولة نوعا من التدهور في عهد أبنائه الثلاثة(ميسيبسا، قيليسا، ماستينمبال) كما أن النمط القبلي تجلى بشكل واضح في عهود لاحقة في نهاية القرن الأول قبل الميلاد، ففي عهد الإمبراطور **ترجان TRAJAN** و **هارديان HARDIAN**كان للقبيلة نفوذ كبير حال دون قيام الدولة بشكلها المعهود الذي كانت عليه أيام ماسينيسا فكانت هناك قبائل **سيلامي** و **نتابسيس** و**سابوداس**.[1]

أما في القرنين الخامس والسادس فقد سمعنا بتسعة قبائل أو اتحاد قبائل، ومن ثم فالقبائل الكبرى الثلاث هي : **مصمودة ، صنهاجة ، وزناتة** وشهد تاريخ الجزائر في هذه المراحل المحاولات الثورية للمحافظة على البنية الثقافية، فقد كانت القبائل في حال قوتها تحارب كما حارب ماسينيسا أما في حال ضعفها فقد هاجرت إلى الجبال أو إلى الصحراء .[2]

في القرن الأخير من الحكم الروماني أصبح الفلاحون الخاضعون للحاكم الروماني يشبهون إلى حد كبير خدام الأرض (الأقنان الذين عرفتهم أوروبا في العصور الوسطي) .

عقب الحكم الروماني للجزائر تبعها الحكم الوندالي (499-533)م وكثفوا خلال فترة احتلالهم الإستلاء على الأراضي المغاربية في السنوات الأولى ألا أنهم أعطوا بعد ذلك الحرية لملاك الأرض بالمغادرة أو الخضوع للعبودية، والسبب في

1 - MIKAIL LAVANOVICH.the social and economic history of the roman empire (oxford.the clarendom.press.1941).p285.

2 - JULIEN CHARLES ANDRé.histoire de l’afrique du nord vol1.paris payot 1968.p158

هذا يرجع أن الوندال احتلو ما يقارب 100 الف كم^2 من مجموع 900 ألف كم^2 التي كانت تحت سيطرة الرومان في أواخر حكمهم لهذه المنطقة ويمكن القول أن التأثير الوندالي لم يكن له تأثير ملحوظ على البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

بعد انقضاء الحكم الوندالي من الجزائر رجع النظام البيزنطي ليعود النمط الإقطاعي بشكل أفظع، وتستمر الثورات الشعبية ضد الحكم البيزنطي إلى لحظة قدوم الفاتحين العرب الذين لقو مقاومة شرسة من السكان الأصليين، فبحلول سنة 722م وصلت عدد المعارك بين العرب والفاتحين و الأمازيغ 735 معركة ويمكن القول أن أسلمة المغرب العربي لم تبدأ إلا بعد حوالي 60 سنة من الفتوحات لهذه المنطقة.

ومن أهم الحوادث الفارقة ضمن هذه المرحلة الثورات ضد الحكم الأموي والمعروفة بثورات الخوارج، إضافة إلى تأسيس الدولة الفاطمية وضمن هذه المرحة نلاحظ فاعلية القبيلة كغطاء ومحرك سياسي من جهة، والخراج كمحرك اقتصادي كذلك، إضافة إلى العامل المذهبي الذي كان له دور حاسم في صنع القرار السياسي.

إبان القرن الحادي عشر نلاحظ نوعا من الاستقلالية المغاربية إن صح التعبير أيام حكم المرابطين (1050-1140)م والموحدين (1140- 1250)م وشكل سقوط الموحدين ظهور العصبيات الثلاث بقوة متساوية (الحفصية ، الزيانية، المارينية) التي كانت تستمد قوتها من سلطة القبيلة، وهو ما مهد الطريق للهيمنة العثمانية ففي الفترة بين (1500-1504)م نزلوا في الموانئ التونسية، وفي سنة 1512 وصل عروج وخير الدين الى مدينة بجاية وفي سنة 1514م استقرا بمدينة جيجل، وفي سنة 1516م دخلا الجزائر العاصمة .[1]

[1] - STANY LANE POOLE .the story of barbary corsans(NEWYORK).G PUTRAMS.SONS 1990.P140

وعرف الحكم الثماني للجزائر أربعة مراحل: مرحلة باي لارباي (1518-1586)م ، مرحلة الباشاوات (1586-1659)م ، مرحلة الأغاوات (1659-1671)م وأخيرا مرحلة الدايات (1671- 1830)م .

وبعد استعراض هذا الجزء المهم من الجانب التاريخي يمكن القول أنه خلال فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي لم يشهد التاريخ الجزائري محاولات حقيقية لتأسيس الكيان المستقل عن القوى الأجنبية، و أن هذه المحاولات كانت ترتكز في أساسها على عامل القبيلة مثلما رأينا في محاولة ماسينيسا، فعامل القبيلة وتفشيه إلى حد كبير في المجتمع الجزائري ساهم في عدم استقلالية الجزائر ككيان سياسي، أضافة إلى ملمح آخر وهو النزوع الثوري في التاريخ الجزائري الذي استمر بعد ذلك ضد الاستعمار الفرنسي، والذي شكات القبيلة فيه أهم طرف خصوصا قبل تلبور الفكر الوطني الذي عمل جاهدا إلى النزوع إلى فكرة المواطنة وبناء الكيان الجزائري المستقل المتجاوز نوعا ما لمرحلة القبيلة.

ب* الجانب الديني : يشكل الجانب الديني عاملا مهما في صياغة نمط الثقافة ، وفي الجزائر لعب الدين دورا مهما جدا في الحياة الاجتماعية وبلورة شبكة العلاقات المختلفة، ويمكن القول أن أهمية الجانب الديني تتضح من خلال دور الزوايا من جهة، ودور التراث الفقهي من جهة ثانية .

- دور الزاوية : من الناحية اللغوية لفظ الزاوية مشتق من الجذر اللغوي زوى يزوي الشيىء إذا جمعه وضمه، و تزوى الرجل و انزوى أي إنطوى على نفسه . [1]

ومن الناحية الاصطلاحية وصفها أحد الباحثين الفرسين خلال أبحاثه الوصفية للجزائر سنة 1847م قائلا " كل زاوية تحتوي على مسجد وعلى قبة المرابط المتواجد بها والتي تحمل اسمه وهي مكان لتلاوة القرآن والدراسة وتلقين الدروس للأطفال وإيواء الطلبة".[2]

[1] _ المنجد الوسيط في العربية المعاصرة ،دار المشرق ،الطبعة الثالثة ،بيروت ،2003،ص 472

[2] _ DOMINIQUE ET JAMINE SOURDEL.dictionnaire historique de l’islam .puf .paris 1996.p 864.

ومن خلال هذا التوضيح الموجز للمصطلح يتأكد لنا الصلة الوثيقة بين هذه المؤسسة العريقة وبين التصوف الذي شكل الاطار المرجعي لها، وترجع جذور التصوف إلى بروز حركة الزهد في القرن الأولي الهجري، أي أن التصوف ارتكز أساسا على الزهد في الدنيا وبلغ التصوف قمة نضجه في القرن الثالث الهجري أو التاسع ميلادي.

وقد سلك الكثير من الصوفية منذ القرن الثالث الهجري طريقة جديدة للمعرفة وهي طريقة الحقائق التي تعتمد على الإلهام والمكاشفة للوصول إلى الحقيقة، ولا تثق بالعقل والمنطق والحس، وابتداء من القرن الخامس الهجري عرفت الصوفية تطورا جديدا في دعوتها، وقد سعى كثير من الصوفية إلى تنظيم دعوتهم عن طريق وضع الحدود والقواعد المنظمة لها ومصالحة فقهاء السنة، ويرجع الفضل في إقرار التقارب بين الفقهاء والصوفية إلى جهود الإمام **أبي حامد الغزالي**، ورغم ظهور التصوف في القرن الثاني الهجري وانتشاره في المشرق العربي إلا أن المجتمع المغربي كان بمعزل عنه ولم يعرفه أهله كم عرفه إخوانهم المشارقة حتى أوائل القرن الخامس الهجري أو قبله بقليل، وفي منتصف القرن الخامس الهجري دخلت بعض كتب التصوف للمغرب.[1]

وفي هذا السياق يشير الدكتور **ابو القاسم سعد الله** إلى الانتشار الواسع للطرق الصوفية بقوله " ونشير من الناحية الجغرافية إلى أن الغرب الجزائري قد انتشرت فيه الطريقة الشاذلية والقادرية والتيجانية والدرقاوية والزيانية ، بينما شاعت في الشرق الجزائري الطريقة الرحمانية ، ولعل ذلك يعود إلى استمرار الجهاد في الغرب دون الشرق وإلى كثرة فكرة المرابطين في المغرب الأقصى، ثم إن حجاج ورحالة المغرب كانوا يعبرون الجزائر ويغذون فكرة المرابطين فيها، وينشرون مبادئ زواياهم وشيوخهم كما كانوا يعودون بمثل ذلك من المشرق في طريقهم إلى المغرب.[2]

ولقد شهد التاريخ الإسلامي والمغاربي منذ العصر الوسيط إلى غاية الاحتلال هيمنة كبيرة وانتشارا واسعا للزوايا والطرق الصوفية ، وأصبحت القائمة في العمران الحضري، ثم انتقلت لتهيمن على العمران البدوي وتبسط نفوذها الاقتصادي والسياسي، وأصبحت عبارة عن مؤسسة

[1] ـ منال عبد المنعم ،التصوف في مصر والمغرب ،دار الشروق ،القاهرة 2007،ص 215

[2] ـ ابو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،الشركةالوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1981،ص24

تنشئوية مارست انتاج الحياة المغاربية، ومن ثم أصبحت الزاوية وكل انتاجيتها رمزية ومثل عمقها المجتمعي عمقا انتروبولوجيا.[1]

وقد ظهرت الطرق الصوفية والزوايا في الجزائر منذ القرن الخامس عشر حيث كانت الجزائر قبل الاحتلال تعج بالزوايا، وقد انتشرت في المدن والجبال والأرياف وأثبتت الإحصائيات أن عدد الزوايا والأضرحة كان يفوق عدد المساجد والمدارس، وكان من بين أهم أسباب ظهورها أنها جاءت كرد فعل على الحروب الصليبية وذلك بعد سقوط الأندلس للحفاظ على المقومات العربية الإسلامية.

ولزاوية دور أساسي في المجتمع وذلك في مختلف الميادين، وعملت على ترسيخ هذا من خلال الوظائف المختلفة.

- **الوظيفة الدينية:** وكانت الوظيفة الأساسية حيث عملت هذه المؤسسة على تعميق الشعور الديني من خلال تحفيظ القرآن الكريم للصغار والكبار، وتلقين العلوم الدينية وأهمها الفقه المالكي ، إضافة إلى بث روح الأخلاق الإسلامية وفق مبادئ التصوف، كما عملت أيضا على محاربة حملات التنصير ومحاولات الادماج أثناء الاستعمار الفرنسي.
- **الوظيفة التربوية والتعليمية :** عملت هذه المؤسسة على تلقين العلوم لمختلف الفئات العمرية، فإلى جانب تدريسها للعلوم الدينية درست علوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وعروض ، كما يذكر أن للزاوية فضلا كبيرا في الحفاظ على اللغة العربية إبان الحكم العثماني والاستعمار الفرنسي.
- **الوظيفة الاجتماعية:** عملت الزاوية في هذا الجانب على إضفاء علاقات روحية يسودها الاحترام في البناء الاجتماعي، مكان ولا يزال لها دور كبير في فض الخلافات والنزعات الفردية والجماعية، والعمل على ترسيخ روح الأخوة والتضامن الاجتماعي وذلك بمساعدة الفقراء واليتامى والعجزة والشيوخ وإنشاء دور الفتوى لمن أراد الاستفسار عن أمور دينية أو دنيوية، وكذلك معالجة المرضى.

ويؤكد **ايفون تيران** على أهمية الزاوية ابان الحقبة الاستعمارية من خلال الإتاوات وأنه في ذلك الحين كان مشكلة بالنسبة للضباط الفرنسيين. إذ أنه يتيح ربط علاقات خطيرة من الصعب التحكم فيها ... ويعتبر تلاميذ هذه الزوايا طلبة المستقبل وقد تحصل بعضهم فعلا على هذا

[1] - عبدالحفيظ غرس الله ،الزاوية فضاء للتنشئة الاجتماعية ،مقاربة سوسيولوجية ،جامعة وهران ،العدد الاول ،جانفي 2007

المنصب، ويواصلون دروسهم إلى غاية ترسيخها في أذهانهم، أو لأنهم يجدون فيها وسيلة عيش وهو أمر صعب جدا تبرره دائما تقوية المعرفة القرآنية.[1]

- دور الجانب الفقهي: يعمل الجانب الفقهي ممثلا في مختلف النقولات الموروثة على تأسيس نظرة سياسية وتحليلات ذات طابع ديني إزاء مستجدات الواقع ولعل التعبير الواضح لهذا المعنى قول الإمام الشافعي " إذا وجدتم لي مذهبا، ووجدتم خبرا خلاف مذهبي فعلموا أن مذهبي ذلك الخبر وأصحابه."[2]

وهذا القول يلخص المرجعية التي يستند إليها الفقه الإسلامي في تحليله ورؤيته السياسية وهنا تجذر الإشارة أن مرونة النص الديني أسفرت عن ظهور المذاهب المتعددة، بل وأحيانا الأقوال المتضاربة التي كان من نتائجها ظهور العنف السياسي بمختلف أنواعه سواء في العصر الوسيط أو العصر الحديث .

وكان الإشكال الأساسي في هذا المجال أن الكثير من القواعد الفقهية كان يحول دون التجديد، بل ويصل إلى حد تحريم الاختلاف في الرأي.

ويمكن القول أن هذا مما أسفر عن نتائج غير محبذة لعل أهمها الرجوع إلى الماضي واستحضار مختلف الأقوال التي تناصر طرفا سياسيا على حساب آخر، والتي تستند على أقوال تراثية مستلهمة من مصادر عريقة في التراث الإسلامي.

وفي هذا السياق يؤكد الدكتور **محمد عابد الجابري** " أن الإنجاز العظيم الذي حققه العقل البياني العربي في مجال اللغة والفقه كان عبارة عن قيود للعقل وتأطير له، وتثبتا لآليات نشاطه في إطار معين لا يجوز اختراقه، وعندما اكتمل البناءفي اللغة والتشريع ولم يعد هناك مجال

[1] - ايفون تيران ،المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة ،دار القصبة ،الجزائر ،2007،ص 256

[2] -

للمزيد اكتمل البناء أيضا في مجال التشريع، فأصبح العقل البياني العربي سجين هذا البناء الذي يطوق نفسه فلم يعد من الركود مناص ولا من التقليد مفر."[1]

وكذلك يؤكد الدكتور **الأنصاري** هذا بقوله " إن العرب المحدثين أسقطوا من وعيهم التاريخي تلك الحقبة السوداء الطويلة التي تكونت خلال هذه التركيبة المجتمعية بمعوقاتها الحضرية، واقتصروا على حقبة الأمجاد الأولى بشكل رومانسي أدى إلى تضخم كبير في تصورهم لذاتهم في العالم الحديث، وإلى تغافل كثير من النواقص ونقاط الضعف الأساسية اللاصقة بهم، والأقرب إليهم من أيام المجد البعيدة، الأمر الذي أدى إلى تصادمهم غير المتكافئ مع منطق العالم الحديث ومعاييره ومتطلبات القوة الحقيقية منه."[2]

[1] _ محمد عابد الجابري ،تكوين العقل العربي ،الطبعة 7،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1998،ص342

[2] _ نفس المرجع ،ص 343

ثالثا المحددات الاقتصادية للوعي السياسي الجزائري

تعمل المحددات الاقتصادية إلى جانب بقية المحددات على التحكم بمصار الوعي السياسي، وذلك أن هيكلة النشاط الاقتصادي وطبيعة توزيعه تنسجم مع البناء الاجتماعي ولا تتعدى حدوده الثقافية، ولفهم طبيعة المحددات الاقتصادية لبد من إيضاح خصائص الملكية (ملكية الأرض) ونظام الضرائب قبل الاستعمار الفرنسي، وكيف امتد إلى مرحلة ما بعد الاستقلال.

أ* **ملكية الأرض** : تعد ملكية الأرض من أهم ملامح الحياة الاقتصادية في الجزائر ،إذ شكلت الزراعة قطاعا اقتصاديا هاما أيام العثمانيين، وكانت ملكية الأرض في الجزائر على النحو التالي:

- ملكية البايلك: ويشير هذا المصطلح إلى ملكية الداي والبايات وقد قدرت مساحتها إلى جانب مساحة الحبس والمخزن سنة 1830م بحوالي 1.5 مليون هكتار.

وطبقا **لنوشي NOUSHI** "فإن أراضي البايلك في بايلك قسنطينة شملت أيضا أراضي العزل، وتميزت أراضي البايلك بالخصوبة والجودة، والسقي الجيد وكانت صالحة لكل أنواع الزراعة."[1]

ومن الواضح أن نمط استغلال هذه الأراضي كان عن طريق الخماسة(الخمس، اضافة إلى شيوع التويزة وهي عبارة عن عمل تضامني مبني على المساعدة والرغبة الفردية النابعة من طبيعة العلاقات الاجتماعية ضمن نطاق القبيلة، وبالأحرى فقد كانت تظاهرة اقتصادية وثقافية ورياضية .

لكن ملكية الداي فعليا كانت لا تتعدى ما تركه في بيت زوجته وأولاده ولا يحق لورثته من قريب أو بعيد المطالبة بما كان تحت مراقبته.[2]

وتشير الأدلة التاريخية أن الدايات نشأوا في فئات اجتماعية تركية مختلفة، وأحسن دليل

[1] - بلقاسم بوقرة ،من الاستبداد الشرقي الى النظام العالمي الجديد ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 168

[2] -

على ذلك أن بن الإسكافي الداي محمد بن عصمان الذي تعتبر فترة حكمه(1766-1790)م أطول وانجح فترة لحكم الدايات للجزائر.[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين ملكية الدولة وملكية البايلك، فإدارة أملاك الدولة كانت مخولة لنظام معقد يترأسه مكتب أو مؤسسة أو خزينة تسمى بيت مال المسلمين، والتي تقوم أيضا بجمع الخراج والزكاة، وهو ما يبدو مختلفا على نمط الملكية في السياق الأوروبي ونقصد به الملكية الفردية.

- **ملكية المخزن** : يرى كثير من الباحثين أن ملكية هذا النوع تعود كذلك إلى ملكية الدولة، فقد سلمت لبعض القبائل مقابل مساهمتها عسكريا في جمع الضرائب، وكان هذا الشكل من الأراضي مسيطر بصورة أكبر في بايلك التيطري ووهران، ففي بايلك التيطري كان هناك فقط قبيلتان عاشتا فوق أراضي المخزن.

وقد قدرت مساحة أراضي المخزن في المقاطعات الجزائرية ب 400ألف حتى 500ألف هكتار، وكما هو الخال في كل أراضي الدولة، فقد كانت أراضي الدولة غير قابلة للتملك أو التوريث.[2]

لعبت قبائل المخزن دورا كبيرا في حماية الحكم من هجومات القبائل وعصيانها، وكما كانت أيام الحكم البيزنطي تدافع عن الحكم القائم آن ذاك ضلت مع الحكم العثماني، ولعل مسطلح المخزن أطلق على هذه القبائل ابتداء من الفتوحات الإسلامية للمغرب العربي.[3]

أما في القرن العشرين وخصوصا في المملكة المغربية فقد تحولت إلى تسمية المخزن المحدث، وحتى بعد استقلال المغرب لعبت هذه القبائل الدور لمركزي الذي تتجمع حوله كل القوى التقليدية لتكوين حزب موناركي (ملكي).

---

[1] _ بلقاسم بوقرة ،مرجع سابق ،ص 170

[2] - نفس المرجع ،ص 173

[3]

- **ملكية الأوقاف:** ارتبط هذا النوع من الملكية بالمؤسسة الدينية مثل المساجد والزوايا والمدارس، ومن ثم فقد كان ذا طابع حضري، وفي بداية القرن التاسع عشر كانت هناك حوالي 400 مؤسسة تابعة للحبس (الوقف) ومن بينها 200 مؤسسة كانت موجودة في الجزائر العاصمة وأحوازها .[1]

ومعظم هذه المؤسسات كانت مراقبتها من عدد قليل من المؤسسات الخيرية، مثل جمعية مكة والمدينة، وجمعية الأندلس حيث عملت الأولى على مساعدة الفقراء والحجاج وكذلك دفع الفدية عن مساجين المسلمين، أما الثانية فقد تولت مساعدة المسلمين الذين نزحوا من الأندلس إلى جانب هاتين الجمعيتين هناك جمعيات أخرى مثل سبل الخيرات وغيرها .

ب* نظام الضرائب: عمل النظام التركي في الجزائر على استخدام الوسائل المتاحة لجمع الأموال، إضافة إلى تلك الضرائب المفروضة على عدة بلدان أوروبية والولايات المتحدة، وكذلك السلع والصناعات التقليدية المحلية.

وفي بدايات السيطرة العثمانية على الجزائر فرضت ما يمكن أن يتوهمه السكان أنه الزكاة والخراج، وفي مراحل لاحقة حول إلى غرامة ولزمة ثابتة، ويرى **حمدان خوجى** أن للزمة فرضت بعدما لوحظ أن العشر 'الزكاة' لا تصل كاملة إلى الداي ، أما **أحمد الشريف الزهار** فيرى أنها فرضت بسبب انحراف وظلم الحكام.[2]

وشكلت هذه الأشكال للضريبة فرضا على منطقة معينة، فمثلا ضريبة العشر (الزكاة) فرضت على المناطق الزراعية التي تسود فيها زراعة القمح والشعير كما أنها كانت خاضعة خضوعا كليا للحكم التركي ، أما بقية المناطق التي لم تسيطر عليها سيطرة كاملة وكانت مختصة في تربية المواشي فقد فرضت عليها الغرامة، وبالنسبة للمناطق التي تكثر فيها الأشجار المثمرة، والتي كانت السيطرة التركية محدودة فيها فقد فرضت عليها اللزمة.

على المستوى النظري فإن العشر أو الزكاة مثلت عشر المنتوج ولكن على المستوى

[1] -بلقاسم بوقرة ،مرجع سابق ،ص 175.

[2] - نفس المرجع ،ص 177

العملي فقد تم حسابها طبقا لكل " جابدة " أو " زويجة" أو " محراث" فكل محراث دفع ضريبة 'زكاة' صاع قمح وصاع شعير، وشبكة من التبن.

كانت الزكاة قبل 1830م إلى جانب اللزمة والغرامة تجمع من قبل فرق عسكرية (محلات) ويساعدها في ذلك قبائل المخزن(الزمالة) وعلى سبيل المثال نقل أحمد الزهار وهو الكاتب الأول لأحمد باي الإحصائيات التالية:

1- باي وهران: دفع 10 ألاف صاع من القمح ومثلها من الشعير، و6 آلاف رئس من الغنم إلى جانب الهدايا التي قدمها لمختلف الموظفين في العامة والتي تمثلت في 1000 صاع من القمح .

2- باي قسنطينة: دفع نفس ما دفع باي وهران إضافة إلى 1000 رئس من البقر.

3- باي تيطري: فقد دفع عدد كبيرا من الماشية .

4- القيادة السبعة: لدار السلطان (الجزائر العاصمة) دفعوا الزكاة مباشرة للداي .[1]

5- ملكية العرش (القبائل) : أراضي العرش اسم أطلقه الاستعمار الفرنسي في بداية احتلاله للجزائر على الأراضي القبلية، الجماعية أو العامة، وشملت هذه الأراضي سنة 1830م جوالي 500 ملاين هكتار.

عرف رجال القانون الفرنسيين أراض العرش أنها تلك الأراضي التي تنازل عنها الحكم التركي للقبائل المغاربية لاستغلالها فقط. [2]

ومن ثم فمادام المستغل يقوم بدفع الضريبة فله الحكم في توريثها، ولذلك تعد أراضي العرش ملكية جماعية لا يحق لأي فرد من أفراد القبيلة بيعها أو التصرف فيها دون العودة لرأي شيوخ القبيلة، كما أنها بمثابة الرابط المشترك والحامي لوحدة القبيلة، كما شكلت عاملا قويا في استمرار قوتها وإضفاء نوع من الشرعية لفكرة (العصبية) التي تحدث عنها **ابن خلدون**، وكان من شأن ذلك ترسخ الاعتقاد لدى أفراد القبيلة أن كينونتهم وقيمتهم الاجتماعية مرتبطة بالقبيلة كهوية جماعية، وخير دليل على هذا ما صرح به أحد أفراد قبيلة أولاد رشاش وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:" لقد هزمنا الفرنسيون في سهول السبخة، لقد قتلوا شبابنا وأرغمونا

[1] - الزهار احمد ،مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار تحيرير أحمد توفيق المدني ،الشركةالوطنية للنشر ،1980،ص 49

[2] -

على دفع ضريبة الحرب عندما احتلوا أراضينا، كل ذلك كان لا شيء لأن الجراح تلتئم لكن تأسيس الملكية الفردية والتصريح للأفراد ببيع حصصهم يعني الحكم على القبيلة بالإعدام.

6- أراضي الموات: ويقصد بأراضي الموات كل الجبال، الأراضي الحجرية، الأنهار وغيرها، وفي بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر قدرت مساحتها بحوالي 3 ملايين هكتار، على المستوى النظري كل من يستصلح هذه الأراضي فهي تصبح جزء من ملكيته، أما فعليا فقد عملت السلطة التركية على مراقبة هذه الأراضي، كما اتن جزء كبيرا من هذه الأراضي منح لقبائل المخزن، وكانت القبائل المتواجدة على هذه الأراضي تتمتع بالحرية في استغلالها وخصوصا تربية المواشي.[1]

ويتضح من خلال هذا أن النظام الاقتصادي السائد في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي ليس نظاما إقطاعيا أو رأسماليا أو اشتراكيا، بل هو نظام مركب يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة،[2] وبعبارة أوضح فهو لا يلغي التبعية الاقتصادية للدولة أو العائلة أو المتنفذين سلطويا، وإبان الحقبة الاستعمارية عملتن السلطة الاستعمارية الفرنسية على الاستيلاء ألقصري لمختلف الأراضي مثل أراضي البايلك وأراضي العرش، وكذلك توجه إلى صيغ أخرى للاستغلال منها الطلب من الجزائريين إثبات حق الملكية كتابيا، وبما أن الثقافة الجزائرية لم تعمل بذلك سابقا فقد أمسى الاستلاء على الأراضي والخصبة منها خصوصا أمرا سهلا.[2]

وبالرغم من سياسة الاضطهاد والاغتصاب التي مارسها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين ومحاولته تحطيم النسيج الاجتماعي إلا أن سلطة القبيلة ظهرت على الساحة واستطاعت أن تفرض رأيها، وذلك من خلال المقومات الشعبية كثورة أحمد باي، ثورة الأمير عبد القادر، وانتهاء بالثورة التحريرية .

ولولا ذلك التضامن الاجتماعي الذي دفع بأفراد القبائل إلى الصعود للجبال وحمل السلاح ما استطاعت ثورة نوفمبر 1954 أن تنجح وما استطاعت الإيديولوجيات الأخرى أن تفرض نفسها وحتى وإن بدا بعضها على الواجهة فإن الفاعلين الحقيقيين في الثورة سكان القبائل ومحركها هو التضامن الاجتماعي الذي كان يعبر عنه بالجهاد في سبيل الله والوطن.[3]

---

[1] - بلقاسم بوقرة ،مرجع سابق ،ص 180

[2] - نفس المرجع ،ص 185

[3] - عبد الكريم بكار : تحديد الوعي ، دار القلم ، دمشق ،الطبعة الأولى 2000 ص 9.

ولعل هذا الأخير وهو التضامن الاجتماعي متمثلا في شكل القبيلة ومختلف العلاقات الأسرية كان بمثابة متغير أساسي يعمل على بلورة شكل النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن فشل التسيير الذاتي ومن بعده الثورة الزراعية يعود بالدرجة الأولى إلى جهل السلطة آن ذاك بهذه الحقائق.[1]

وعلى سبيل المثال الثورة الزراعية كانت ظاهريا مرحلة جيدة تسعى لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر ولكن في العمق كان المحرك الأساسي لها القرابة الدموية لا الأشكال المؤسسية الحديثة ومختلف النظم القانونية، وبالتالي فقد وقع التناقض بين الاتجاهين، وبتعبير أوضح فقد عملت الثورة الزراعية على إعادة بناء ما أفسده الاستعمار الفرنسي من خلق جو للتضامن الاجتماعي المبني على أساس المواطنة، أما في العمق فقد عمل الفاعلون الحقيقيون على توطيد النظم القديمة وترسيخ المنظومة السابقة.

ولعل أهم ملمح لهذا التناقض يتجلى في ثلاث نقاط أساسية:

- توفير الدعم المالي والقانوني لمشروع الثورة الزراعية كان بمثابة إضفاء الشرعية لنظم القديمة، وبالتالي عدم بذل الجهد اللازم لتقوية الإنتاج وبتعبير أوضح فإن القبيلة كانت المؤطر والمنفذ الفعلي للمشروع لا مختلف الإجراءات والتشريعات القانونية .
- ترسيخ سلطة الفرد الواحد أو الحزب الواحد واعتباره بمثابة الراعي الرئيسي حصرا للمشروع أدى إلى نوع من المبالغة في اعتبار الكاريزما الشخصية أو وجهات النظر تمثل حلا لكافة المشاكل الاقتصادية دون مراعاة متغيرات أخرى مثل الوضع الحزبي ومدى تنوعه ، الواقع الاقتصادي وكثرة التعقيدات به.
- فشل المستثمرات الفلاحية والتي بدأ العمل بها سنة 1975.. ويرجع السبب الرئسي لذلك في دخول موظفي الوزارة ضمن الجماعات المحلية ، ومن ثم السعي لسلب تلك الأراضي بطرق ملتوية مما أعاد هذه الجماعات إلى فلك الفترة السابقة وهو ما أدى إلى ثورة غير معلنة.

ويخلص الباحث للقول : أن هناك تناقضا واضحا بين مشروع الدولة ممثلا بمخططات التنمية والمشروع الاجتماعي ممثلا بأشكال التضامن الاجتماعي المختلفة، وبتعبير أوضح فإن توظيف العمال بما في ذلك أعلا الإطارات كان على أساس العصبية القلية، وفي أحسن الأحوال على أساس الجهوية على حساب الكفاءة، مما جعل مشروع الدولة بمتابة غطاء شرعي للمشروع

[1] - عبد الكريم بكار : تحديد الوعي ، دار القلم ، دمشق ،الطبعة الأولى 2000 ص 9.

الاجتماعي، أي أن خلق نظام اقتصادي لا بد فيه من مراعاة البناء الاجتماعي ، وأن الأشكال البديلة مثل الخصخصة **ابتداء من** : هي إعادة بشكل أو بأخر للصيغ السابقة.

الفصل الرابع

الإطار الميداني للدراسة

إن الهدف الميداني لهذه الدراسة يكمن في رصد درجة الوعي السياسي لطلبة الجامعات يعني محاولة لسبر هذا المفهوم المجرد من خلال مؤشرات امبريقية تكشف مدى الإلمام بالجوانب المختلفة المتعلقة بالوعي السياسي، ومن خلال هذا الفصل سيعمل الباحث على تشكيل الرؤية الجامعة لما سبق ذكره على مستوى العرض المفاهيمي ،أو على مستوى الفرضيات الآنفة الذكر ،وسيتم ذلك من خلال عرض نتائج الدراسة من جهة ،وتحليلها والتأكد من مدى تحقق الفرضيات من جهة أخرى .

ويطال هذا العرض المحاور الأربعة الأساسية لاستمارة البحث ألا وهي:

البيانات الشخصية.محصورة في الجنس ،الفئة العمرية ،التخصص ،اضافة الى الولاية ومكان السكن .

الشخصيات الوطنية والعالمية :ومن ابررزها هواري بومدين ،سيد احمد غزالي ،ديلمار روسيف ،لويس داسيلفا.

المصطلحات السياسية: ومن أهمها الأبارتهيد ،الأوتوقراطية ،الثيوقراطية .

القضايا الوطنية والعالمية:على سبيل المثال الربيع العربي ،التخلف السياسي.

<u>الجدول رقم 1</u>: البيانات الأساسية

الجنس		الفئة العمرية	التخصص				الولاية	مكان السكن
			ع إجتماع	تاريخ	أثار	فلسفة		
ذكور	اناث							
تكرار 38	تكرار 72	(25-20) ت 95 %86,36	ت 34	ت 38	ت 16	ت 22	ميلة ت 62 ن 55%	الحضري ت 41 ن 36%
		(26-30) ت 15 %13,63					قسنطينة ت34 قسنطينة 30%	الشبه الحضري ت52 ن 47%
نسبة 34,54%	نسبة 65,46%		ن %30,90	ن % 34,54	ن % 14,54	ن %20	أم البواقي ت 14 ن 15%	الريفي ت 17 ن 07%

- نلاحظ في الجدول رقم 01توزيع النسب على الشكل التالي :

-**الجنس** :شكلت نسبة الاناث 65.45%من مجموع العينة في حين شكلت نسبة الذكور 34.54%ويتضح من خلال هذه النسبة هيمنة العنصر الأنثوي ويشمل هذا كافة التخصصات المطروحة

الفئة العمرية : بالنسبة للفئة العمرية فإن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الفئة من سن 20-25 سنة بنسبة 80% تليها الفئة العمرية من 25-30 سنة بنسبة 15% اضافة إلى وجود نادر لمن هم أكثر من 30 سنة بنسبة 5%.

والترتيب على هذا النحو ترتيب منطقي يعبر عن مدى الاهتمام بالدراسة الجامعية في مرحلة معينة ،بفعل تأثيرات عوامل اقصادية وثقافية واجتماعية .

- **التخصص** : نلاحظ أن ترتيب النسب كان وفق مايلي : التاريخ بنسبة 35%علم الاجتماع بنسبة 30%، الفلسفة بنسبة 20%، علم الاثار بنسبة 15%.

ومرد هذا الترتيب بالنسب المعروضة يعبر عن مدى اهتمام الطلبة بالتخصصات ذات المستقبل المهني أو العلمي .

- **الولاية** :بالنسبة للولاية التي يقطنها الطالب فأغلب الطلبة من ولاية ميلة وذلك بنسبة 55%، تليها ولاية قسنطينة بنسبة 30%، ثم ولاية أم البواقي بنسبة 15%.

ويتضح أن اغلب أفراد العينة هم من سكان ولاية ميلة وذلك بحكم القرب الجغرافي من ولاية قسنطينة .

- **مكان السكن** :فقد توزع بالنسب التالية : شبه حضري 47%، حضري36%، الريفي7%.

وتوزيع النسب على هذا النحو ذو علاقة بالمؤشر السابق بحكم أن اغلب الطلبة ضمن ولاية ميلة ينتمون الى فضاءات شبه حضرية .

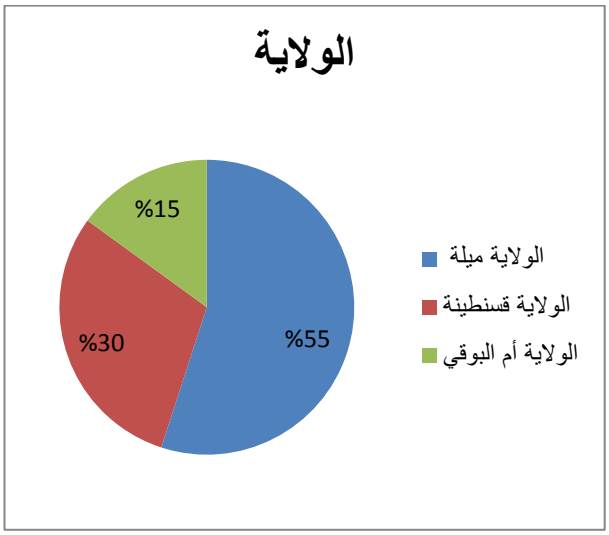

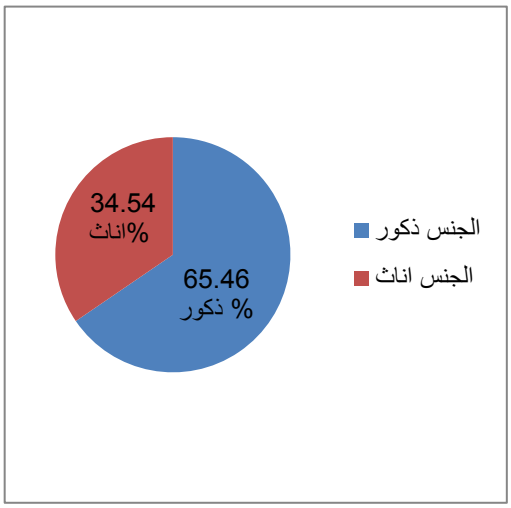

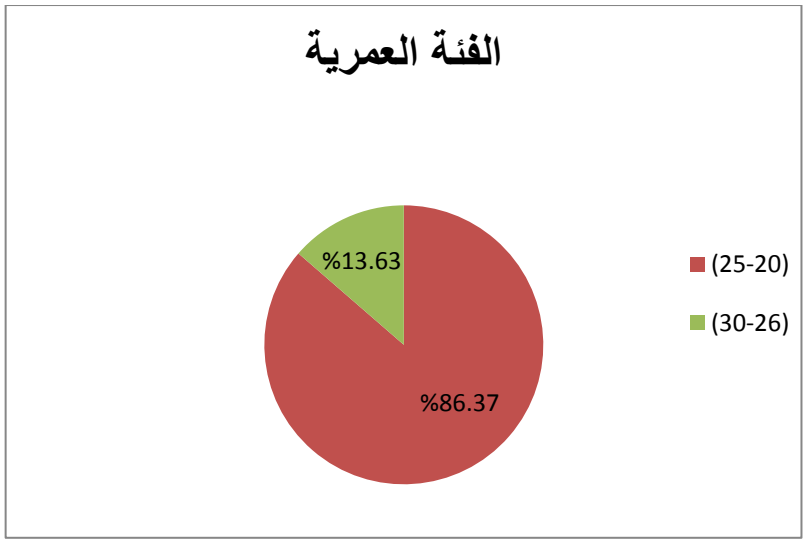

المعرفة المتعلقة بالمؤسسة السياسية

الجدول رقم 2: الفرق بين الدستور والقانون

الايطار الاجمالي للتشريع		الاطار التفصيلي للتشريع	
ت 96	ن % 87,27	ت 14	ن % 12,73

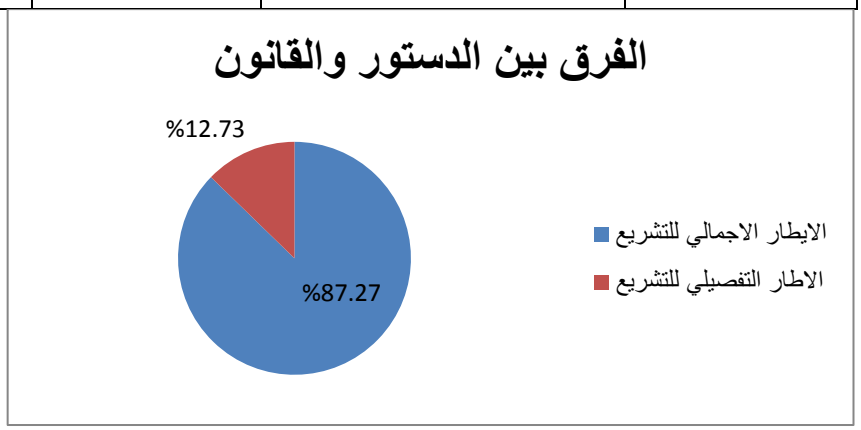

نلاحظ أن أغلب أفراد العينة أجابوا أن الدستور يمثل الإطار التشريعي للدولة وذلك بنسبة 87.42%.بينما شكل من أجاب أنه الاطار التفصيلي للتشريع نسبة. 12.58%

ومن المعلوم أن الدستور يمثل الاطار الاجمالي للتشريع بمعنى أنه يعبر عن المرجعية الهوياتية من جهة والقانونية التي تنبثق منها كافة التشريعات ،في حين يشكل القانون ترجمة تفصيلية لتلك المنطلقات بما تحويها من تشريعات متعلقة بالاحوال المدنية أو الأحوال الشخصية ،الأحوال الجزائية .

وهذا مؤشر احصائي يدل على ادراك جزئي لهذا التفصيل القانوني ،كما أنه يعبر عن ادراك شريحة واسعة من الطلبة لفارق مهم بين مصطلحين مهمين في الثقافة السياسية .

الجدول رقم 3 : الدساتير المتعاقبة على الجزائر.

دستور 1963	دستور 1976	دستور 1989	دستور 1996	دستور 2016
ت 25	ت 17	ت 46	ت 16	ت 6
% 22,72	% 15,45	% 41,81	% 14,54	% 5,45

- يكشف هذا الجدول عن مؤشر في غاية الأهمية وهو متعلق بالتاريخ السياسي للجزائر، حيث كشف أغلب المبحوثين عدم معرفتهم الدقيقة بالتعاقبات التي عرفتها الجزائر من الناحية الدستورية .
- وتشير النسب المبينة أعلاه في الجدول أن أعلى نسبة هي دستور 1989 وذلك ب 41.81%،يليه دستور 1963 وذلك بنسبة بلغت22.72%ثم دستور 1976،ثم دستور 1996،وانتهاءا بدستور 2016.

والدساتير المتعاقبة على الدولة الجزائرية بهذا الشكل تعكس تأثيرات المتغيرات السياسية الداخلية والاقليمية وحتى الدولية على التطور الدستوري الحاصل ،بمعنى آخر أن طبيعة

الأحداث التي تطال الدولة من شأنها أن تجعل شكل النظام ذا طابع أحادي ،وفي أحيان أخرى وتحت ضغوط سياسية واقتصادية يتم استحداث مواد ونصوص تضيف شيئا من المرونة .

ويعبر هذا المؤشر الاحصائي عن نقص في ادراك التعاقبات الدستورية الي عرفتها السياسة الجزائرية .

الا ان الملاحظ أن هناك ادراكا معتبرا لدستور 1989 وهو يدل على خصوصية هذا الدستور كونه عبر عن مرحلة معينة تبعها العديد من الأحداث السياسية المهمة ،اضافة لدستور 1963 وهوما يعبر عن ادراك معين لمرحلة ما بعد الاستقلال وما حملته من تأسيس لكيان الدولة الجزائرية وبناء مؤسساتها .

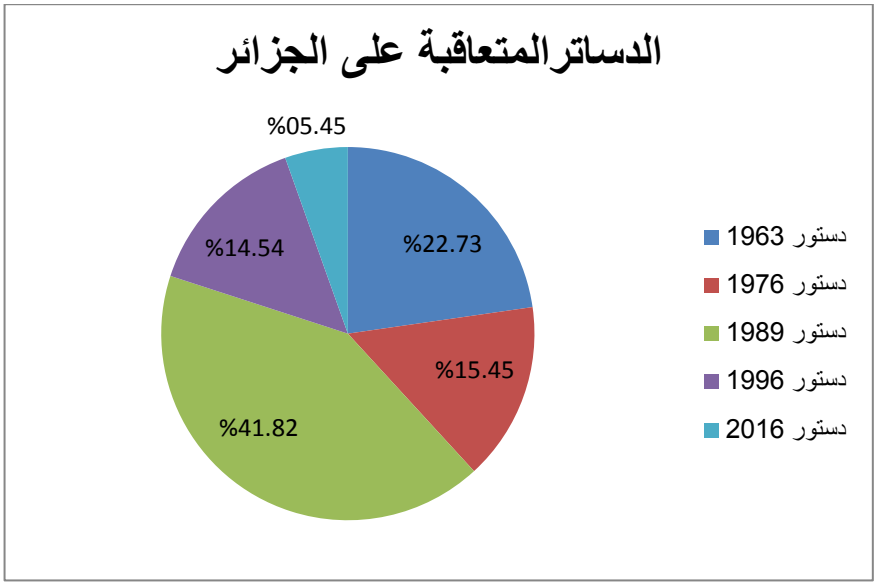

الجدول رقم 4 : اقرار التعدية الحزبية

دستور 1989		اخرى تذكر	
ت 48	% 43,63	ت 62	% 56,37

- حظ أن نسبة من أشار الى دستور 1989 بلغت 43.63% في حين شكلت الاجابات الأخرى 57.37% بما في ذلك الاجابات العشوائية التي ذكرت سنوات لم تعرف فيها الجزائر دستورا أو تعديلا .

- والواقع السياسي الجزائري عرف نظام الحزب الواحد، وكان لزاما عليه استحداث دستور ينقل الدولة الى شكل أكثر حداثة وتعبيرا عن حقوق المواطن والحياة العصرية ،الا أن دستور 1989 لم يكن طفرة دستورية –ان صح التعبير –بل شكل دستور 1967 ارهاصا ممهدا له ،اضافة الى أن جملة الأحداث ذات الطابع الاقتصادي، ونعني به فشل سياسات التسيير

جعلت الدولة تتجه نحو ضرورة احداث تغيير حقيقي ،كل هذا لا ينبغي عزله عن الواقع العالمي والاقليمي السائد في تلك الفترة ،والمتمثل في تآكل المعسكر الشرقي وانهيار منظومته السياسية والاقتصادية في العالم

ويكشف هذا المؤشر عن عدم الدقة المعرفية لهذه الجزئية ،وعلى الرغم من هذا فقد شكلت أحداث الاضطراب السياسي التي عرفتها الجزائر معلما مهما يكشف عن رغبة الطلبة في ادراك تفاصيل الأزمة.

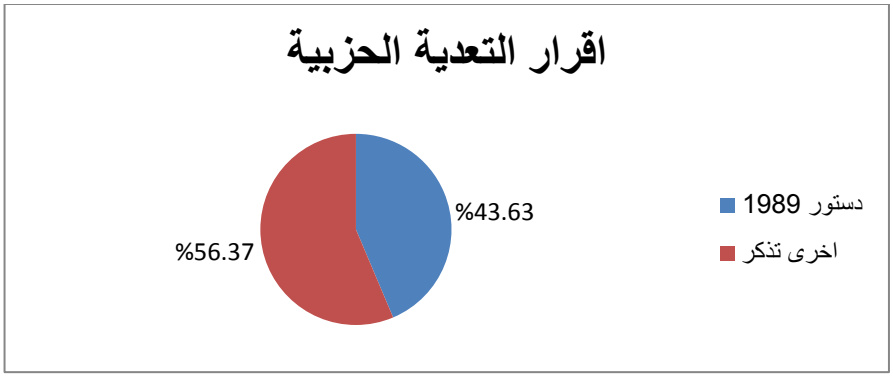

الجدول رقم 5 : التعديلات التي لحقت بالدستور الجزائري

تعديل 1979	تعديل 1980	تعديل 1988	تعديل 2002	تعديل 2008	تعديل 2016
ت 10	ت 13	ت 29	ت 14	ت 23	ت 20
11%	% 11,81	% 26,36	% 12,27	% 20,90	%18,18

نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين هم على دراية بالتعديلات الدستورية لسنة 1979 بلغت11%،في حين بلغت نسبة من هم على دراية بالتعديلات الدستورية لسنة 1980ما يقدرب11.81%، كذلك بلغت نسبة من هم على دراية بدستور 1988 ما يقدر ب26.36% في حين شكلت نسبة من أشار الى تعديل 2002 ما يقدر ب12.27%،وأخيرا شكلت نسبة المبحوثين الذين أشاروا الى تعديلات 2016 ما يقدر ب 18.18% .

وقد عرفت الجزائر جملة من التعديلات الدستورية بدءا من جويلية 1979 وذلك بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد وتم بمقتضاه تعديل مدة العهدات الرئاسية والاجراءات اللازمة في حالة مرض الرئيس .ليليه دستور جانفي 1980 وعني هذا التعديل بالجانب الاقتصادي حيث تم تأسيس مجلس محاسبة مالية ،أعقبه تعديل آخر في نوفمبر 1988،وذلك بعد أحداث أكتوبر وفيه تم تفصيل صلاحيات الرئيس وبعض النواحي في السياسة الخارجية الجزائرية ،ليليه تعديل افريل –2002وذلك بعد جملة من الأحداث أبرزها فرض حالة الطوارئ وذلك بعد حالة الاضطراب التي عرفتها البلاد–وتم بمقتضى هذا التعديل اعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية ،وأعقب هذا التعديل تعديل نوفمبر 2008والذي يسمح لرئيس الجمهورية بالترشح لعهدات غير قابلة للتجديد كل 5سنوات ،وفي النهاية كان تعديل 2016 والذي ركز على الوحدة الوطنية واحترام حقوق المواطنين اضافة الى امداد المعارضة البرلمانية بالوسائل التي تمكنها من أداء دورها بفاعلية .

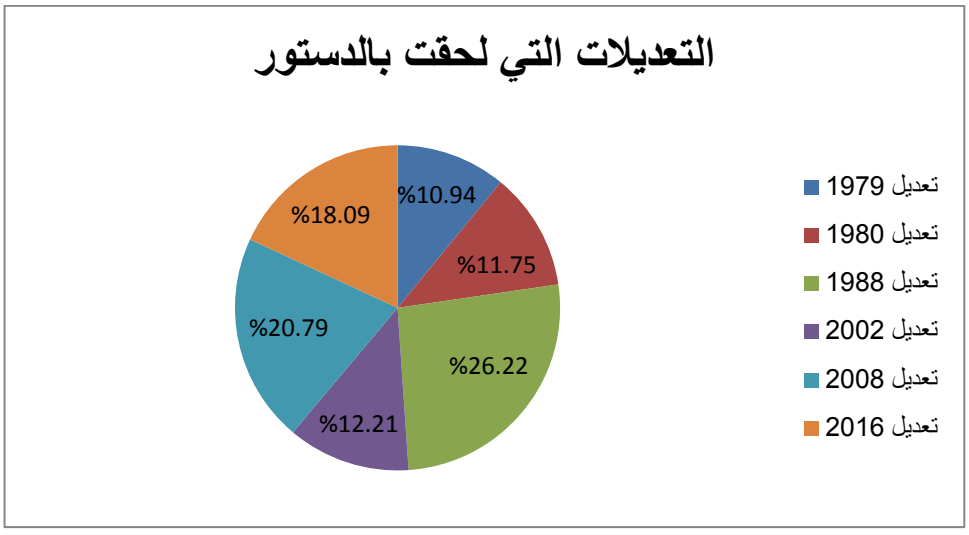

- ويكشف هذا المؤشر الاحصائي عن نقص في ادراك تلك التعديلات الدستورية التي عرفها التاريخ السياسي الجزائري مع ادراك جزئي لتعديل 1988،وذلك يرجع حسب رأي الباحث الى نتائج هذا التعديل الذي أفرز التعددية ،ومن ثم وقوع الدولة في جملة الأزمات التي لا زالت آثارها الى الآن .

الجدول رقم 6 :الفرق بين المرسوم والمقرر

الاول صادر من رئس الجمهورية او الوزير الاول والثاني صادر من الوزير			
صحيح		خطأ	
ت 73	% 87,27	ت 37	% 12,73

- نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين أجابو بصحيح بلغت66.36%. في حين بلغت نسبة من أجاب بخطأ33.63%.
- والمصطلحات مثل المرسوم والقرار والمقرر والتعليمة وغيرها ،تعد من المصطلحات القانونية الاساسية المهمة والمشتركة بين مجالي العلوم السياسية والقانونية على حد سواء .
- ويدل هذا المؤشر الاحصائي على قصور معرفي في ادراك الطلبة لتلك الفوارق بين المصطلحات القانونية،وشيوع الترادف اللفظي والمعنوي في مختلف الاطر الفكرية

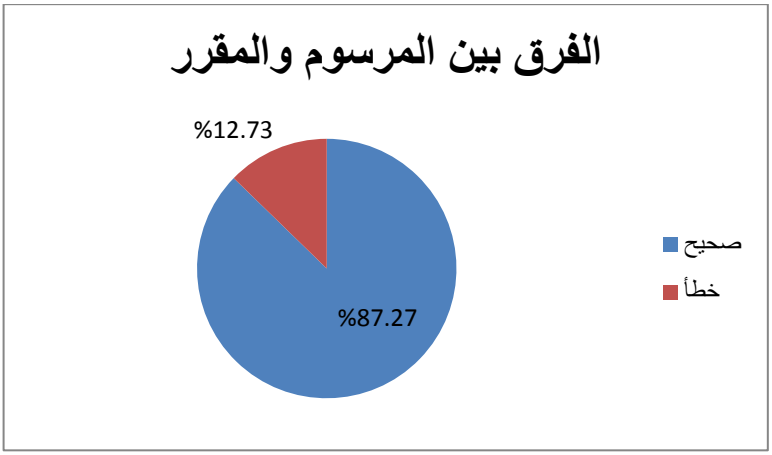

الجدول رقم 7 : المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة

الاطار التشريعي للدولة		الاطار القضائي للدولة	
ت 96	% 87,27	ت 14	% 12,73

- نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الاول هو87.27 %بمعنى أن المجلس الشعبي الوطني يمثل الاطار التشريعي للدولة في حين بلغت نسبة الخيار الثاني أي الاطار القضائي للدولة12.37% وهو يكشف عن ادراك لابأس به لهذه الجزئية من قبل الطلبة.

وتعتبر هاتان المؤسستان الوطنيتان بمثابة اطار تشريعي للدولة ويعبر هذا المؤشر الاحصائي عن ادراك جيد من الطلبة لهذه الجزئية من خلال معرفة الدور المناط بالمؤسستين .

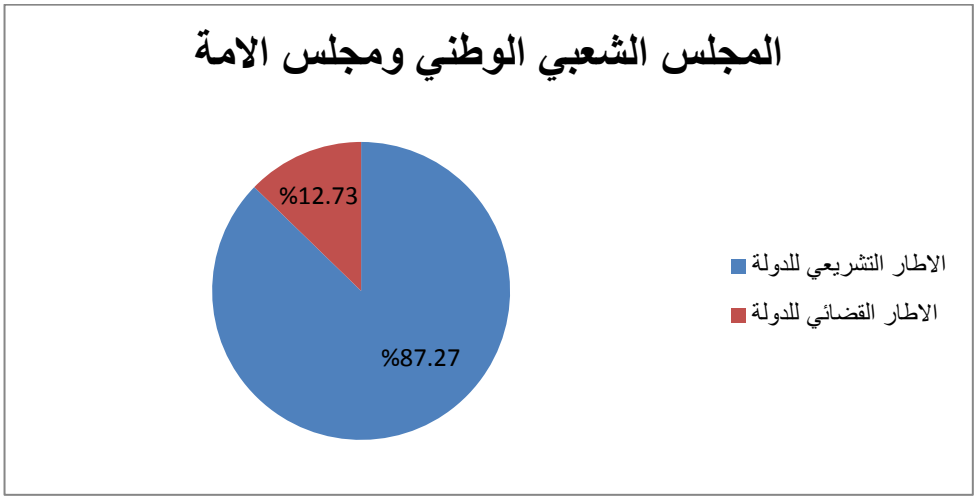

الجدول رقم 8 : عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني

462عضوا		320عضوا		210عضوا	
ت 47	33%	ت 47	%42,72	ت 26	%23,63

- نلاحظ أنم نسبة من أجاب على الخيار الأول 43.63%أي أن عدد اعضاء المجلس الشعبي الوطني يبلغ 462 عضوا ، في حين بلغت نسبة من اجاب على الخيار الثاني42.72% ،أما من اجاب على الخيار الثالث فكانت نسبته 23.63 %،
- والمجلس الشعبي الوطني هو تلك المؤسسة المناطة بالجانب التشريعي ،ويبلغ عدد أعضائها 462عضوا ،وينتخبون عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري ،أما مجلس الأمة فيضم 144عضوا 96منهم ينتخبون عن طريق الاقتراع غير المباشر ،في حين يعين رئيس الجمهورية باقي الاعضاء
- وهذا المؤشر الاحصائي يكشف عن عدم المعرفة الدقيقة لهذه الجزئية ،بمعنى أن مستجدات العمل السياسي ضمن هذه المؤسسة لا تستلفت اهتمام الطلبة .

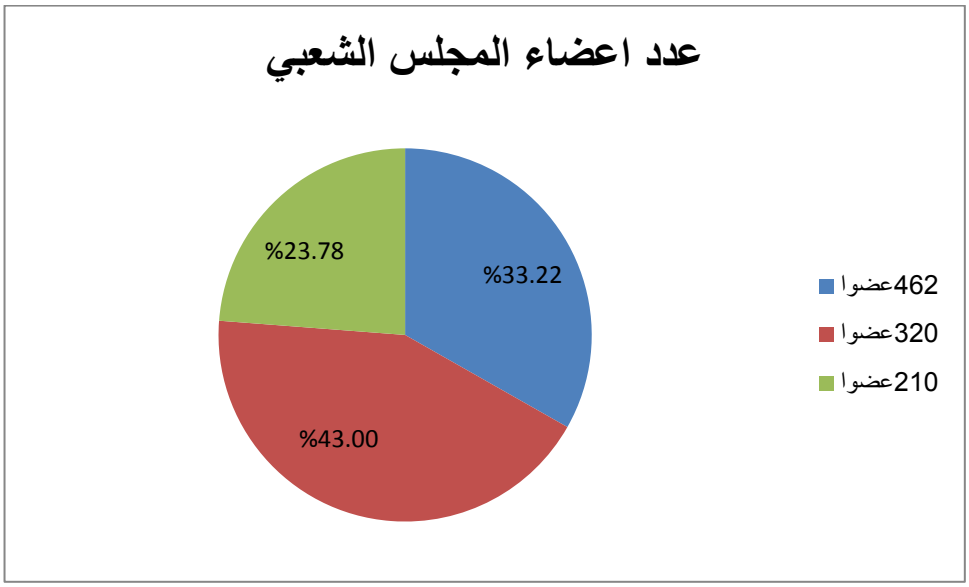

المعرفة المتعلقة ببعض الشخصيات الوطنية والعالمية:

الجدول رقم 9 : الرئيس الجزائري هواري بومدين أول رئيس للجمهورية

صحيح		خطأ	
ت 91	% 82,73	ت 19	% 17,27

- تشير نسبة المبحوثين الذين أجابوا بـ**صحيح 82.36%**،في حين بلغت نسبة من أجاب بـ**خطأ 17.27 %**.

والرئيس الجزائري هواري بومدين من الشخصيات الوطنية والسياسية ذات الثقل في التاريخ الجزائري ،والتي عملت على استقلال الهوية الوطنية ،وتثبيت دعائم الاستقلال ،غير أنه تولى رئاسة الجمهورية بعد التصحيح الثوري سنة 1965

وهذا المؤشر الاحصائي يكشف عن عدم الدقة المعرفية لتفاصيل التاريخ السياسي الجزائري ولعل الحضور الشعبي لهذه الشخصية هو الذي رسخ في الاذهان أنه بمثابة أول رئيس للجزائر ،سيما أن توليه الرئاسة في مرحلة مبكرة من الاستقلال

-

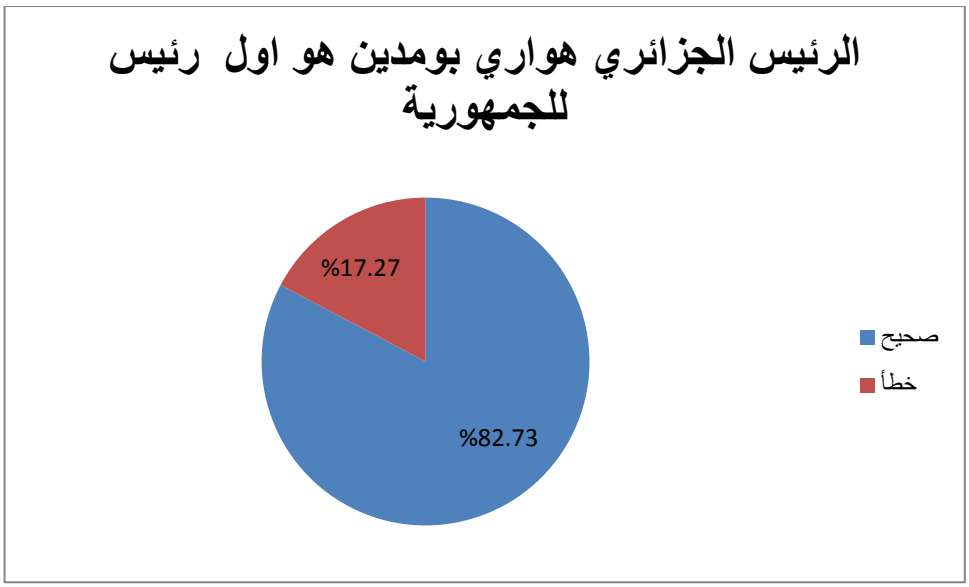

الجدول رقم 10 : حسين آيت أحمد رئيس حزب RCD

صحيح		خطأ	
ت 69	% 62,73	ت 7	% 37,27

- نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين أجابو بصحيح 62.72%بينما بلغت نسبة من أجاب بخطأ 37.14%

ويعد حسين آيت أحمد من الشخصيات المعروفة بالنضال ضد الاستعمار الفرنسي ،وبدأ نشاطه بالانضمام الى حزب الشعب الجزائري ،وفي عام 1947 أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية،وبعد الاستقلال أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية F.F.S

ويؤكد هذا المؤشر الاحصائي أن عدم الدقة المعرفية يرجع الى عدم وجود تأثير حقيقي للفاعلين السياسيين في الأوساط الاجتماعية ،اضافة الى حضور الهوية الأمازيغية في كلا الحزبين جعل من الطلبة يخلطون بينهما.

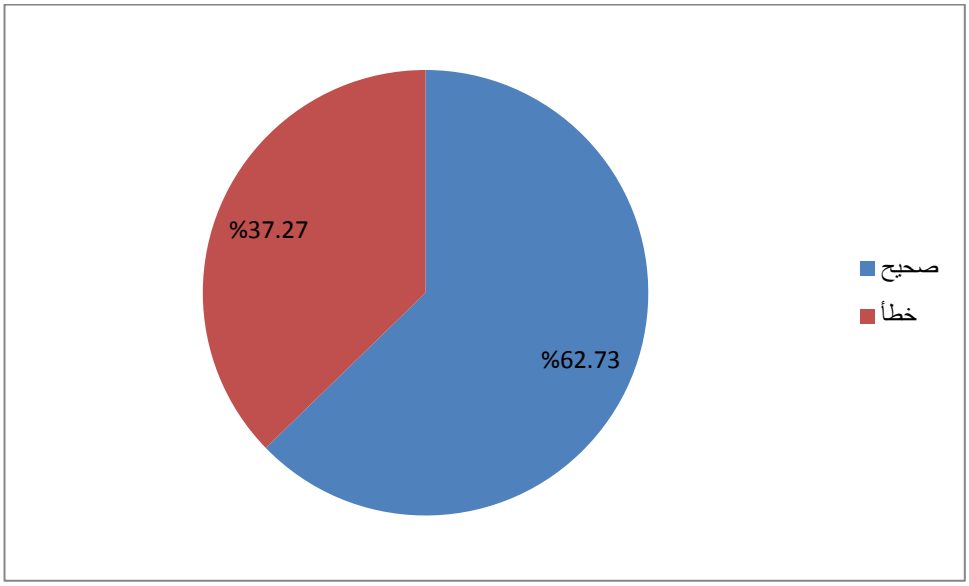

الجدول رقم 11 : لويزة حنون رئيسة حزب العمال

صحيح		خطأ	
ت 103	% 93,63	ت 7	% 6,36

- نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بصحيح بلغت 94.34%في حين بلغت نسبة من أجابو بخطأ5.66% .

- ولويزة حنون من الشخصيات السياسية المعروفة في الوسط الجزائري ،لما تجسده من حضور وسط الحراك السياسي ،وهي امرأة سياسية يسارية والأمينة العامة لحزب العمال ،وترشحت في رئاسيات 2009،ورئاسيات 2014 .في سنة 1990 أعلنت تأسيس حزبها وهو امتداد للحركة اليسارية التي كانت تنشط عام 1980.
- وهذا المؤشر الإحصائي يدل وبوضوح على معرفة هذه الجزئية ،والتي اتسمت بنوع من الحضور ،سيماوأننا قلما نجد حضور العامل النسوي في الحياة السياسية بوضوح.

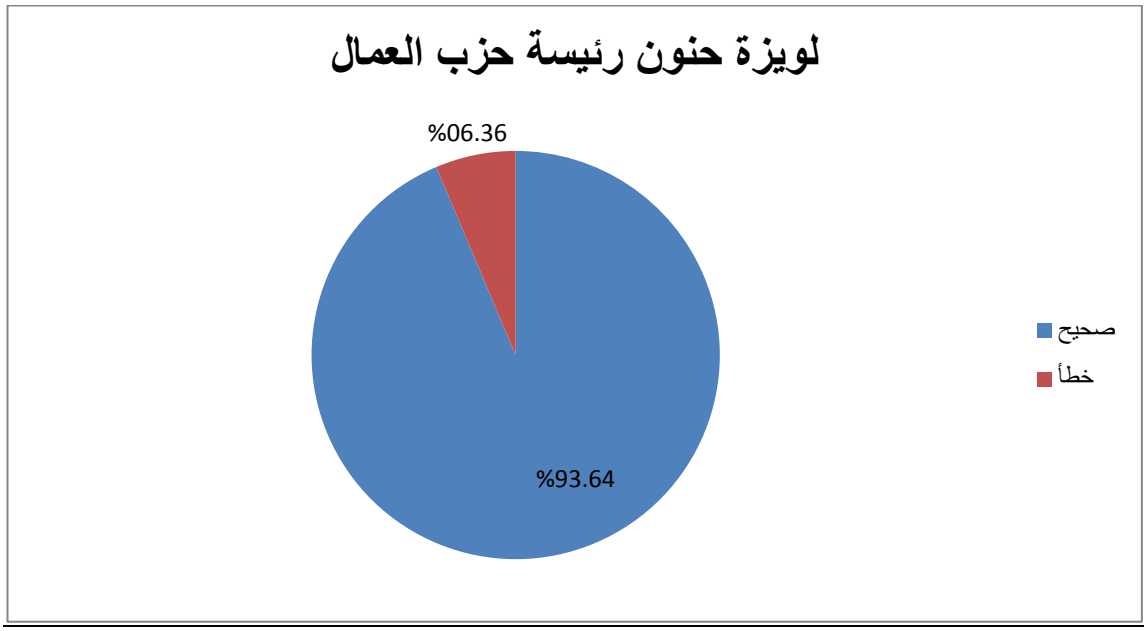

الجدول رقم 12 : أحمد بن بيتور من أهم

من اهم الشخصيات الاقتصادية ورئيس حكومة سابق		شخصية دبلوماسية حالية	
ت 30	% 27,27	ت 80	% 72,73

- تشير نسبة من أجاب على السؤال المطروح بأن أحمد بن بيتور من أهم الشخصيات الاقتصادية ورئيس حكومة سابق الى 27.27%، في حين بلغت نسبة من أجاب على الخيار الثاني كونه شخصية دبلوماسية 72.72%،وأحمد بن بيتور شخصية معروفة في الوسط السياسي حيث عمل وزيرا للاقتصاد ،وهو سياسي ورئيس حكومة سابق .

- ويدل هذا المؤشر الاحصائي على قصور كبير في معرفة هذه الشخصية الاقتصادية التي لعبت دورا هاما ،اضافة الى جملة الآراء التحليلية العميقة حول مشكلات الاقتصادية الوطنية .

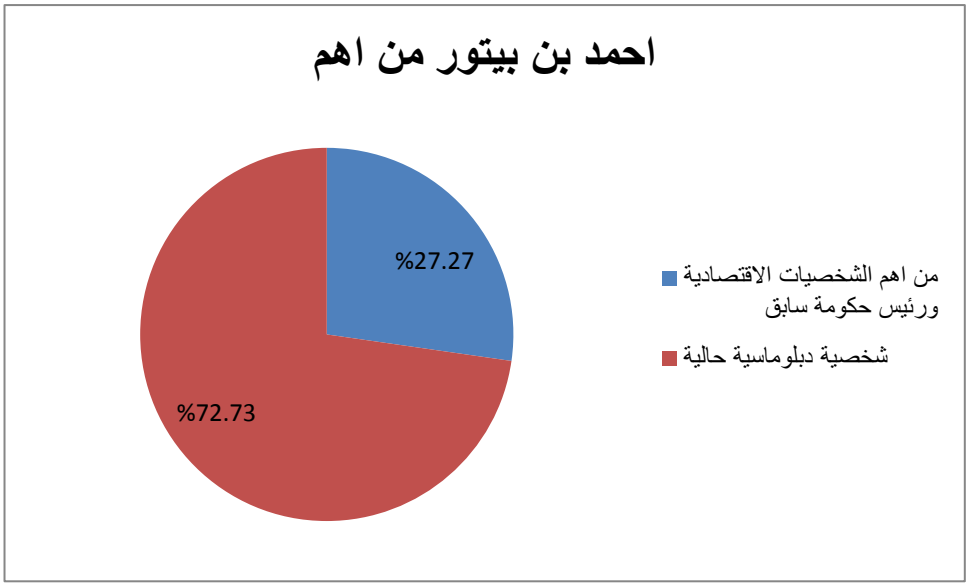

-

الجدول رقم 13 : سيد أحمد غزالي شغل مابين 1991-1992

رئيس حكومة		وزير الطاقة و المناجم	
ت 43	% 39,09	ت 67	% 60,91

نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الأول بلغت 38.84% في حين بلغت نسبة من أجاب على الخيار الثاني61.16%

وسيد احمد غزالي من الشخصيات السياسية المعروفة ،وهو سياسي ورئيس حكومة سابق ،تقلد المنصب سنة 1991 خلفا لمولود حمروش الى غاية سنة 1992 أي فترة حكم الشاذلي بن جديد ،كما عمل وزيرا للخارجية 1989-1991.

ويكشف هذا المؤشر الاحصائي عن تدني واضح في معرفة هذه الشخصية وهو ما يدل على عدم حضورها بشكل كبير في الادراك السياسي للطلبة.

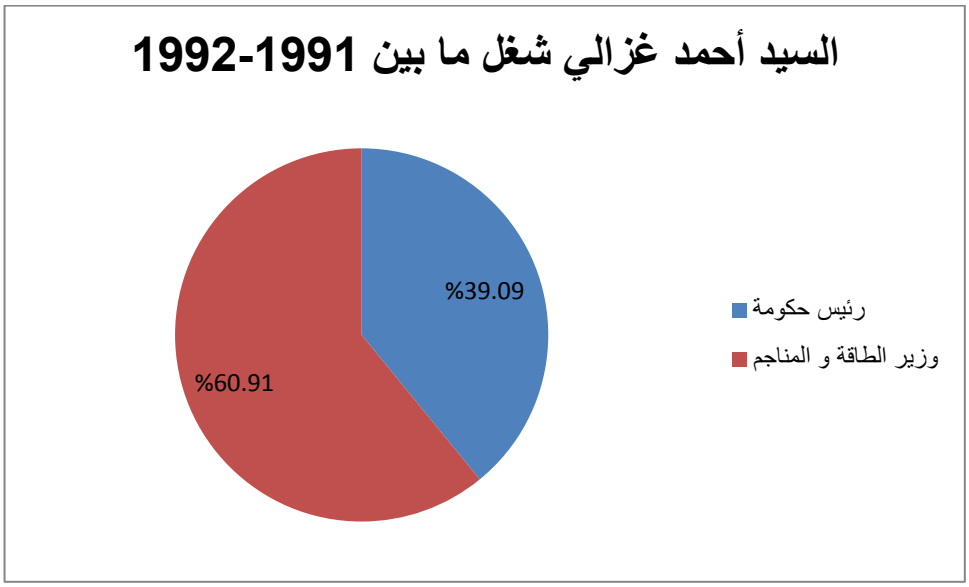

الجدول رقم 14 : ايمانويل ماكرون هو الرئيس المنتخب للجمهورية الفرنسية

الاولى		الثانية		الخامسة	
ت 42	% 38,18	ت 47	% 42,72	ت 21	% 19,09

- نلاحظ أن نسشبة من أجاب على الخيار الأول بلغت 38.18% في حين بلغت نسبة من أحاب على الخيار الثاني 42.72% أما الخيار الثالث فبلغت نسبته 19.09 % .
- والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون هو الرئيس الثامن للجمهورية الفرنسية الخامسة ،وفي أفريل 2016 أسس حزب الى الأمام ،وفي نوفمبر 2017أعلن عن ترشحه للانتخابات الرئاسية الفرنسية وفاز في الانتخابات من نفس السنة بعد فوزه على منافسته ماري لوبان .
- ويكشف هذا المؤشر الاحصائي عن نقص ملحوظ في ادراك هذه الجزئية من التاريخ السياسي الفرنسي ،ولربما يعمل الارث التاريخي ممثلا في الاستعمار الفرنسي للجزائر دورا في تجاهل الطلبة لهذه الجزئية أو عدم علمهم بها من الأصل .

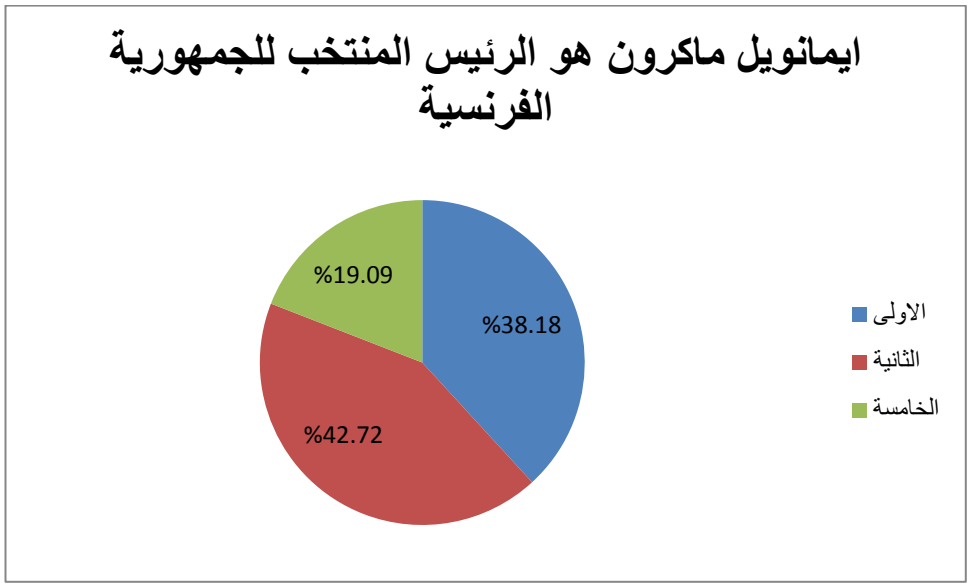

الجدول رقم 15 : ديلمار روسيف هي رئيسة

الارجنتين		كوبا		البرازيل	
ت 35	% 31,81	ت 37	% 33,66	ت 38	% 34,54

نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الأول بلغت 31.81% أي أنها رئيسة الأرجنتين في حين بلغت نسبة من أجاب على الخيار الثاني أي أنها رئيسة كوبا 33.36%أما الخيار الثالث فكانت نسبته34.54% أي أنها رئيسة البرازيل .

وديلمار روسيف هي سياسية برازيلية ورئيسة البرازيل السادسة والثلاثون 2011-2016،وهي عضو فعال في حزب العمال البرازيلي ،عينت من قبل الرئيس لولا داسيلفا كوزيرة لشؤون الرئاسة وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب .

وتقارب النسب على هذا النحو مؤشر احصائي على عدم ادراك الطلبة لهذه الجزئية بشكل كاف .

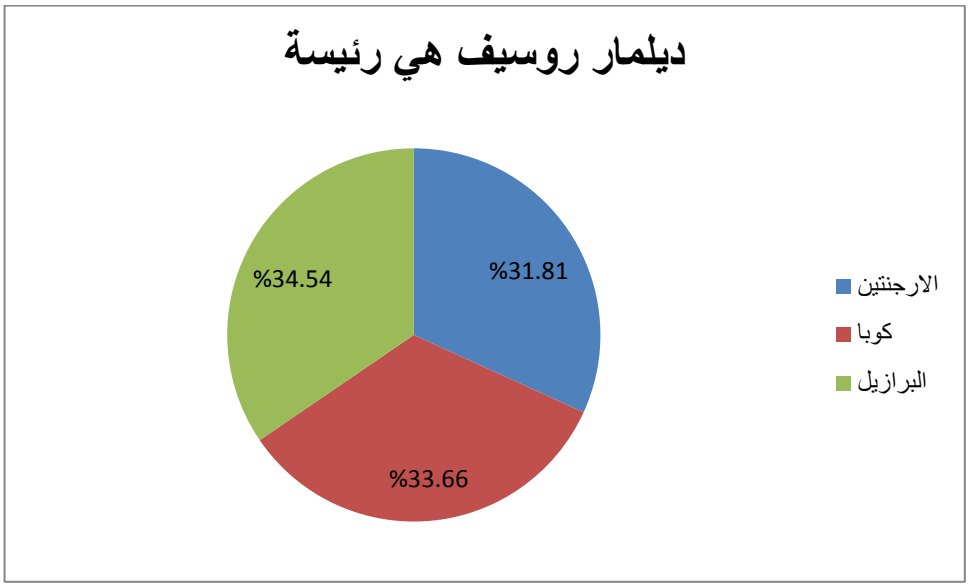

الجدول رقم 16 : لويس داسيلفا رئيس البرازيل

صحيح		خطأ	
ت 48	% 43,63	ت 62	% 56,37

نلاحظ أن نسبة من أجاب بصحيح بلغت 43.63% في حين بلغت نسبة من أجاب خطأ56.37%

ولويس داسيلفا هو رئيس البرازيل الخامس والثلاثون ،انتخب رئيسا عام 2002،ثم أعيد انتخابه عام 2006، وقد اختير كشخصية العام في 2009 من قبل صحيفة LE MONDEالفرنسية ،وعرف بتقديمه لبرامج الاصلاح الاجتماعي لحل مشكلة الفقر ،كما لعب دورا هاما في تطور العلاقات الدولية بما في ذلك البرنامج النووي الايراني ومشكلة الاحتباس الحراري .

ويكشف هذا المؤشر عن ادراك معتبر نوعا ما لهذه الشخصية ويرجع السبب في نظر الباحث الى الأثر الملحوظ الذي تركته سياسة هذا الرئيس سيما في الجانب الاقتصادي ،والذي يعد بمثابة حالة مثالية بالنسبة لأغلب المبحوثين .

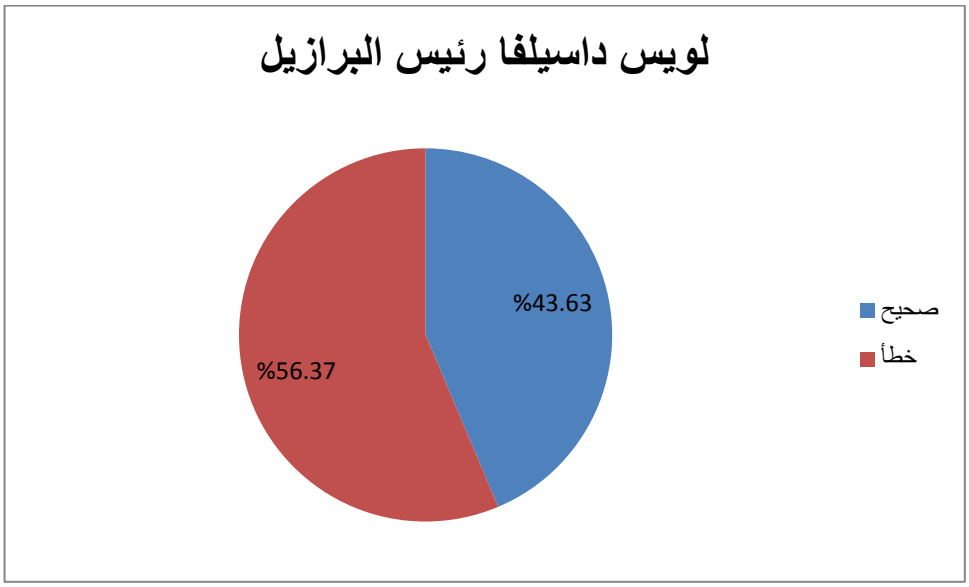

استيعاب الطالب للمسطلحات السياسية:

الجدول رقم 17 :مسطلح الأبارتهيدAPARTHAID

شكلا من المواطنة		الية تسير		نظام تفرقة عنصري	
ت 36	% 32,27	ت 40	% 36,36	ت34	% 31,37

- شكلت نسبة من أجاب على الخيار الأول 32.56% في حين شكلت نسبة من أجاب على الخيار الثاني 36.47% أما الخيار الثالث فكانت نسبته 30.97%.
- وتجدر الاشارة أن هذا المصطلح يعد من المصطلحات السياسية المهمة ،وهو يعني نظام تفريق عنصري على أساس الدين أو اللون أو العرق ،وبمعنى أدق يعني نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا سنة 1948،حتى تم الغاء النظام بين الأعوام 1990-1993،ويهدف الى خلق اطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية
- للأقلية ذات الأصول الأوروبية

وتقارب النسب بهذا الشكل يعد مؤشرا على غياب معنى هذا المفهوم في الوسط الطلابي ،على الرغم من أنه دارج في الحياة السياسية، والتاريخ المعاصر يشتمل على ممارسات عنصرية على غرار ما حدث في جنوب افريقيا وما يحدث حاليا في فلسطين .

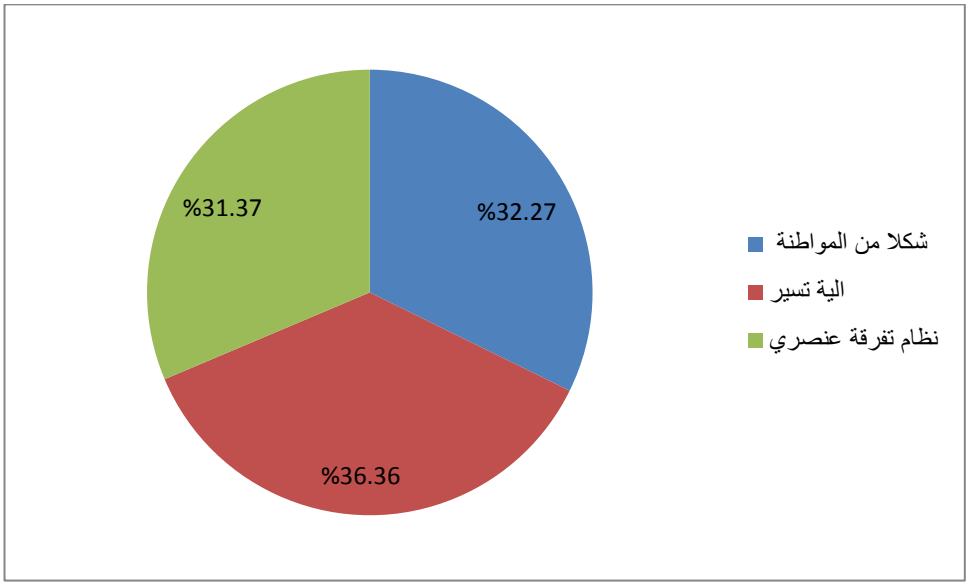

الجدول رقم 18 : الأوتوقراطية صورة من صور

الحكم الديمقراطي		الحكم الديكتاتوري	
ت 75	% 68,18	ت 35	% 31,82

–نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الأول بلغت 68.18 %،أي أنه يعني الحكم الديمقراطي في حين بلغت نسبة من أجاب على الخيار الثاني 31.82% ،أي أنه يعني الحكم الديكتاتوري والاوتوقراطية صورة من صور الحكم الديكتاتوري تكون السلطة فيه بيد شخص واحد بالتعيين لا بالانتخاب ،وقد تكون الأوتوقراطية معلنة كما هو الحال في الأحزاب الفاشية.

ويدل هذا المؤشر الاحصائي على نقص في ادراك معنى هذا المفهوم نظرا لعدم تداوله، وتقارب النسب هو مؤشر احصائي ينم عن عدم إدراك دقيق لهذه الجزئية.

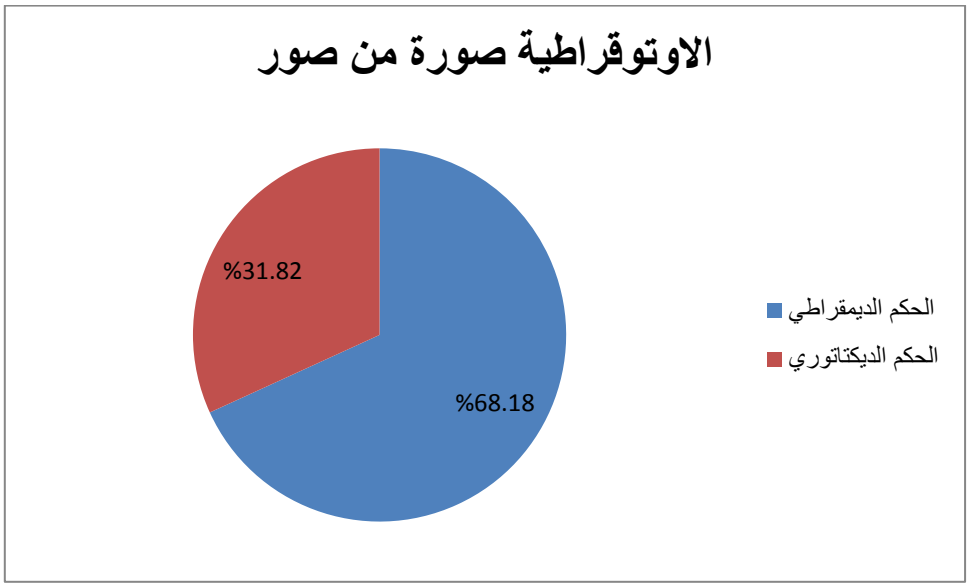

الجدول رقم 19 :حكومة التكنوقراط تعني

حكومة الفنيين المتخصصين		الحكومة الشرعية		الحكومة النخبية	
ت 38	% 34,54	ت 39	% 35,46	ت 33	%30

نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الأول بلغت % 34.54وشكل الخيار الثاني نسبة35.45% أما الخيار الثالث فشكل نسبة 30% .

وتعني حكومة التكنوقراط حكومة الفنيين المتخصصين وتعود الى أصل الكلمة TECHNOبمعنى تقني ،وCRACYبمعنى حكم ،وهي بهذا المعنى تدل على أن الأولوية في ادراة شؤون الدولة للخبراء والمتمرسين. ويرجع تقارب النسب إلى نقص في معرفة الفروق بين مضمون هذا المسطلح وغيه من المصطلحات .

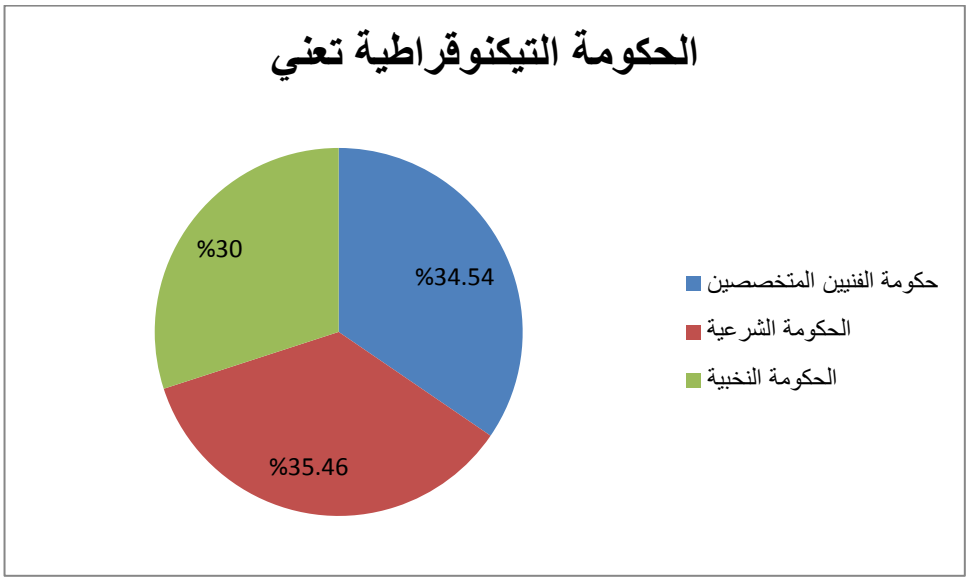

الجدول رقم 20 :الثيوقراطية تعني

حكم ديني		حكم مدني	
ت 42	% 38,18	ت 68	% 61,82

شكلت نسبة الخيار الأول بمعنى أنه حكم ديني ما نسبته 38.18%،في حين شكلت نسبة الخيار الثاني ما نسبته 61.82%أي الحكم المدني .

والفرق بين كلا النمطين أن الأول يستمد شرعيته من المقدس ممثلا في النصوص الدينية ومختلف تأويلاتها ،في حين يستمد الثاني شرعيته من الحياة الدنيوية التي لا تتسم بطابع القداسة .

ومصطلح الثيوقراطية لفظ مركب من لفظين THEOSوتعني الاله ، KRATOSوتعني القوة

وهو بهذا المعنى يعني الدولة الدينية أو الحكومة الدينية ،أي أن شرعيتها من جهة ،ومصادر التشريع فيها تنبني وفق المنظومة الدينية لا وفق الأعراف البشرية .

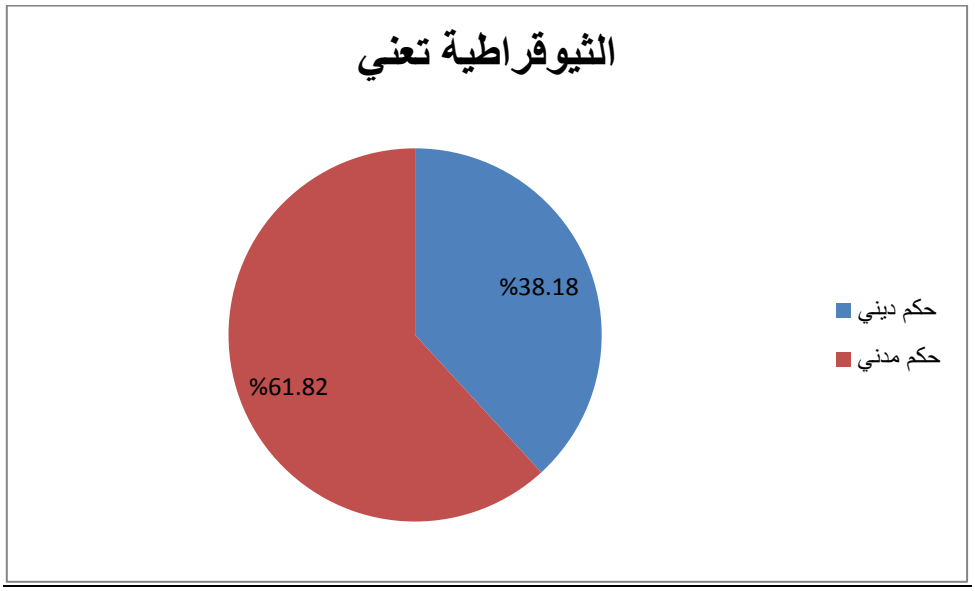

الجدول رقم 21 :الديمقراطية تعني

حكم الشعب		حكم الاقلية	
ت 96	% 87,27	ت 36	% 12,73

- نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الأول بغت 87.27 % وهي نسبة معتبرة في حين بلغت نسبة من أجاب على الخيار الثاني 12.73%

والديمقراطية مصطلح سياسي يعني ذلك الشكل ممن أشكال الحكم الذي يشارك فيه جميع المواطنين والمؤهلين على قدم المساواة –اما بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال ممثلين منهم– في اقتراح وتطوير واستحداث القوانين وهي بهذا تشمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة .

ويؤكد هذا المؤشر أن مصطلح الديمقراطية من المصطلحات السياسية الدارجة والمعروفة جدا في الوسط الطلابي ،ويرجع ذلك الى أن مضامين الديمقراطية بما تكفلها من حرية للتعبير ومساواة بين أفراد المجتمع يجعلها محط قبول وتمني في الوسط الاجتماعي فضلا عن الطلبة.

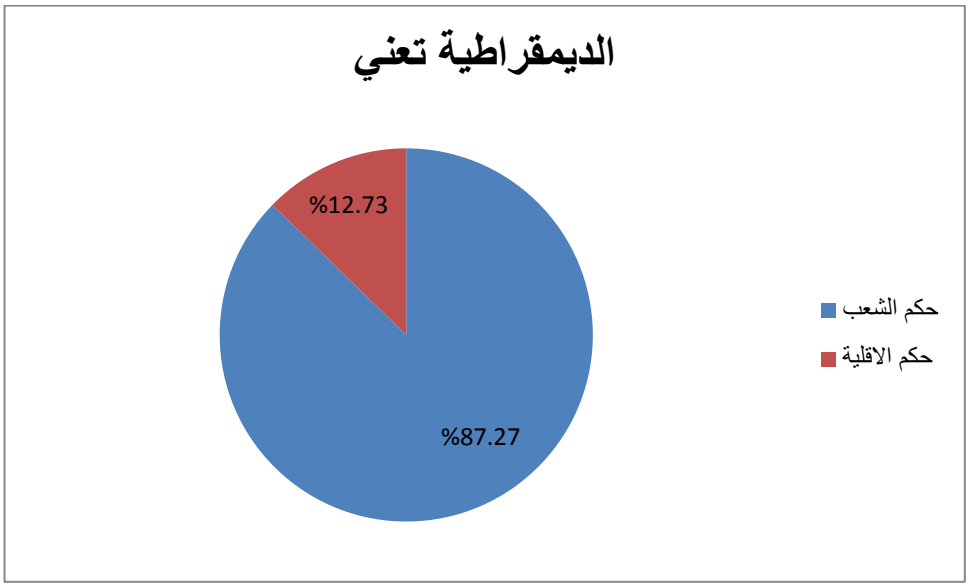

الجدول رقم 22 :المجتمع المدني يعد

مسسة حكومية تعزز نشاط الدولة		مؤسسة مستقلة	
ت 74	% 67,27	ت 36	% 32,73

بلغت نسبة من أجاب على الخيار الأول كون المجتمع المدني مؤسسة حكومية تعزز نشاط الدولة 67.27 في% حين بلغت من أجاب على الخيار الثاني أي انها مؤسسة مستقلة .%32.73

والمجتمع المدني هو مصطلح واسع ويقصد به عادة الجمعيات والمنظمات التي تؤسسها جماعة من الناس بطريقة طوعية ولا تتدخل في شؤونها المؤسسات الرسمية كالدولة ومؤسساتها ،ويدخل ضمن هذا الاطار المنظمات الخيرية غير الرسمية ،ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان .

ومن خلال هذا المؤشر الاحصائي أن هناك ادراكا خاطئا لماهية المجتمع المدني وطبيعة عمله ،وذلك لغياب تفعيل هذا المفهوم في الفضاءات الاجتماعية المختلفة بما فيها الجامعي .

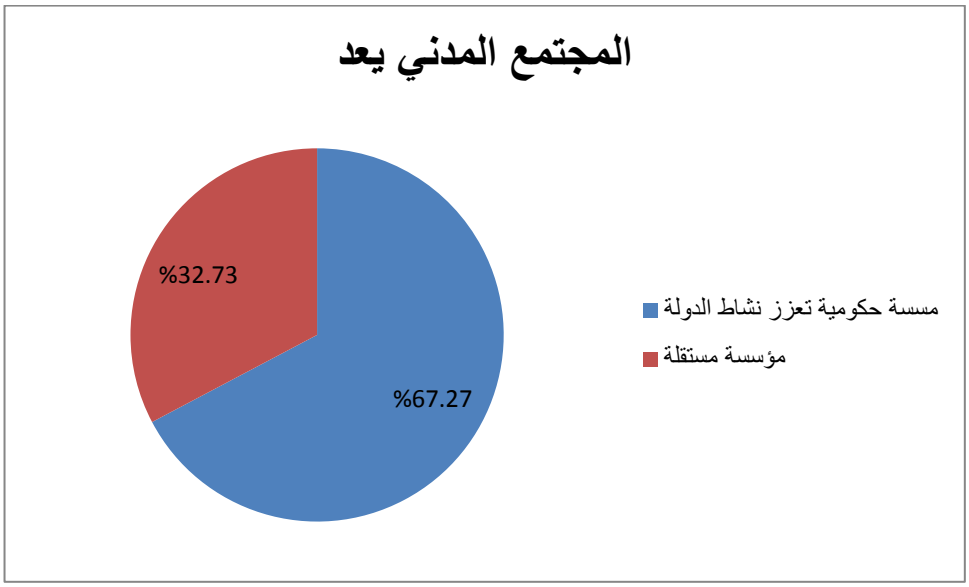

الجدول رقم 23 :العلمانية تعني

موقف محايد من الدين		موقف معادي للدين	
ت 26	% 23,63	ت 74	% 76,73

- شكلت نسبة من أجاب على الخيار أول 23.63 % في حين بلغت نسبة من أجاب على الخيار الثاني 76.37 %.
- وهذا المصطلح يطلق عليه كذلك البعض اللائكية وهو حركة فكرية سياسية ظهرت في اوروبا الغربية تدعو الى فصل السياسية عن الدين ،وابعاد سلطة الكنيسة ورجال الدين من التدخل في الشؤون العامة (شؤون الدولة)وفي الشؤون الخاصة (المتعلقة بحياة الفرد الخاصة).
- ووفقا لهذا المؤشر الاحصائي نلاحظ أن الانطباع الغالب على العلمانية كونها فكرة معادية للدين ،تستهدف استبعاده عن الشأن الاجتماعي ، في حين اعتبرت فئة قليلة من المبحوثين العلمانية موقفا محايدا الدين ،وهو ما يعكس الانقسام الاجتماعي الواضح في مجتمعنا حول هذا المصطلح بين مؤيد ومتحفظ .

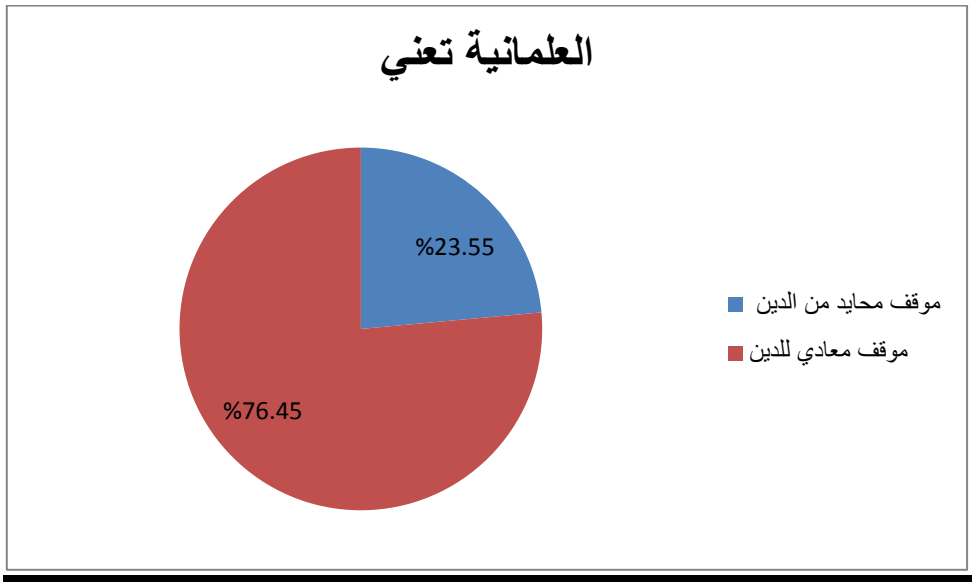

الرؤية التحليلية للطالب إزاء مختلف القضايا:

الجدول رقم 24 :إصلاح الواقع السياسي في الجزائر يحتاج إلى .

قيادة سياسية		رجال دين		مؤسسة سياسية	
ت 46	% 41,81	ت 44	% 40,01	ت 20	% 18,18

نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الأول بلغت 41.81 %في حين بلغت نسبة من أجاب على الخيار الثاني 40 % أما الخيار الثالث فشكل نسبة 18.18% .

ويمكن القول أن القيادة السياسية في العالم لعبت دورا بارزا في تغيير شكل النظم والسياسات الاقتصادية المختلفة على غرار دول كاليابان والصين وماليزيا ،اضافة إلى دور رجال الدين لما يحمله هذا الأخير من حوافز عاطفية تجعل أتباعه فاعلين في عملية التغيير .

الا أن هذا لا يتأتى الا من خلال دور فعال للمؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية ،التي تعمل على ضبط الحراك الاجتماعي وتنظيمه الحؤول دون احداث الفوضى ،ومن ثم فالمؤسسة ذات دور محوري وجوهري في الحياة الاجتماعية .

ويكشف هذا المؤشر الاحصائي عن وجهة نظر شائعة في المجتمع تعتبر أن الحلول السياسية والاقتصادية بيد شخصيات تملك من الكاريزما والثقة ما تملكه ،وهو ما يؤهلها للتغيير مع تجاهل فكرة المؤسسة والتي من دونها لا يمكن لأي شخصية أن تكون فاعلة .

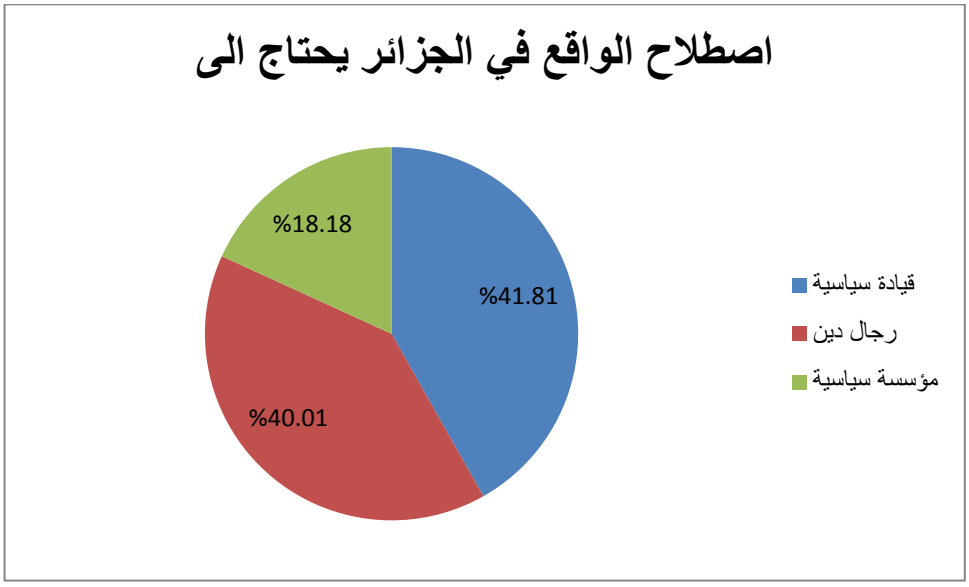

الجدول رقم 25 :هل انت من متتبعي الأخبار السياسية

دائما		احيانا		بتاتا	
ت 15	% 13,63	ت 27	% 24,54	ت 68	% 61,83

نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الاول بلغت 13.4% أي تلك الفئة التي تتابع الأخبار السياسية بشكل دائم وهي نسبة منخفضة ،في حين شكلت نسبة الخيار الثاني .22% وهي الفئة التي تتابع أحيانا ، أما الخيار الثالث فشكل نسبة 64% أي تلك الفئة التي لا تتابع بتاتا .

ومتابعة الأخبار السياسية تعد من أهم المصادر التي تعمل على خلق وعي سياسي ،سيما ان كانت تعتمد طرح الآراء التحليلية المختلفة ،أي أن النظرة الموضوعية لا يمكن الوصول اليها من خلال تبني وجهة نظر أحادية ،وانما من خلال عرض أي خبر أو تحليل على مرآة النقد والتمحيص .

وهذا المؤشر الاحصائي يلخص أهم العوامل التي تحول دون قيام وعي سياسي حقيقي،وذلك بسبب عدم التعاطي مع الأحداث السياسية المختلفة.

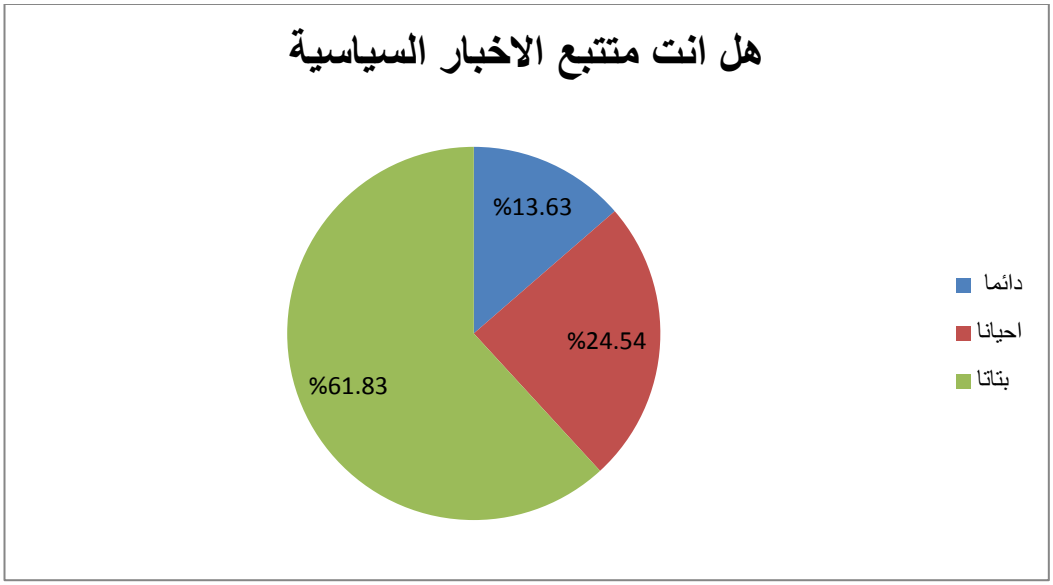

الجدول رقم 26 :اسباب التخلف السياسي في الجزائر والوطن العربي

مؤسسات الحكومة		طبيعة المجتمع		عوامل تاريخية وثقافية	
ت 79	% 71,81	ت 18	% 16,36	ت 13	% 11,83

- نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الأول بلغت 71.5%وهي أعلى نسبة وشكل الخيار الثاني نسبة 16.4% في حين شكل الخيار الثالث نسبة12.1%

ويدل هذا المؤشر الاحصائي عن تبني الشريحة الأوسع من الطلبة عن تلك الرؤية التي تحمل الأطراف الحكومية المسؤولية وراء جل المشاكل الاقتصادية والسياسية ،وهو ما يعكس تأثير الآراء الشعبية على وجهات نظر الطلبة والتي تتجاهل مختلف العوامل التي تلعب دورا في صياغة اطر محدودة تعمل على ترسيخ التخلف السياسي .

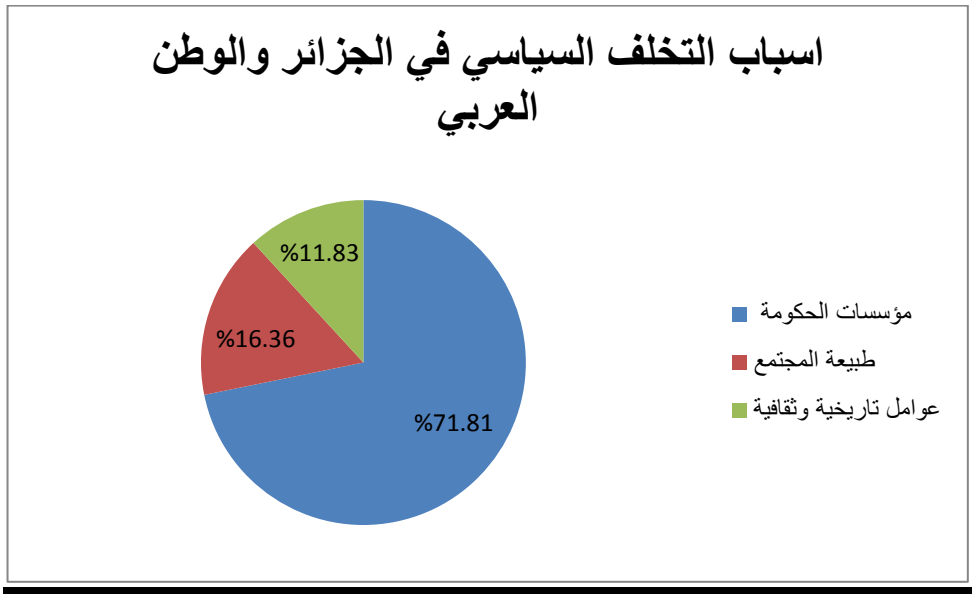

الجدول رقم 27 : أسباب ما يصطلح عليه الربيع العربي

مؤامرة خارجية		الفساد الاداري	
ت 83	% 75,45	ت 27	% 24,55

نلاحظ أن نسبة من أجاب على الخيار الأول بلغت 75.29% ،أي في حين أن نسبة الخيار الثاني 24.71% .

ونلاحظ أن نظرية المؤامرة ذات قبول لدى فئة معتبرة من الطلبة ،وذلك بسبب ترسخ فكرة الأطماع الاستعمارية ،وتأثيرها المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية ، ويكشف هذا المؤشر عن نمط تفكير يتجاهل العوامل الداخلية من فساد وسوء تسيير .

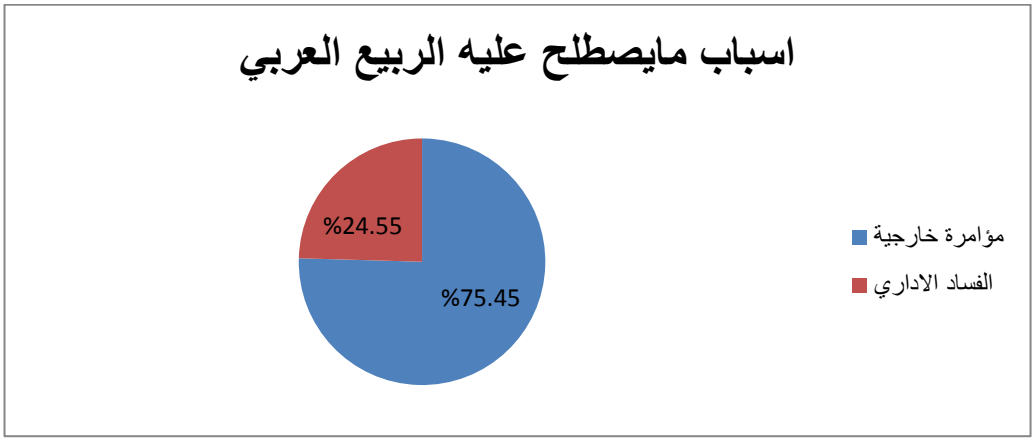

الجدول رقم 28 :أسباب الأزمة السورية

التنوع الطائفي		نقص دور المؤسسات		ضعف الوازع الوطني	
ت 41	% 41,81	ت 37	% 33,64	ت27	% 24,54

نلاحظ أن نسبة الخيار الأول بلغت 41.8%في حين بلغت نسبة الخيار الثاني 32.75%أما نسبة الخيار الثالث فنسبته 25.45% .

ونلاحظ أن النسبة الأغلب ركزت على العامل الطائفي أي أنها تعتبر التنوع الطائفي عاملا من عوامل الصراع ،ويرجع ذلك الى تفشي لون معين من الخطاب الاعلامي ، كما أن فئة معتبرة ترجع ذلك الى غياب دور المؤسسات وهو اشكال قائم في دول العالم الثالث .

ويكشف هذا المؤشر عن حالة من التأثير الاعلامي تتبنى فيها بعض القنوات وجهات نظر محدودة ، وهي بدورها تعمل على انتقاء أطروحات ووثائق ومعلومات لترسيخ قناعات تخدم مصالحها وهو ما يؤدي الى تقليص الدافع الوطني .

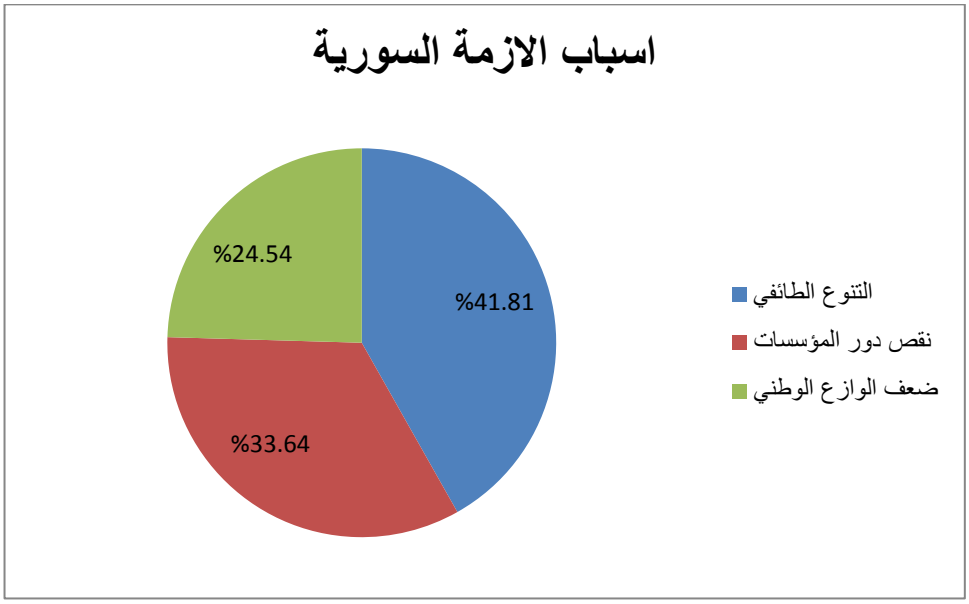

من خلال هذا المبحث سيعمل الباحث على تشكيل الرؤية الجامعة لما سبق ذكره من افتراضات آنفة الذكر، ويتم هذا من خلال تحليل نتائج الدراسة والتأكد من مدى تحقق الفرضيات.

ويطال هذا التحليل المحاور الأربعة لاستمارة البحث ألا وهي:

- **البيانات الشخصية:** محصورة في الجنس، الفئة العمرية، التخصص، اضافة إلى الولاية ومكان السكن.
- **الشخصيات الوطنية والعالمية:** ومن أبرزها هواري بومدين، سيد أحمد غزالي، ديلمار روسيف.
- **المسطلحات السياسية:** ومن أهمها الأبارتهيد، الأوتوقراطية، الثيوقراطية.
- **القضايا الوطنية والعالمية:** على سبيل المثال الواقع السياسي في الجزائر، الربيع العربي.

1/ <u>التعليق على البيانات الشخصية</u>:

قبل البدء في التحقق من فرضيات الدراسة لابد من التعليق على البيانات الشخصية وذلك لتوضيح ملمح العينة المدروسة وخصائصها.

- **الجنس:**من الملاحظ أن نسبة الإناث تفوق إلى حد كبير نسبة الذكور حيث بلغت 65% ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى متنغيرات سوسيومهنية حيث إلزامات الواقع لما تفرضه من نمط تفكير هي من يجعل نسبة الذكور تتراجع إلى هذا الحد، وبتعبير آخر فإن الهيمنة الذكورية تحاول أن تجد لنفسها مكان في الحياة العملية بعيدا عن تعقيدات الحياة الجامعية.
- **الفئة العمرية:** تشير النسبة إلى أن الفئة العمرية الأغلب هي تلك التي تنتمي الى الفئة [20 – 25] سنة ويدل هذا المؤشر الإحصائي إلى تأثير المتغيرات السوسيومهنية الأنفة الذكر، والتي تكون مرتبطة بضرورة تكوين أسرة، فالحياة المهنية وكذلك الأسرية تعد عاملا رئسيا في بداية أو إكمال المشوار الجامعي

- **التخصص:** نلاحظ تدرج نسب التخصصات على النحو التالي التاريخ 35% علم الاجتماع 30% الفلسفة 20% أثار 15%، وسبب هذا التدرج يرجع إلى توقعات الطالب حول الفرص المتاحة في الحياة العملية فتخصص التاريخ ذو حظوظ أكثر من بقية التخصصات لما يحمله من إمكانية التدريس في الأقسام الإعدادية والثانوية وكذلك الحال بالنسبة لتخصص الفلسفة، أما علم الاجتماع فبحكم تخصص التنظيم والعمل وهو التخصص الذي بات مطلوبا مع هذا الانفتاح الاقتصادي وكثرة المؤسسات الاقتصادية الصغرى والكبرى، أما تخصص الآثار فتقل النسبة تماما بسبب عدم وجود فرص معتبرة في الحياة العملية، إضافة إلى غياب وعي اجتماعي واهتمام مؤسسي بهذا التخصص.
- **الولاية ومكان السكن:** تشير النسب المعطاة إلى وجود معتبر لسكان ولاية ميلة ويرجع ذلك إلى أسباب متعلقة أسباب متعلقة بالجغرافيا بحكم القرب من ولاية قسنطينة، تليها أم البواقي لنفس السبب إضافة إلى عامل آخر وهو حضور الجامعة القسنطينية على مستوى الحياة الأكادمية في الشرق الجزائري.

أما بانسبة لمكان السكن فنلاحظ أن نمط السكن الريفي يقل إلى حد كبير 7% على حساب النمط شبه الحضري 47% والحضري 36% ويعود ذلك إلى أسباب متعلقة بغلبة طابع التمدن العمراني في الآونة الأخيرة.

تحليل نتائج الفرضية الأولى (المعرفة المتعلقة بالمؤسسة السياسية) :

تتمحور الفرضية الأولى حول تلك المعرفة المتعلقة بالمؤسسة السياسية ، وفرض الباحث أن معرفة الطالب بهذا المحور منخفظة، وسيتم تبيان ذلك من خلال عرض الأأسئلة الجزئية التالية:

- ابتدأ الباحث سؤاله حول ذلك الفرق بين الدستور والقانون، حيث يعبر الأول عن الاطار الاجمالي في حين يعبر الثاني عن الاطار التفصيلي، وضمن هذه الجزئية تبين أن نسبة معتبرة من المبحوثين اجابو على النحو المطلوب ويعبر هذا المؤشر عن ادراك واضح من طرف الطلبة لهذه النقطة.

- تلاه سؤال حول تلك الدساتير المتعاقبة على التاريخ السياسي الجزائري الا أن النسب تشير إلى عدم إحاطة شاملة من طرف المبحوثين بتلك التعاقبات، ومع ذلك فإن الملاحظ أن دستور 1989 حاز على أكبر نسبة وهي 41% ويعبر هذا المؤشر عن نقص في الاحاطة بتاريخ الدساتير الجزائرية .
- بالنسبة للسؤال الثالث أكدت نسبة 41% أن تاريخ إقرار التعددية الحزبية كان سنة 1989ويدل هذا المؤشر الإحصائي على مدى تأثير واقع إقرار التعددية على الإدراكوالوعي الجمعي لدى الطلبة، كما أن النسبة متطابقة مع السؤال السابق .
- دار السؤال الرابع حول تلك التعديلات الدستورية التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية، وتارجحت النسب على النحو المذكور في معطيات الدراسة ويدل هذا المؤشر الاحصائي على معلمية سنتي 1988 – 1989 بمعنى أنها تركت أثرها في الواقع السياسي الجزائري إلى يومنا هذا .
- انتقل الباحث بعدها للسؤال الخامس وكان متعلقا بذلك الفرق بين المرسوم والمقرر، واشارت نسبة 66.12% من المبحوثين حول السوال المذكور من –كون المرسوم صادر من رئيس الجمهورية

في حين أن الثاني صادر من الوزير الأول – أن هذه الاجابة خطأ وهو ما يعبر عن نقص واضح في ادراك الفارق عند كثير من الطلبة بين المرسوم والمقرر.

- أعقب هذا السؤال السادس وكان متعقا بالمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وخير المبحوثون بين إن كانا يمثلان إطارا تشريعا أم قضائيا، وأشارت نسبة 87.45% أنه اطار تشريعي وهو ما يعكس إدراك شريحة معتبرة لهذه الجزئية.
- ختاما تم طرح سؤال متعلق بأعضاء المجلس الشعبي الوطني وتقاربت النسب على النحو المذكور في معطيات الدراسة، وهو ما يؤكد نقصا في معرفة هذه الجزئية.

ويخلص الباحث من خلال هذه الأسئلة الجزئية إلى:

- أن ادراك الطلبة لمفهوم المؤسسة السياسية والعناصر الداخلة ضمنه منخفض إلى حد كبير، وهو لا يتعدى تلك العموميات المتعلقة بالفرق بين الدستور والقانون، ووظيفة الغرفتين، اضافة إلى معرفة هامشية بالتاريخ السياسي الجزائري المعاصر، وذلك لما تبع مرحلة إقرار التعددية السياسية من أحداث لا زالت مخيمة على الادراك السياسي.

وبالتالي يخلص الباحث أن الفرضية الأولى والتي فحواها أن المعرفة المتعلقة بالمؤسسة السياسية منخفضة قد تحققت.

<u>تحليل نتائج الفرضية الثانية</u> (المعرفة المتعلقة ببعض الشخصيات الوطنية والعالمية) :

تتمحور الفرضية الثانيةحول تلك المعرفة المرتبطة ببعض الشخصيات الوطنية والعالمية وفرض الباحث أن معالم معرفة الطلبة بهذا المحور متدنية إلى حد بعيد، ويتم تبيان ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- في البداية طرح الباحث سؤالا عن شخصية الرئيس هواري بومدين وكونه أول أول رئيس للجمهورية، وأجابت نسبة 82.36% من المبحوثين عن هذا السؤال ب (صحيح) وهو مايكشف ذلك الخلط والاشتباه بين كونه الأول أو الثاني.
- تلاه سؤال حول رئاسة حزب RCD وأشارت نسبة 62.14% باختيار (صحيح) وبذلك يعبر هذا المؤشر عن نقص في إدراك هذه الجزئية وعدم متابعة الطلبة للحياة الحزبية في الجزائر.
- أما بالنسبة للسؤال الثالث فقد أجاب 94.34% من الطلبة أن لويزة حنون تترأس حزب العمال ولعل هذا المؤشر يكشف عن معرفة غالبية الطلبة لهذه الشخصية.
- بالنسبة للسؤال الرابع وكان مرتبطا بشخصية إقتصادية معروفة وهو أحمد بن بيتور فنلاحظ أن نسبة الطلبة الذين هم على معرفة بهذه الشخصية بلغت 27.56% وهو ما يؤكد عدم متابعة الفئة الأغلب لواقع الحياة السياسية في إطارها الحكومي الرسمي ومختلف الكفاءات والمناصب التي تتوالى على مختلف الوزارات.

- أعقب هذا السؤال السؤال الخامس وكان حول شخصية سيد أحمدج غزالي وخير الطلبة بين كونه شغل منصب رئيس الحكومة أم وزير الطاقة والمناجم، واشارت نسبة 38.84% أنه شغل منصب رئيس الحكومة وهي نسبة ضئيلة قياسا بحجم العينة ومعلمية الشخصية، ويكشف هذا المؤشر كسابقه عن نقص في ادراك الحياة السياسية في اطارها الحكومي الرسمي.
- السؤال السادس كان حول شخصية ايمنويل مكرون وهل هو رئيس للجمهورية الفرنسية بحيث شكلت الخيارات المطروحة –(الأولى، الثانية، الخامسة)– نسبا متقاربة ويتبين من خلال هذا عدم متابعة الطلبة لواقع الحياة السياسية في فرنسا، وذلك لعوامل تاريخية قد تكون متعلقة بالاستعمار الفرنسي وما تركه من أثار.
- السؤال السابع كان حول شخصية ديلمارروسيف رئيسة ..... وكانت الاجدابات متقاربة كذلك وهو ما يؤكد نقصا في معرفة تلك الشخصيات السياسية الفاعلة في العالم الثالث.
- اخيرا طرح السؤال الثامن وكان حول شخصية لويس داسيلفا وأجابت نسبة43.84% من كونه رئيسا للبرازيل وهي نسبة منخفضة نوعا ما.

ويخلص الباحث إلى النتيجة التالية :

أن معرفة الطلبة بتلك الشخصيات السياسية منخفظة نوع ما وأن معرفة بعض الشخصيات مرتبطة بما تحمله هذه الأسماء من كريزمة وحضور دون التدقيق في بعض الجوانب المهمة، ومثال ذلك الشخصيتان الوطنيتان هواري بومدين وحسين آيت أحمد، ومع ذلك كانت بعض الشخصيات حاضرة مثل شخصية لويزة حنون وذلك لبروز الفاعل النسوي الذي قلما نجده ماثلا ونلاحظ كذلك انخفاضا في معرفة الشخصيات العالمية وبالتالي يمكن القول:

أن الفرضية الثانية المتعلقة بمعرفة الشخصيات السياسية قد تحققت.

تحليل نتائج الفرضية الثالثة (المعرفة المتعلقة باستيعاب المصطلحات السياسية) :

تدور الفرضية الثالثة حول ذلك المحور المتعلق بالمصطلحات السياسية، وهنا يفرض الباحث أن مستوى استيعاب الطالب لهذه المصطلحات منخفض نوعا ما ويتضح ذلك من خلال عرض المؤشرات التالية:

- يشير الجدول رقم 17 إلى توزع النسب حول السؤال المطروح عن مصطلح الأباريهيد وكانت متقاربة ، وهو ما يكشف عن عدم وضوح مدلول هذا المصطلح حيث أجاب 30.97% من المبحوثين كونه نظام تفرقة عنصري وهو المؤشر الذي يكشف عن عدم الإطلاع على الأحداث التاريخية في اطارها النظالي.
- وعلى نفس المنوال أشار الجدول 18 إلى مدى استيعاب الطلبة لمصطلح الأوتوقراطية حيث اعتبر 68.19 % من المبحوثين الأوتوقراطية صورة من صور الحكم الديمقراطي، وهو يكشف عن ذلك الإلتباس في المصطلحات وإن بدت متناقضة من حيث المضمون.
- بالنسبة للجدول رقم 19 وكان حول مصطلح حكومة التكنوقراط ومن بين الخيارات الثلاث أشار قرابة 34.16% من المبحوثين إلى كونه حكومة الفنيين المتخصصين وهو ما يدل على نقص إدراك لهذا المصطلح بسبب غياب تفعيله ضمن الواقع السياسي المعاش على الرغم من شيوعه في الأوساط العالمية.
- أما اجدول رقم 20 وكان حول مصطلح الثيوقراطية واشار 38.7% من مجموع العينة إلى أنه يعني الحكم الديني وهو نسبة ضئيلة على اعتبار أن العينة المطروحة تظم الفئات الأربع (التاريخ، الفلسفة، علم الاجتماع، علم الأثار)، وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات لها بالغ الحضور المعجمي إلى أن الملاحظ هو نقص واضح في إدراك مضمون هذا المصطلح، كما أن هذا النمط من الحكم لم يبقى له بالكاد أثر على المستوى العالمي.

- أما الجدول 21 والذي عبر عن نسبة المبحوثين الذين أدركوا مدلول مصطلح الديمقراطية وقد بلغ 87.91% وهو ما يكشف إدراك فئة كبيرة من العينة لهذا المصطلح ويرجع السبب لكثرة تداوله وشيوعه في كل الفضاءات الاجتماعية، كما أنه بات من المفاهيم الملحة والمطلوبة في واقعنا السياسي.
- بالنسبة للجدول رقم 22 وكان حول المجتمع المدني وقد اعتبر 67.13% من المبحوثين المجتمع المدني مؤسسة حكومية تعزز نشاط الدولة وهو يكشف عن نقص في إدراك هذا المصطلح.
- وختاما بالجدول 23 وكان حول مصطلح العلمانية فقد اعتبر 22.16% من المبحوثين أنها تعبر عن موقف محايد من الدين، وهذا المؤشر بدوره يدل على نقص إداك مضمون هذا المصطلح بسبب الالتباس في الممارسات السياسية وخصوصا في العالم العربي.

ويخلص الباحث أن استيعاب الطلبة لتلك المفاهيم الدارجة في الحياة السياسية منخفض إلى حد معين، وأنه لا يتعدى حدود تلك المصطلحات المعروفة، وهنا نخص مصطلح الديمقراطية لما لهذا الأخير من وجود وحضور ورغبة على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، أما بقية المصطلحات فقد خفيت على العينة المبحوثة وهو إما يرجع للالتباس بسبب الشتباه الفظي مثل (المجتمع المدني، والثيوقراطية)، ويرجع كذلك لغياب الفاعل الاعلامي والأكادمي الذي يبسط هذه المفاهيم وينقلها، وبناء على هذا يمكن القول:

أن الفرضية الثالثة المتعلقة باستيعاب الطلبة لبعض المصطلحات السياسية منخفض وبذلك تكون الفرضية قد تحققت.

تحليل نتائج الفرضية الرابعة (الرؤية التحليلية إزاء مختلف القضايا) :

تتمحور الفرضية الرابعة حول تلك الرؤية التحليلية إزاء مختلف القضايا الوطنية والإقليمية، وفرض الباحث أن معرفة الطلبة بهذا المحور منخفضة، ويتم تبيان ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- عرض الجدول 24 الخيارات الثلاث حول اصلاح الواقع السياسي في الجزائر وحضي الخيار الثالث(المؤسسة السياسية) بأضعف نسبة 18.2% في حين رأى 41.2% أن الاصلاح مرهون بالقيادة السياسية، ورأى 40.6% أن ها الأخير مرهون بدور رجال الدين،ويدل هذا المؤشر إلى تجاهل دور المؤسسة والنظم الضابطة لها وتغليب سلطة الفرد بما يحمله من خصائص كرزمية .
- بالنظر إلى الجدول25 ودار حول مدى متابعة الأخبار السياسية،فقد أشارت نسبة 64% من مجموع المبحوثين إلى عدم متابعتها بتاتا، وهو بدوره يبين أن الأحداث السياسية بمختلف تفاصيلها باتت خارج نطاق إهتمام قسم كبير من الطلبة وذلك بسبب حالة الركود السياسي المنعكسة على الواقع الاجتماعي الذي يلتمسه الطالب في مختلف مناحي الحياة.
- أما الجدول 26 فقد طرح مشكلة أسباب التخلف السياسي في الجزائر والوطن العربي وأشارت أعلى نسبة 51.5% إلى أن السبب يكمن في المؤسسات الحاكمة، في حين أشار 16.4% من المبحوثين إلى طبيعة المجتمع، أما في الأخير فقد شكلت العوامل التاريخية والثقافية نسبة 12.1% وحسب هذا المؤشر فأغلب المبحوثين يرون في العامل الشخصي السبب الرئيسي لأي تغير أو إصلاح في حين أن العامل الثقافي والتاريخي يلعب دورا هاما جدا، إذ أنه بمثابة بناء تحتي – أن صح التعبير لمختلف النظم القانونية والإدارية والسياسية – .

بالنسبة للجدول رقم 27 وكان حول أسباب ما يصطلح عليه الربيع العربي، فقد أشارت نسبة 75.25%من المبحوثين إلى كونه مؤامرة خارجية في حين عبر 24.71% من العينة أن الفساد الاداري هو المسؤل الرئيسي، وهذا المؤشر يكشف نمط التفكير السائد في الثقافة الشعبية التي

تجعل من العامل الخارجي السبب الرئيسي في تخلفها وتردي أوضاعها، وتتجاهل العامل الداخلي ممثلا في النظم الإدارية والقانونية.

- اخيرا وفي نفس السياق يطرح الجدول 28 إشكالية الأزمة السورية وأشارت النسبة الأغلب 41.8% إلى أن السبب يكمن في العامل الطائفي، وهو مايكشف ترسخ تلك القناعات التي ترى في الاختلاف العقائدي مصدر تهديد متجاهلة الوازع الوطني الذي كان اضعف نسبة في هذا المؤشر 25.45 % .

ويخلص الباحث من خلال هذه المؤشرات إلى الرؤية التحليلية للطالب إزاء مختلف القضايا منخفض، والسبب يرجع إلى ترسخ تلك المقولات الشعبية التي باتت بالكاد المصدر الوحيد للوعي الجمعي، ويتجلى ذلك من خلال ملمحين أولهما أن الوضع السياسي والثقافي يدور في فلك الشخصية بمعني أنها هي المتحكمة فيه سلبا أو ايجابا، وثانيهما تجاهل العامل الداخلي ممثلا في ضعف الوازع الوطني والرادع القانوني والضابط المؤسسي، والتأكيد على العامل الخارجي ممثلا بمختلف القوى الغربية والأجنبية،ومن ثم يمكن القول :

أن الفرضية الرابعة حول الرؤية التحليلية للواقع السياسي قد تحققت

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن تم عرض إشكالية الدراسة والمتمحورة حول رصد درجة الوعي السياسي من خلال الجوانب الأربع المعروضة وهي : المعارف المتعلقة بالمؤسسة السياسية، وبالمصطلحات السياسية، والشخصيات السياسية كذلك، إضافة إلى مختلف الآراء التحليلية اتجاه قضايا في هذا الإطار.

وافترض الباحث افتراضات مفادها محدودية المعارف حول الأسئلة المطروحة والتي كانت بمثابة مؤشرات ترصد درجة الوعي السياسي.

ومن خلال هذه المؤشرات – ممثلة في ثمان وعشرين جدولا – غطت كافة تفاصيل الفرضيات الأربع ، ومن خلال الإجابة عليها تم الوصول إلى النتيجة المذكورة أعلاه.

وفي النهاية لا يسع الباحث إلا أن يقدم عرضه المتواضع ملتزما قدر الاستطاعة بمنهج البحث العلمي، حيث أن هذا الموضوع متسع وبالغ التجريد، والإحاطة به من خلال أسئلة جزئية بسيطة أقل من أن تغطيه وتسبر عمقة .

الملاحق

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: جدول البيانات الشخصية.....138
- الجدول رقم 2:الفرق بين الدستور والقانون.....140
- الجدول رقم3: الدساتير المتعاقبة على الجزائر.....141
- الجدول رقم 4: إقرار التعددية الحزبية 142
- الجدول رقم 5: التعديلات التي لحقت بالدستور الجزائري.....143
- الجدول رقم 6: الفرق بين المرسوم والمقرر.....145
- الجدول رقم7:المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.....146
- الجدول رقم 8: عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني.....146
- الجدول رقم 9: الرئيس الجزائري هواري بومدين أول رئيس للجمهورية.....147
- الجدول رقم 10:حسين آيت أحمد رئيس حزب RCD.....148
- الجدول رقم11:لويزة حنون رئيسة حزب العمال 149
- الجدول رقم 12: أحمد بن بيتور من أهم 150
- الجدول رقم 13: سيد أحمد غزالي هو 151
- الجدول رقم 14: ايمانويل مكرون رئيس الجمهورية الفرنسية 152
- الجدول رقم 15:ديلمار روسيف هي رئيسة 153
- الجدول رقم 16: لويس داسيلفا هو رئيس 154
- الجدول رقم 17: مصطلح الابريهيد.....155
- الجدول رقم 18: الأوتوقراطية صورة من صور 156
- الجدول رقم 19: حكومة التكنوقراط 157
- الجدول رقم20:الثيوقراطية تعني 158
- الجدول رقم21: الديمقراطية تعني 159
- الجدول رقم 22:المجتمع المدني يعنى 160

- الجدول رقم 23:العلمانية تعني 161
- الجدول رقم 24: إصلاح الواقع السياسي في الجزائر 162
- الجدول رقم 25:تتبع الإخبار السياسية 163
- الجدول رقم 26: أسباب التخلف السياسي في الجزائر والوطن العربي.....164
- الجدول رقم 27: أسباب الربيع العربي.....165
- الجدول رقم 28: أسباب الأزمة السورية 166

إستمارة البيانات

البيانات الأساسية :

الجنس : - ذكر ☐ - أنثى ☐

الفئة العمرية : - من 20 – 25 سنة ☐ من 25-30 سنة ☐ - من 30 فأكثر ☐

التخصص: .....

الولاية : .....

مكان السكن : - ريفي ☐ - حضري ☐ - شبه حضري ☐

مدى المعرفة المتعلقة بمختلف المؤسسات السياسية :

1- الفرق بين الدستور والقانون يتجلى أن:

- الدستور يشكل الإطار الإجمالي للتشريع في حين يشكل القانون الإطار التفصيلي . صح ☐ خطأ ☐

2- الدساتير المتعاقبة على الجزائر هي كالتالي :

- دستور 1963 - دستور ..... - دستور ..... – دستور .....

3 - تم إقرار التعددية الحزبية ضمن دستور .....

4 - التعديلات الدستورية التي لحقت بالدستور الجزائري هي كالتالي :

- تعديل .....- تعديل .....

5 – الفرق بين المرسوم والمقرر أن:

- الأول صادر من رئيس الجمهورية أو الوزير الأول في حين أن الثاني صادر من الوزير صح ☐ خطأ ☐

6 – يمثل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الآمة :

- الإطار التشريعي للدولة ☐ - الإطار القضائي للدولة ☐

7- يقدر عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني ب :

- 462 ☐ - 320 ☐ 210- ☐

المعرفة المتعلقة ببعض الشخصيات الوطنية والعالمية :

1 – الرئيس الجزائري هواري بومدين هو أول رئيس للجمهورية صح ☐ خطأ ☐

2- رئيس حزب RCD هو آيت احمد صح ☐ خطأ ☐

3- لويزة حنون رئيسة حزب العمال الجزائري صح ☐ خطأ ☐

4- احمد بن بيتور هو من أهم :

- الشخصيات الاقتصادية ورئيس حكومة سابق ☐
- شخصية دبلوماسية ☐

5- سيد احمد غزالي شغل مابين عامي 1991-1992

- منصب رئيس الحكومة ☐
- وزير الطاقة والمناجم ☐

6- مارين لوبان مترشحة للرئاسة الفرنسية

7- ايمانويل ماكرون هو الرئيس المنتخب للجمهورية الفرنسية

- الأولى ☐ -الثانية ☐ - الخامسة ☐

8- باك غن هي هي المترشحة للانتخابات الرئاسية في :

- اليابان ☐ - الصين ☐ - كوريا ☐

9- ديلمار روسيف هي رئيسة :

- الارجنتين ☐ - كوبا ☐ - البرزيل ☐

10 – لويس داسيلفا هو رئيس البرازيل : صح ☐ خطأ ☐

استيعاب الطالب للمصطلحات السياسية :

1- يعني مصطلح الابارتهيد APARTHAID :

- شكلا من المواطنة ☐
- آلية تسيير ☐
- نظام تفرقة عنصري ☐

2 – الأوتوقراطية تعني : صورة من صور

- الحكم الديمقراطي ☐
- الحكم الدكتاتوري ☐

3 – حكومة التكنوقراط تعني :

- حكومة الفنيين المتخصصين (الإدارة ،الصناعة) ☐
- الحكومة الشرعية ☐
- الحكومة النخبوية ☐

4 - الثيوقراطية تعني :

- حكم ديني ☐ - حكم مدني ☐

5- الديمقراطية تعني :

- حكم الشعب ☐ - حكم الأقلية ☐

6 – المجتمع المدني يعد :

- مؤسسة حكومية تعزز نشاط الدولة ☐ - مؤسسة مستقلة ☐

7- العلمانية تعني :

- موقف محايد من الدين ☐ - موقف معادي من الدين ☐

الرؤية التحليلية للطالب إزاء مختلف القضايا :

1- إصلاح الواقع السياسي في الجزائر يحتاج إلى :

- قيادة سياسية ☐ - رجال دين ☐ - مؤسسات سياسية ☐

2- هل أنت من متتبعي الأخبار السياسية

- دائما ☐ - أحيانا ☐ - بتاتا ☐

3 - هل أسباب التخلف السياسي في الجزائر والوطن العربي عموما يرجع إلى :

- مؤسسات الحكومة ☐ - طبيعة المجتمع ☐ - عوامل تاريخية وثقافية ☐

4 - أسباب ما يصطلح عليه "الربيع العربي "

- مؤامرة خارجية ☐ الفساد الإداري ☐

أخرى تذكر: :.....

.....

5 - بظنك هل أسباب الأزمة السورية :

- التنوع الطائفي ☐ - نقص دور المؤسسات ☐ - ضعف الوازع الوطني ☐

أخرى تذكر :.....

.....

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1-خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية ،جسور للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2008.

2-محمد عابد الجابري ،العقل السياسي العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1995.

3-محمد علي محمد،علم الاجتماع والمنهج العلمي ،دار المعارف الجامعية ،الاسكندرية ،1986.

4-قحطان أحمد الحوراني،المدخل الى العلوم السياسية،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2010.

5- عبد الكريم بكار، تحديد الوعي، دار القلم ، دمشق، الطبعة الأولى،2006.

6- طه عبد العاطي نجم، علم الاجتماع معرفة،دراسة في مقولة الوعي والايديولوجيا، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2004.

7- عبد الباسط عبد المعطي، الاعلام وتزييف الوعي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،2010.

8- جان بيركوت ، من أجل علم اجتماع سياسي،ترجمة محمد هناد،المطبوعات الجامعية الجزائر 1985 .

9- سعيد بو الشعير،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، الطبعة 1،2010.

10- فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان،الطبعة الأولى،1998.

11- عبد مسلم ماجد، مذاهب ومناهج في الفلسفة والاجتماع، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة 1، 1995.

12- عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل، مطبعة جامعة بغداد 1985.

13- صلاح مصطفى الفوال، سوسيولوجيا الحضارات القديمة ، دار الفكر العربي،القاهرة ،الجزء الأول 1980.

13- حسين جميل، الأحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1988.

14-دينيس تكلوف، فلاديمير كوندرا شوف،تاريخ الثقافة العالمية، ترجمة عماد طحينة،هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة ، الطبعة 1 ، 2014.

15- عزة عبد الرحمان، الفكر الاسلامي في العصر الوسيط، دار الشروق، 1995.

16- منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، 2008.

17- ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله، الطبعة 1، 1998.

18- سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية ، بحث في الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة 2، 1983.

19- فاروق احمد، محمد ابراهيم ،الانثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 2006.

20- مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة 2، 2001.

21- عبد الله العروي، مفهوم الايديولوجيا، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999.

22- محمد عابد الجابري،تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1998.

23- بلقاسم بوقرة، من الاستبداد الشرقي الى النظام العالمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2. 2010.

24- الزهار أحمد، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار ، تحرير أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

26-اسماعيل علي سعد ،المجتمع والسياسة ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1975

27-محمد علي محمد ،دراسات في علم الاجتماع السياسي ،دار الجامعات المصرية ،الاسكندرية ،1975.

28-عامر رشيد وميض ،الثقافة السياسية العسكرية ،مصطلحات ومفاهيم ،دار المعارف 2000.

29-جيمس اندرسون،صنع السياسات العامة ،ترجمة عامر الكبيسي ،دار الميرة ، عمان 1990.

30-غابريال الموند ،بنجهام باول ،السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر(نظرة عالمية)،ترجمة هشام عبد الله ،الدار الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان (الأردن)،الطبعة 5، 1997.

31-آلان سويجوود،تاريخ النظرية في علم الاجتماع ، ترجمة السيد عبد العاطي السيد ،دار المعارف ،الاسكندرية ،1985.

32-كارل منهايم ،الايديولوجيا واليوتوبيا ،ترجمة عبد الجليل الطاهر ،دار الوفاء (بغداد)،1968.

33-طلعت ابراهيم لطفي ،كمال الزيات ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ،دار غريب للنشر (القاهرة)،1985.

34-عبد الكريم الحوراني ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، جامعة اليرموك ، أربد ،الأردن 2008.

35-عبد الرزاق مقري ،التحول الديمقراطي في الجزائر ،رؤية ميدانية ،دار الهدى ،الجزائر ،2010.

36-منال عبد المنعم ،التصوف في مصر والمغرب ،دار الشروق ،القاهرة ،2007.

37-أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1981.

38-ايفون تيران ،المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة ،1830-1886،دار القصبة ،الجزائر 2007.

المذكرات والمقالات الجامعية

39- السيدولد اباه، أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر، اشكالية نقد العقل نموذجا، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1992.

40- ليلى علم الدين، تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر، دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد 4 ، مصر، اوغسطس 1993

41- موسى حلس، الثقافة السياسية االفلسطينية، دراسة تحليلية مجلة التنمية ،رام الله، 2002

42- كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغييرة في القرية المصرية، مجلة السياسي الدولية، العدد234، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،1979

43- حنان العلوي ، دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي للطلب التعليم الثانوي، محافظة غزة،دراسة ميدانية ، برنامج الدراسات العليا في جامعة عين شمس،2004.

44- عامر حسان فياض، المرجعية الحضارية في العراق، المستقبل العربي، العدد 223، 1997.

45- حسين علي طه، الرقابة الشعبية، جامعة بغداد ،1968.

46- احسان محمد العوضي ، اشكالية العلاقة بين الحرية والديمقراطية، مركز الشهيدين للدراسات والبحوث العامة، الاصدار 2، شركة الراية للطباعة ، بغداد .،2005.

47- ابرهيم احمد النجار، نحو دور فاعل في الحياة السياسية، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة الثانية، العدد 6 ، القاهرة، ابريل2002.

48- التقرير الاستراتيجي العربي1986، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 1987.

49- علي حسين الجابري، اشكالية الحرية في الفكر العربي المعاصر ، أزمة الديمقراطية وغياب العقلية النقدية، ورقة قدمت للجابري وآخرون.

50- محمد عابد الحابري، اشكالية الفكر العربي المعاصر، الطبعة2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990.

51- نبيلة حليلو، التنمية والثقافة السياسية أي علاقة ؟ مجلة العلوم الانسانية ، العدد 8، 2012.

52- كمال المنوفي ، الثقافة السياسية للفلحين المصريين، دراسة ميدانية في قرية مصرية،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1978.

53- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وآثارها على السلوك السياسي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن ، 2011.

54- كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر،العدد335، القاهرة ،1974.

55- مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2002.

56- محمد علي العيوني، العلوم السياسية ، دراسات في الاصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة، 1986.

57- عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة ، اسيوط، 1979.

58-محمد حسين حرب، الوعي السياسي لدى طلاب جامعة مصر، جامعة الاسكندرية ، كلية التربية ، 2001.

59- توفيق حسن ، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، المجاد 2، 1994.

60- كمال المنوفي ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد،1978.

61- حياة قزداري، الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر، طاكسيج كوك،2008.

62-عبد التواب عبد الله ، التربية السياسية لدى طلاب جامعة أسيوط ،جامعة أسيوط ،1988.

63-أحمد جمال ظاهر،اتجاهات التنشئة السياسية في المجتمع الأردني ،مجلة العلوم الاجتماعية ،الكويت ،العدد 3 ،2009.

64-نزار ابراهيم ،البنى الاعتقادية في الذهنية الشبابية العربية ،الوحدة العربية ،بيروت ،العدد39،ديسمير 1987.

65-علي أسعد وظفة ،الأبعاد القومية لدى عينة من طلاب جامعة دمشق ، جامعة دمشق 1997.

66-اليونيسكو ،مكتب اليونيسكو الإقليمي في الدول العربية ،التربية السكانية ،الجزء 3،عمان 1988.

67-ميخائيل وديع سليمان ،التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي ،المستقبل العربي ،العدد169، 1988.

68-جهينة العيسى ،الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرانيين واليمنيين ،دراسة مقارنة حولية ،كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ،العدد 11.

69-عبد المنعم الشماط ،التربية والسياسة ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ،1992

70-سمير ابراهيم حسن ،دور الثقافة العربية في الحفاظ على الهوية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة ،تونس 1999.

72-علي أحمد الطراح ،التنشئة الاجتماعية قيم الذكورة في المجتمع الكويتي ،مجلة العلوم الاجتماعية ،الكويت 2000.

73-أحمد شاطرباش ،الوعي السياسي للطلبة الجامعيين ،مجلة فكر ومجتمع ،العدد7،يناير 2011.

74-أحمد البغدادي وفلاح المديريس ،دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي ،المستقبل العربي ،العدد 169،مارس 1963.

75-محمد رضا حسب النبي ،وعي طلاب كلية التربية بالقضايا السياسية ،دراسة ميدانية ،جامعة المنوفية ،كلية التربية 1998.

76-السيد سلامة خميسي ،التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر ،دراسة تحليلية ،جامعة الاسكندرية ،كلية التربية ،1981.

77-علي أومليل ،في معنى التنوير ،حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2005.

78-خالد عبد المعطي الفويجات ،آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية ،نيوني للدراسات والنشر ،الطبعة الأولى ،2003.

79-علي محمد البيومي ،دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي ،دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،2004.

المعاجم والموسوعات

80-أحمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مكتبة لبنان ،بيروت ،1986.

81-عبد المجيد لبصير ،موسوعة علم الاجتماع ،دار الهدى ،عين مليلة ،2010.

82-طوني بينيت وآخرون ، مفاتيح اصطلاحية جديدة ،ترجمة سعيد الغانمي ،المنظمة العربية للنشر ،بيروت (لبنان)،2010.

83-جيل فيربول ،معجم مصطلحات علم الاجتماع،ترجمة ابتسام الأسعد ،دار ومكتبة الهلال ،بيروت 2011.

84-مراد وهبة ،المعجم الفلسفي ،دار قباء الحديثة ،القاهرة ،2007.

85-ابن منظور ،لسان العرب ،طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من المتخصصن ، دار الحديث ،القاهرة ،الجزء 9 ،2009.

86-ناظم عبد الواحد الجاسور ،موسوعة السياسة ،دار مجدلاوي ،الطبعة 1،عمان (الأردن)،2004.

87-لويس شيخو ،المنجد في اللغة والأدب والعلوم ،المطبعة الكاثوليكية ،1997.

88-عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ،الجزء 1 ،الطبعة الثالثة ، 1999.

89-مصلح الصالح ،الشامل (قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية)،دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ،1999.

90-المنجد الوسيط في العربية المعاصرة ،دار المشرق ،بيروت الطبعة 3، 2006.

المراجع الأجنبية

91-DUVERGER MOURISE.sociologie de la politique.puf.paris.1973.

92-larousse.dictionnaire encyclopédique .paris.1978.

93-KEENETH LANGTON .political socialzation.new oxford.preess.london.

94-RUSH AND PH ALTHOFF.an introduction to political sociology.(london .thomas nelson).1971

95-ROBERT NISBET .la traduction sociologique.trad puf .1984.

96-SKIDMORE WILLIAM.theoritical thinking.combridge university.press1971.

97-TURNER JONATHAN .the structure of sociological.the dorsey press.1982.

98-ZAANDEN JAMES WARDER. The social experience. Newyork.hill publishing.1990.

99-EDMOND JOUHAD.histoire de l'afrique du nord (paris edition des deux corps.1968).